وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلـــوم التســيير

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية الاسلامية

من إعداد الطالبين:
شريافه الحاج عبد السلام
عبد الصمد قندوزي

تحت إشراف الأستاذ:
د . عواد سومية هاجر

السنة الجامعية: 2024/2023

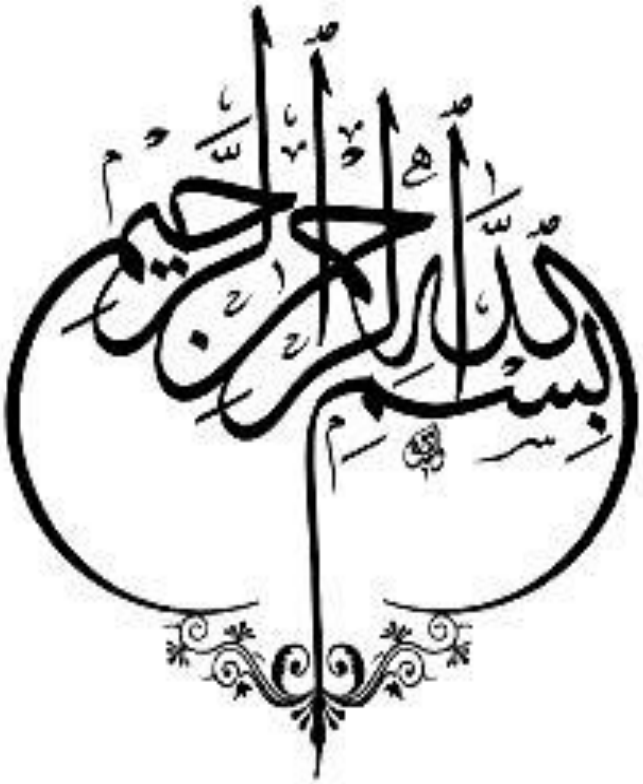

إهداء

إلى من علمني أن النجاح كفاح، قدوتي،

الوالدين الكريمين

إلى عائلتي

إلى كل زميلاتي وزملائي

في قسم العلوم الاقتصادية

إلى جميع من خط بقلمه

مسار طريق تحصيل علمي

اللقب والاسم:

قندوزي عبد الصمد،

شريافه الحاج عبد السلام

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى:

«ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم»

أحمد الله أن أنعم علي بإنجاز هذا العمل والشكر له أن وفقني لإخراجه إلى النور، وبموجب ذلك أتوجه بشكري الجزيل إلى:

.استاذتنا المشرفة عواد هاجر سومية التي ساندتنا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة اطال الله في عمرها.

كما نتقدم بجزيل الشكل لأفراد لجنة المناقشة الأساتذة الكرام كل باسمه على ما بذلوه من جهد في قراءة بحثنا العلمي وتصحيحه ثم تقويمه. اطال الله في اعمارهم .

كما أشكر كل من له فضل علي ومن أسدى معروفا أو توجيها أو إرشادا و كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز المذكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في 43 دولة نامية عضو في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) ،خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2022.حيث تعتمد الدراسة على بيانات بانل (Panel Data) وتستخدم طريقة العزوم المعممة (Difference GMM) و بالاعتماد على مجموعة متغيرات للشمول المالي مثل عدد الصرافات الآلية، عدد فروع البنوك، الاقتراض، الودائع، والائتمان المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام ايضا متغيرات متحكمة مثل التضخم السنوي، عدد السكان، حجم التجارة، ومعدل البطالة لتفسير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد. وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد فروع البنوك والودائع، بينما كانت هناك علاقة سلبية بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وعلاقة إيجابية مع عدد السكان وحجم التجارة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، دول نامية، بيانات بانل، طريقة العزوم المعممة.

Abstract:

. This study aims to measure the impact of financial inclusion on economic growth in 43 developing countries that are members of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) during the period from 2004 to 2022. The study relies on panel data and uses the Difference Generalized Method of Moments (Difference GMM) using a set of financial inclusion variables such as the number of ATMs, the number of bank branches, borrowing, deposits, and domestic credit. Additionally, control variables such as annual inflation, population, trade volume, and unemployment rate were used to explain economic growth, which is expressed as GDP per capita. The study found a positive relationship between financial inclusion and economic growth through the number of bank branches and deposits, while there was a negative relationship between inflation and unemployment rates and economic growth, and a positive relationship with population and trade volume..

Keywords : financial inclusion, economic growth, developing countries, Generalized Method of Moments. panel data.

الـفـــهـــــرس	ص
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	XIII
قائمة الملاحق	VI
المقدمة العامة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد:	1
المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي	2
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي	2
المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي و أهدافه	4
المطلب الثالث: أساسيات تعزيز الشمول المالي	6
المطلب الرابع: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية	7
المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي	10
المطلب الاول: ابعاد الشمول المالي	10
المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي	12
المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في العالم و الدول الاسلامية	15
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم و الدول النامية	16

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول الإسلامية:	24
خلاصة الفصل الاول:	29
الفصل الثاني :الإطار نظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد:	31
المبحث الأول :أساسيات حول النمو الاقتصادي.	32
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتمييزه عن مصطلح تنمية الاقتصادية.	32
المطلب الثاني: تصنيفات)أنواع(النمو الاقتصادي.	35
مطلب ثالث: عوامل محددة للنمو الاقتصادي.	35
المطلب الرابع : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.	37
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي .	40
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.	40
المطلب الثاني: نظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.	42
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكة (الكلاسيكية المحدثة) للنمو الاقتصادي.	46
المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة الداخلية .	52
المبحث الثالث: تحليل الحدود والنقاط الضعيفة لمقاييس النمو الاقتصادي.	55
المطلب الأول: التداعيات البيئة و الاقتصادية.	55
المطلب الثاني: التفاوت الاجتماعي و عدم المساواة.	57
المطلب الثالث: تجاهل الاقتصاد الغير الرسمي و النشاط الغير منظم.	59
خلاصة الفصل:	62
الفصل الثالث: الدراسات الادبية والتجريبية السابقة.	
تمهيد:	64
استعراض الأدبيات حول النمو الاقتصادي و الشمول المالي	65

الدراسات التجريبية السابقة.	68
عرض الدراسات التجريبية سابقة	79
خلاصة الفصل :	90
الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي في عينة من دول النامية الاسلامية.	
تمهيد :	92
المبحث الأول: الاطار النظري للنموذج.	93
المطلب الأول ماهية بيانات بانل.	93
المطلب الثاني: خصوصيات حول بيانات بانل.	93
المطلب الثالث: تقديرات بانل الديناميكية باستخدام طريقة تقدير GMM DIFFRENCE لأريليانو-بوند.	95
المبحث الثاني: البيانات والمنهجية.	96
المطلب الأول : البيانات والمقاييس البديلة PROXIES.	96
المطلب الثاني: اختبارات المرحلة الاولى.	100
المبحث الثالث: تقدير نموذج Diffrence GMM.	109
المطلب الأول: اختبارات المرحلة الثانية.	110
المطلب الثاني: تقدير نموذج Difference GMM.	116
خلاصة الفصل	128
الخاتمة العامة	132
الملاحق	
المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	ابعاد ومؤشرات الشمول المالي	12
2	تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول الإسلامية خلال فترة الممتدة من (2011 الى 2021)	25
3	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	34
4	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الداخلي بالدولار (2000-2015)	58
5	نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر وبعض دول النامية.	60
6	حصة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي القطاعات غير الزراعية ة لمدة 5 سنوات وحسب السنة منذ عام 2010 في شمال أفريقيا	60
7	عرض الدراسات التجريبية سابقة	79
8	المقاييس البديلة لكل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي.	100
9	مقاييس الإحصاء الوصفي قبل إدخال اللوغاريتم.	101
10	مقاييس الإحصاء الوصفي بعد إدخال اللوغاريتم	102
11	نتائج اختبارات جذر الوحدة .	106
12	اختبارات جذر الوحدة جيل الاول و الجيل الثاني	108
13	الكشف عن وجود الأثر العشوائي للمفردات و الزمن باستعمال اختبار pagen Breush	110
14	الكشف عن وجود الأثر العشوائي للزمن باستعمال اختبار-(WALED TEST)	111
15	اختبارHausman للاختيار بين الاثر الثابت و العشوائي في النموذج الاول	112
16	العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الأول: يتضمن (lnATM) .	113

17	العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الثاني يتضمن(lnBORROWERS)	114
18	العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الثالث: يتضمن(lnBRANCHEZ)	115
19	العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الرابع متضمن(lnDEPOSIT)	115
20	العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الخامس: يتضمن(lnDOMESTIC	116
21	نماذج الانحدار مختلفة لكل نموذج بناءً على تأخر المتغيرات المستقلة	117
22	تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الأول	121
23	تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الثاني	122
24	تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الثالث	123
25	تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الرابع	124
26	تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الخامس	125

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	مبادئ الشمول المالي التي يتم اعتمادها من طرف المجموعة العشرين	14
2	الاقتصادات التي انتقلت من إجراء الاستطلاعات الشخصية إلى استخدام الاستطلاعات الهاتفية في عام 2021:	16
3	ارتفاع ملكية الحسابات العالمية من 51% إلى 75% بين عامي 2011 و2021	17
4	مساهمة حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول في زيادة ملكية الحسابات بنسبة 8 نقاط مئوية في الاقتصادات النامية من عام 2014 إلى عام 2021	18
5	توزيع 1.4 مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية على على مستوى العالم	19
6	زيادة أصحاب الحسابات الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية خصوصا في الدول النامية	20
7	تباين نسبة البالغين الذين يدخرون بشكل كبير في جميع أنحاء العالم	21
8	البالغين الذين يقترضون أي أموال من مؤسسة مالية أو من خلال استخدام بطاقة الائتمان أو حساب الأموال عبر الهاتف المحمول في العام الماضي (٪)، 2021	22
9	البالغون يقيمون مدى صعوبة الوصول إلى أموال الطوارئ خلال 30 و7 يوم (%)، 2021	23
10	التمثيل البياني لنموذج سولو_سوان.	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	رسم البياني للمتغير ATM.	145

مقـدمة

عامـــــــــــــة

مقدمة:

في عالم الاقتصاد المعاصر، الذي شهد تحولات جذرية بفعل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة كوفيد-19، أصبح الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كشفت الأزمات الأخيرة عن هشاشة الأنظمة المالية التقليدية وعدم كفايتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مما أبرز الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي. إن أهمية الشمول المالي تنبع من دوره المحوري في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية لتحسين جودة حياتهم وتعزيز النشاط الاقتصادي. يعد الشمول المالي أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الفرص المالية للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والفقيرة، مما يسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. حيث تتجلى أهمية الشمول المالي في عدة جوانب، منها تعزيز الاستقرار المالي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الحماية ضد المخاطر المالية.. إضافة إلى ذلك، يسهم الشمول المالي في تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل تعبئة المدخرات، وزيادة الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة. كما يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز من العدالة الاجتماعية والاقتصادية

أكدت العديد من المؤسسات الإحصائية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أهمية الشمول المالي وتأثيره الإيجابي على مستوى المعيشة، حيث من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في تقليل الفقر وتحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية، هذه الاخيرة هي نفسها الاهداف التي سعت لها مختلف الحضارات عبر مر زمن، حيث حاولوا ايجاد طرق جمع الثروة ونمو الاقتصاد وزيادة الانتاج و خفض تكلفة مركزين في ذلك على تحديد مصادر الثروة ،عبر سعيهم الدؤوب لتطور و الازدهار الاقتصادي تطور مفهوم النمو الاقتصادي، نتيجة لذلك احتل مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث المتعلقة به منذ النظرية الكلاسيكية التي ركزت على القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اعتبرت النمو حلاً للمشكلات التنموية متوقفين على مفهومه الحالي ، والذي يمثل زيادة كمية ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، يعتبر هذا الاخير مؤشر هام على قدرة الاقتصاد في توفير فرص العمل وتحقيق الدخل وزيادة الإنتاج حيث يعد النمو الاقتصادي شرطًا أساسيًا لتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات ومؤشرًا على رخائها. كما يرتبط النمو الاقتصادي بعدة عوامل جوهرية في المجتمع تعتبر المناخ الملائم لتطوره، مثل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. حيث ان تحقيق مستوى نمو جيد يرتبط عضوياً بتوفر هذه العوامل المؤثرة. غالبا ما تتوفر هذه العوامل في الدول المتقدمة وهذا يفسر جزئيا مدى تقدمهم ،وكما هو الحال في الدول المتقدمة سعت العديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول الإسلامية، بعد استقلالها إلى تبني سياسات تنموية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي. ركزت هذه الدول على إصلاح القطاع المالي لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتوسيع نطاق الخدمات

المالية، مع بداية القرن الحادي والعشرين، ازداد الاهتمام بالشمول المالي كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية. أطلقت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مبادرات لتعزيز الشمول المالي وعلى الرغم من التحسن الملحوظ، لا تزال تحديات مثل الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي قائمة، كما تأكد العديد من الدراسات وجود علاقة بين مستوى الشمول المالي و النمو الاقتصادي وهذا بشهادة المؤسسات الدولية الكبرى حيث لا تختلف اغلب دراسات في وجود العلاقة من عدمه ولكن الاختلاف يكون في نوع الدراسة، ولذلك تنقسم دراسات المهتمة بالعلاقة بين المفهومين إلى عدة أنواع منها، الدراسات ذات الاتجاه السببي الواحد تحلل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي أو العكس، مثل دراسة (Noha & Ayah, 2019) ودراسة(Nguyen & Nguyen, 2020)،الدراسات ذات الاتجاهين تحلل العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مثل دراسة (Grakolet & Pierre, 2018) و دراسة (Dai, Jung, & M. Kabir, 2017).الدراسات التي تركز على دولة واحدة وهي الأكثر شيوعًا، تركز على تحليل حالة معينة داخل بلد واحد، مثل دراسة (هني و ملاحي، 2023) ،في الجزائر ودراسة ،في. الدراسات الإقليمية تركز على مجموعة من الدول داخل نفس المنطقة، مثل دراسة (Dharmendra & Nikola, 2020)، في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودراسة (Gretta, 2017) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البريكس. الدراسات المقارنة بين الدول تقارن حالة الشمول المالي بين دول مختلفة، مثل دراسة (دومة، بن الناصر، و بن الضب، 2020) بين المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودراسة (د.بن منصور، 2022) في الجزائر والمغرب وتونس ومصر. الدراسات في الدول النامية والفقيرة تركز على فهم التحديات والفرص في هذه البيئات، مثل دراسة (Oyedeko, Mohammed, & Samson, 2022) في نيجيريا ودراسة (حلايلي، مدروس، و بن بوزيان، 2023) في الجزائر.

وفي هذه المذكرة قمنا بدراسة مجموعة من الدول النامية الإسلامية حيث ان في هذه الدول نجد عزوف طوعي عن الخدمات المالية وذلك بسب عدم توافق الأنظمة المالية مع تعاليم الشريعة الإسلامي. وكبداية تأقلم القطاع المصرفي في هذه الدول مع متطلبات المجتمع بإجاد حلول وخدمات تتماشى مع الضوابط الشرعية لدين الإسلامي.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية و التي تمثل ركن الزاوية لهذا البحث و الثي ستتمحور حولها الدراسة:

_هل هناك علاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية الإسلامية؟

للإجابة على الاشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضية التالية:

_هناك علاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية الإسلامية

وتم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- ❖ يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بمختلف ابعاده.
- ❖ وجود مؤشرات وكيلة لقياس مستوى الشمول المالي.
- ❖ هناك عزوف طوعي على الخدمات المالية في الدول السلامية لعدم توافقها مع الشريعة الاسلامية
- ❖ يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات اخرى على غرار الشمول المالي حيت تؤثر عليه معدلات التضخم و البطالة بشكل سلبي و عدد السكان وحجم التجارة ب عدد السكان وحجم التجارة بشكل ايجابي.

للإجابة على اشكالية المطروحة اجرينا دراسة على عينة تتألف من مجموعة من دولة تعتبر نامية وإسلامية بالأغلبية الساحقة و جميعها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، ثم استثناء 14 دولة منها لتصبح عينة الدراسة 43 دولة وذلك اما لعدم توفر بيانات كافية بالنسبة للدولة المستثناة او عدم موائمتها لشرط الأغلبية المسلمة و ذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى 2021، نظراً لعدم توفر بيانات متعلقة بالشمول المالي قبل عام 2004. تتميز هذه الفترة بأحداث اقتصادية هامة، فبالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل في الألفية الجديدة، شهدت هذه الفترة حدثين كبيرين أثرا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي.

- ❖ الأزمة المالية لسنة 2007 والتي وضحت مدى اهمية الشمول المالي وتأثيره على الاقتصاد ككل.
- ❖ أزمة كوفيد-19 في 2020 عززت الشمول المالي وزادت الاعتماد على الدفع الإلكتروني، حيث دفعت القيود الصحية الناس نحو استخدام البدائل الرقمية لتجنب التعامل النقدي المباشر.

منهجية الدراسة:

بما اننا ندرس ظاهر اقتصادية فان طبيعة الدراسة تتبع النهج الوضعي (قياس الواقع الواحد). ولإلمام بجوانب البحث اتبعنا المنهج الوصفي لوصف الأدبيات النظرية و البيانات متعلقة بالمتغيرين محل الدراسة, و المنهج التحليلي الذي ساعدنا على معرفة مستوى الشمول المالي في العالم والدول النامية وذلك بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات المستمدة من التقارير سنوية. و المنهج القياسي في قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى مع التركيز على متغيرات الشكول المالي .

اهداف الدراسة:

- ❖ تلخيص وتنظيم الأدبيات الموجودة :تهدف الدراسة إلى تلخيص وتنظيم الأدبيات الحالية حول الشمول المالي في الدول النامية، وذلك لتوفير فهم أوضح لهذه الأدبيات وتحديد مجالات البحث المستقبلية.
- ❖ دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية والتي تعتبر من الدول النامية لمعرفة مدى تأثير المعتقدات الدينية على اهم المتغيرات الاقتصادية .

- ❖ تقديم نموذج رياضي يفسر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية .

اهمية الدراسة:

مساعدة الباحثين والممارسين

تساهم الدراسة في مساعدة الباحثين والممارسين على فهم أفضل لما هو معروف بالفعل عن الشمول المالي، وكيفية تجميع الأجزاء المختلفة، وما هي فجوات البحث الحالية، وما هي الفرص البحثية الجديدة.

مساعدة متخذي القرار

من خلال إبراز أهمية الشمول المالي لتحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي التركيز على تدعيم الوصول إلى الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، مما يساهم في تحقيق العدالة ومحاربة الفقر، ويدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

حدود الدراسة:

- ❖ تنقسم الدراسات التي عالجه موضوع الشمول المالي و النمو الاقتصادي الى نوعين منها التي درست العلاقة السببية من الاتجاهين و اخرى اهتمت بدراسة تأثير العلاقة الشمول المالي على النمو الاقتصادي ودراستنا تنتمي الى القسم الثاني.

الحدود المكانية:

- ❖ ركزت دراستنا على الدول الإسلامية النامية وعليه لا يمكن تعميم النتائج على باقي الدول النامية.

الحدود الزمنية:

- ❖ تم دراسة العلاقة بين (الشمول المالي والنمو الاقتصادي) من الفترة الممتدة ما بين (2004-2021).

هيكل الدراسة:

لفهم جوانب البحث بشموليتها، قمنا بتقسيم العمل إلى قسمين: النظري والتطبيقي.

وفيما يتعلق بالتحرير, فننوه اننا اعتمدنا على مجموعة من المصادر التي تتمتع بالأصالة و الحداثة مع التركيز على المقالات العلمية المكتوبة بلغة الإنجليزية ذات تصنيف عالي كما اعتمدنا على اسلوب توثيق APA و قمنا بتقسيم العمل إلى أربعة فصول.

ركزنا في الفصل الأول من هده المذكرة على المفاهيم الأساسية للشمول المالي وإعطاء عدة تعريف لهذا المصطلح, وكذلك أهداف وأهمية الشمول المالي, والتحديات التي تعرقل التوسعة والآليات المقترحة لتوسيع قاعدة

الشمول المالي, وكذلك الأبعاد ومؤشرات شمول المالي وافتراض, الأدوات النظرية المختلفة التي تستخدم لقياس وتحليل مستوى الشمول المالي في الدول الاسلامية. وأيضًا قمنا بتحليل واقع الشمول المالي في العالم وفي عينة الدراسة، من خلال تقديم بيانات وأشكال مستمدة من تقارير البنك الدولي. لسنوات (2011-2014-2017-2021) والتي اهتمت ايضا بالعزوف الطوعي عن الخدمات المالية رغم توفرها لأسباب دينية في نسخة 2021 حيث ان هذه المعلومات لم تكن متوفرة في النسخ السابقة من التقرير. كما تناولنا في الفصل الثاني على تقديم تصور عام عن مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، مؤشراته، وأبرز النظريات المتعلقة به، وذلك من خلال تناول أساسيات النمو الاقتصادي، النظريات المتعلقة به، وتحليل الحدود والنقاط الضعيفة لمقاييس النمو الاقتصادي.

خلال استعراضنا لهذين الفصلين، سعينا إلى تناول جميع الأوجه النظرية للمتغيرين قيد الدراسة بشكل شامل. ومن خلالهما، حاولنا قدر الإمكان تغطية كافة الجوانب النظرية للمتغيرين موضع البحث. وخلال التعمق في مفهوم الشمول المالي نجد انه ذات اهمية و تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية خصوصا في الالفية الجديدة خصوصا بعد الازمة المالية سنة 2008 وعليه زاد اهتمام الباحثين لمعرفة اثر الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية خصوصا النمو الاقتصادي وهذا ما تم تناوله في الفصل الثالث لهذه المذكرة، حيث اهتم الفصل الثالث بدراسة وتقييم البحوث السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي. تعد الدراسات السابقة في هذا المجال بمثابة الأساس التأسيسي لفهم العلاقات المتبادلة والآثار المتبادلة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي. وتطرقنا في الفصل الأخير إلى تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 43 دولة نامية تعد جميعها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) خلال الفترة من 2004 إلى 2022. تتبنى الدراسة نهج العزوم المعممة بالفروقات (Difference GMM) لتحليل البيانات باستخدام مجموعة من المتغيرات التي تمثل جوانب مختلفة للشمول المالي مثل عدد الصرافات الآلية (ATMs)، عدد فروع البنوك (Branches)، حجم الاقتراض (Borrowing)، حجم الودائع (Deposits)، والائتمان المحلي (Domestic Crédit). بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين مجموعة من المتغيرات المتحكمة مثل معدل التضخم السنوي (Inflation), عدد السكان (Population), حجم التجارة (Volume Trade)، ومعدل البطالة (Unemployment) لتفسير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per capita).

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي أحد المفاهيم الحيوية في الاقتصاد المعاصرة, حيث يسعى الباحثون والمهتمون بالتنمية الاقتصادية الى تطويره لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف الإطار النظري ويساهم في فهم وتحليل وتفسير ظاهرة الشمول المالي وتقديم الأدوات اللازمة لتقييمه و معرفة مدى تأثيره على الاقتصاد والمجتمع ، سيتم في هذا الفصل استعراض المفاهيم الأساسية للشمول المالي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والمساواة، بالإضافة إلى استعراض الإطار النظري الذي يفسر هذه الظاهرة.

بالإضافة التركيز على المفاهيم الأساسية للشمول المالي وإعطاء عدة تعريف لهذا المصطلح, وكذلك أهداف وأهمية الشمول المالي, والتحديات التي تعرقل التوسعة و الآليات المقترحة لتوسيع قاعدة الشمول المالي, وكذلك ابعاد ومؤشرات شمول المالي و الأدوات النظرية المختلفة التي تستخدم لقياس وتحليل مستوى الشمول المالي في الدول المختلفة.

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي .

المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي .

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في العالم و الدول الاسلامية.

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي.

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد لدى الكاتبين و الباحثين الاقتصاديين وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008 وذلك لارتباطه بجوانب عدة منها المؤسسات المالية ,العائلات و الوحدات الاقتصادية وفي هذ الفصل سوف نتطرق الى مفهوم الشمول المالي بمختلف تعاريفه وكذلك الى أهمية وأهداف الشمول المالي ومبادئ تحقيقه والتحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي و الاليات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي .

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي و تطوره .

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993م في دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا, وخلال تلك الفترة ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية, وفي عام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، انحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في ذلك الوقت في استهداف من جرى اقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب الاقصاء.

وقد ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الازمة العالمية عام 2008, وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة الفئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينه من استخدامها بشكل صحيح, بالإضافة إلى حد مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة ، تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية, واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسير وصول جميع فئات المجتمع اليها ركيزة اساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. (ابوشيبة ، 2022)

- **أزمة 2008 والشمول المالي:**

الأزمة المالية العالمية في عام 2008 كان لها تأثيرات عميقة على الاقتصادات العالمية وأثرت بشكل كبير على الشمول المالي.حيث بدأت الأزمة بانهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، مما أدى إلى تداعيات مالية واقتصادية عابرة للحدود.

أحد التأثيرات الرئيسية لهذه الأزمة كان على الشمول, فلقد تضررت جهود الشمول المالي بشدة جراء هذه الأزمة، حيث زادت الضغوط على البنوك والمؤسسات المالية لتقليل المخاطر وزيادة السيولة، مما أدى إلى تقليص الخدمات المالية المقدمة للشرائح الأقل حظاً في المجتمع.

علاوة على ذلك، شهدت الأزمة تشديداً على سياسات الائتمان والتمويل، مما جعل من الصعب على الأفراد ذوي الدخل المنخفض الحصول على تمويل للاستثمار في المنازل أو لبدء الأعمال التجارية الصغيرة. وبالتالي، انخفضت فرص الوصول إلى الخدمات المالية والاستثمارات لهذه الشرائح، مما أثر سلباً على الشمول المالي وزاد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، فإن الأزمة العالمية أيضاً دفعت الحكومات والمؤسسات المالية إلى إعادة النظر في السياسات والتشريعات المالية، بهدف تعزيز الشمول المالي وتقديم دعم إضافي للفئات الأكثر ضعفاً. وهذا يشمل تعزيز الإجراءات التنظيمية والرقابية لضمان تقديم الخدمات المالية بشكل عادل ومنصف، بالإضافة إلى دعم المشاريع والبرامج التي تعزز الوصول إلى التمويل للفئات غير المحظوظة اقتصاديا (جويد، 2012).

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي

- عرفه **البنك الدولي** سنة 2014 على أنه "نسبة الأشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام و هذا التعريف كذألك هو التعريف الخاص بمجموعة البنك الدولي (جويد، 2012) .

- .كما عرفه **صندوق النقد العربي** بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية, بما في ذلك حسابات التوفير الصرفية, وخدمات الدفع والتحويل, والتأمين, والتمويل, والائتمان, وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية (الطيب، 2020).

وكذلك عرفته **مجموعة العشرين(G20) ومؤسسه التحالف العالمي للشمول المالي(AFI)** بأنه:" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع, وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة. للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم, بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف بتكاليف معقولة" (نريمان، مدروس نادية ، و بوزيان فاطمة الزهرة ، 2023).

- **تعريف البنك الاحتياطي بالهند** على انه: "عملية ادراج المالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة لفئات الضعيفة في المجتمع و الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة وبواسطة مؤسسات مؤثرة في السوق" (مورالدين، دقيش جمال، و أولاد ابراهيم ليلى، 2022).
- **تعريف شامل ومختصر لمفهوم الشمول المالي يشير إلى:** "توفير الخدمات المالية بشكل شامل ومتساوي لجميع شرائح المجتمع, بما في ذلك الفرد العادي وشركة الصغيرة والمتوسطة. ويشمل ذلك الوصول الى الحسابات المصرفية, والائتمان, والتأمين, والاستثمارات. وغيرها من الخدمات المالية". يهدف الشمول المالي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر, من خلال توفير فرص متساوية للجميع للمشاركة في النظام المالي.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي و أهدافه .

الفرع الأول: اهمية الشمول المالي .

يعد شمول المالي احد العوامل الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من الفقر، ففي عصرنا الحالي تلعب الخدمات المالية دورا حاسما في دعم الأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية. كما يعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الاستثمار وتمويل المشاريع, وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مما يعزز الإنتاجية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة.

كما يساهم الشمول المالي في التعزيز الاستقرار المالي عن طريق توفير وسائل لتخزين الثروة وإدارتها بشكل فعال. وكذلك توفير حماية ضد المخاطر المالية بالإضافة الى ذلك يعمل الشمول المالي على تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى الخدمات المالية بغض النظر على الدخل أو الوضع الاقتصادي. وبهذه الطريقة يعمل الشمول المالي كأدات فعالة للتنمية المستدامة وتخفيف من الفقر مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة متنامية اقتصاديا.

كما اشارت قاعدة البيانات العالمية للبنك الدولي (جلوبال) ان 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم أي حوالي نصف عدد السكان البالغين الكلي ليس لديهم امكانية للحصول على الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد أنه في البلدان مرتفعة الدخل 89 بالمئة من البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية, بيمنا 41 بالمئة فقط في الدول النامية, وهذا فأن ذل فهو يذل على أهمية الشمول المالي وتأثيره الاقتصاد بصفة عامة (قادم، 2023).

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموجودة, تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي, حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل, وذلك عن طريق تحقيق أهداف الشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:

❖ **الأهداف الاقتصادية:**

_تحقيق النمو العادل في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى الحد من التفاوت من حيث الدخل.

_تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وذلك عن طريق الزيادة في الوصول الى الخدمات المالية.

_تعبئة المدخرات ، فإذا تم تزويد الفئة الفقيرة بالخدمات المصرفية. يمكن تعبئة المدخرات التي يتم تجميعها عادة في منازلهم بشكل فعال لتكوين رأس مال وتعزيز النمو الاقتصادي.

_تعزيز مشاريع العمل الحر و.

_تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار و التوسع .

❖ **الاهداف الاجتماعية:**

_خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء الاجتماعي .

_حصول الطبقة الأضعف في المجتمع على بعض المال في شكل قروض يمكنهم في البدء في أعمالهم الخاصة, أو يمكنهم من دعم تعليمهم الذي يمكنهم من خلاله المحافظة على معيشتهم, وهكذا يتحول الشمول المالي إلى أحد الوسائل التي تساعد في القضاء على الطبقية في المجتمع, و مساعدة الأسر التي تعاني من من مشكلة الدخل المنخفض.

_تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين ظروف المعيشة بالنسبة للمواطنين (اسمهان، 2022) .

❖ **الاهداف السياسية:**

هناك بعض الاهداف السياسية التي يمكن تحقيقها من خلال الشمول المالي على نطاق أوسع للطبقات الدنيا في المجتمع ويمكن توجيهها بشكل فعال لدعم البرامج الحكومية التي تدعم الاستقرار السياسي من خلال :

_زيادة الوعي المالي ، فإذا كان العميل متعلما ماليا فإنه سيحقق خيارات مالية أفضل حسب نوع المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي احتياجات الأفراد ويساعد في تحسين النمو الكلي للبلاد, ويؤدي الى الوصول الى

الخدمات المالية بتكلفه معقولة الى تحسين حياة الفقراء. (بهوري، الشمول المالي كأدات لتحقيق استقرار الاقتصادي واجتماعي ومتطلبات تحقيقه ، 2019).

المطلب الثالث: أساسيات تعزيز الشمول المالي

الفرع الأول: أليات تعزيز أنتشار قاعدة الشمول المالي

تتمثل أليات تعزيز انتشار قاعدة الشمول المالي في النقاط التالية (عطية، 2021):

_التوسع في الخدمات المالية: وذلك من خلال توفير خدمات مالية متنوعة وملائمة لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الحسابات المصرفية الأساسية والقروض الميسرة.

_التكنولوجيا المالية: أي استخدام التكنولوجيا لتوفير الخدمات المالية ورقمنتها بطرق أكثر فعالية وتكلفة منخفضة, مثل الدفع الالكتروني, والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول و الحواسيب وغيرها...إلخ .

_التثقيف المالي: تعليم الأفراد حول الاساسيات المالية. مثل كيفية إدارة الميزانية الشخصية, والادخار, وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة.

_البيانات والأبحاث: أي استخدام البيانات والإحصاءات لتحديد الفجوات في الشمول المالي وتوجيه الجهود نحو المناطق والفئات ذات العجز.

_السياسات الحكومية: تطبيق السياسات تشجع على الشمول المالي مثل, تقديم حوافز للبنوك لتقديم خدمات للفئات الغير مصرفية ودعم القروض بدون فائدة.

_الشراكات: التعاون بين القطاعين العام الخاص والمنظمات الغير حكومية لتوسيع نطاق الخدمات المالية, وتوجيهها للشرائح الغير المصرفية في المجتمع.

_التحفيز المالي: تقديم حوافز مالية للأفراد والشركات لاستخدام الخدمات المالية, مثل تخفيض الرسوم, أو توفير مكافآت للمدخرين.

هذه الاليات تعمل معا لتحقيق هدف تعزيز الشمول المالي وتمكين جميع الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل شامل وعادل.

الفرع الثاني: التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي

هناك العديد من التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي والتي سنذكر أبرزها فيما يلي(عطية، 2021:

_قلة الوعي المالي: يمكن أن يؤدي قلة الوعي المالي الى عدم فهم الأفراد المفاهيم المالية الأساسية, مثل التوفير والاستثمار وادارة الديون, قد يترتب على ذلك اتخاذ قرارات مالية غير مدروسة أو عدم الاستفادة من فرص مالية متاحة.

_ضعف البنية التحتية المالية: يشمل ذلك نقص الفروع البنكية ونقاط الخدمة في المناطق النائية والفقيرة, ويمكن أن يؤدي ذلك: الى صعوبة في الوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات البنكية والقروض.

_المسافات الجغرافية: في المناطق النائية يمكن أن تكون المسافات بين الأفراد والنقاط الخدمات المالية كبيرة, مما يزيد من تكلفة الوصول اليها, و يمكن ان تكون وسائل النقل غير متاحة بسهولة, مما يجعله من الصعب على الأفراد زياره البنوك او نقاط المالية الاخرى.

_الدخل المحدود: يمكن أن تكون تكاليف الخدمات المالية مرتفعة بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المحدود, فقد يجد الأفراد صعوبة في دفع الرسوم الحسابات البنكية الشهرية أو تكاليف الشحن استخدام المحمول المصرفي.

_الثقافة المالية: قد تكون هناك ثقافة مالية تقليدية تشجع على تجنب الاستثمارات أو الاعتماد على النقد, او يمكن أن تكون هناك معتقدات خاطئة حول الخدمات المالية الحديثة مثل البنوك أو الشركات المالية الرقمية.

تجاوز هذه التحديات يتطلب جهود متعددة الجوانب من الحكومات, والمؤسسات المالية لتعزيز الوعي المالي وتطوير البنية التحتية, وتقديم الخدمات المالية المناسبة لجميع شرائح المجتمع.

المطلب الرابع: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع أولا: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي .

ان الاستقرار المالي مهم لضمان استمرارية النظام المالي دون انهيارات كبيرة، وتعتمد استقرارية النظام المالي على عدة عوامل منها:

_التنويع في مصادر التمويل .

_القدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية .

_قوة البنية التحتية المالية و التنظيمية .

_القدرة على ادارة المخاطر بفعالية.

عندما يتوسع الشمول المالي, يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي عن طريق تحسين هذه العوامل نأخذ على سبيل المثال:

_وصول اوسع الى الخدمات التأمين والادخار يمكن ان يساعد في تخفيف الصدمات المالية على المستوى الفردي والعائلي.

_تعزيز البنية التحتية المالية وتطبيق اللوائح الصارمة يمكن ان بمنع الأزمات المالية.

_التنويع في مصادر التمويل يمكن أن يقلل من التبعية على مصادر التمويل الأخرى الغير مستقلة.

ولقد كشفت الدراسات ان العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هي علاقة ارتباط و وجوب التعايش المشترك، فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المصرفي ومن جهة أخرى من الصعب تصور استقرار مالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعيو الاقتصادي مستبعدا ماليا, كما ان الشمول المالي لا يرتبط بالاستقرار المالي فقط بل يرتبط بالاستقرار النقدي ايضا. (بهوري ، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و متطلبات تحقيقه دراسة حالة الدول العربية، 2019).

الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بتحقيق التنمية المستدامة.

علاقة الشمول المالي بتحقيق التنمية المستدامة تعكس تفاعلًا متبادلاً بين النظام المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمكين الفرد والشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية والمشاركة في النظام المالي. بالتالي، يمكن أن يؤدي الشمول المالي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، يمكن أن يسهم النمو الاقتصادي المستدام في تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة الدخل وتوسيع فرص العمل، مما يزيد من الطلب على الخدمات المالية ويعزز الاستثمار في البنى التحتية المالية، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن يؤثر فيها الشمول المالي على تحقيق التنمية المستدامة بالتفصيل (عبدالقادر و بيري نورة ، 2023):

_التمكين الاقتصادي: عندما يتمكن الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية، يمكنهم تحقيق مزيد من الاستقلال المالي وتنمية مشاريعهم وأعمالهم، مما يعزز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

_تعزيز الاستثمار والابتكار: بوجود نظام مالي شامل، يمكن للأفراد والشركات الصغيرة الوصول إلى التمويل اللازم للاستثمار في المشاريع الابتكارية والمثيرة للإعجاب، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعمل على تنويع قاعدة الاقتصاد.

_التقليل من الفقر وتعزيز المساواة: من خلال توفير الخدمات المالية للفئات الأقل حظاً والمجتمعات النائية، يمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً في تخفيف الفقر وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

باختصار، يمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الفرد والشركات والمجتمعات من الوصول إلى الخدمات المالية والمشاركة بفعالية في النظام المالي والاقتصاد.

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالاعانة المالية للمستهلك .

يسعى الشمول المالي إلى الحماية المالية للمستهلك والى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية و المستهلكين, وعليه فان علاقة تعزيز الشمول المالي بالمساعدة المالية للمستهلك تعكس الترابط بين توفير الخدمات المالية للأفراد وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها بشكل فعال. على سبيل المثال، من خلال توفير الحسابات المصرفية الأساسية ووسائل الدفع الإلكترونية، يمكن للأفراد الذين كانوا منبوذين من النظام المالي الرسمي أن يباشروا في الاستفادة من الخدمات المالية بشكل أفضل.

عندما يتم تعزيز الشمول المالي، يصبح من السهل على المستهلكين الوصول إلى الائتمان، والتأمين، وخدمات الادخار والاستثمار، وغيرها من الخدمات المالية المهمة. هذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة استقرارهم المالي وتحسين جودة حياتهم.

من ناحية أخرى، عندما يتلقى المستهلكون دعماً مالياً مباشراً، مثل المنح النقدية أو القروض الميسرة، يمكن لهم استخدام هذه الأموال لتحسين وضعهم المالي، وبالتالي تعزيز شموليتهم المالية. على سبيل المثال، يمكن استخدام القروض لتحسين التعليم، أو بدء أو توسيع الأعمال التجارية الخاصة، أو تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

بالتالي، يمكن أن يتفاعل تعزيز الشمول المالي مع المساعدة المالية المباشرة للمستهلكين بشكل إيجابي، حيث يمكن لكل منهما أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي.

المطلب الاول: ابعاد الشمول المالي .

أن تقييم مساواة الشمول المالي في الأنظمة المالية يتم من خلال مؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية. حيث يتفق قادة مجموعة العشرين على هذا النهج، ويوصون به من قبل الشركة العالمية لتكامل المالي، بهدف دعم الجهود المبذولة في تعزيز شمولية الخدمات المالية على الصعيدين الوطني و العالمي.

وتتمثل هذه الابعاد فيما يلي (نريمان، مدروس نادية ، و بوزيان فاطمة الزهرة ، 2023):

1-الوصول للخدمات المالية:

يعني القدرة على الوصول إلى خدمات المؤسسات المالية واستخدامها بسهولة وفاعلية. يتضمن ذلك فتح الحسابات المصرفية واستخدامها للمعاملات المالية المختلفة. وتعتمد فعالية هذا الوصول على تحديد مستويات الوصول المناسبة والتخطيط لتقليل العوائق المحتملة، مثل التكاليف المرتفعة وقلة نقاط الخدمة المصرفية في المنطقة.

وتكمل مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

_الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص بالغ.

_ فروع البنوك لكل 100.000 شخص بالغ.

_نقاط الوصول لكل 10000فرد من البالغين على المستوى الوطني بمجزأة حسب نوع الوحدة الادارية .

_عدد أجهزة الصراف الالي لكل 10000كلم مربع.

_نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الدفع الرقمي: يتيح هذا المؤشر فهم مدى انتشار استخدام خدمات الدفع الرقمي مثل التحويلات المالية والدفع الإلكتروني.

_نسبة الاستخدام الشهري للخدمات المالية الرقمية: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد الذين يقومون بعمليات مالية عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية أو غيرها من الخدمات المالية الرقمية خلال شهر واحد.

_النسبة المئوية الاجمالية للسكان الذين يعيشون في وحدات ادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.

2- استخدام الخدمات المالية:

يشير الى تحليل مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي, يمكن تحليل استمرارية التفاعل من قبل العملاء عبر مجموعة من المؤشرات. يتضمن ذلك تقييم تكرارية الاستخدام، مثل عدد المرات التي تم فيها الوصول إلى الخدمة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى دراسة تنوع الخدمات

المالية المستخدمة. كما يمكن مراقبة استمرارية العملاء في الاستفادة من الخدمات، مما يسهم في فهم مدى فعالية تلك الخدمات وقبولها من قبل العملاء وتكمن مؤشرات هذا البعد في النقاط التالية:

_نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل حساب وديعة منتظم؛

_نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

_عدد معاملات التجزئة الغير نقدية للفرد الواحد؛

_عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

_نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي دائم و متواتر؛

_نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضة؛

_نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

_نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

_عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات ودائع؛

3- جودة الخدمات المالية:

بعد قياس جودة الخدمات المالية هو مفهوم يُشير إلى تقييم جودة الخدمات التي تُقدمها المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار، وذلك من خلال دراسة مدى رضا العملاء عن الخدمات ومدى تلبية هذه الخدمات لاحتياجاتهم وتوقعاتهم. يهدف هذا البعد إلى تحديد مستوى الجودة والأداء للخدمات المالية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مما يساعد على تعزيز تجربة العملاء وبناء الثقة في المؤسسات المالية. تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي بحد ذاته حيت من الصعب تحديد أدوات القياس المناسبة والمؤشرات النوعية والكمية التي يتعين استخدامها لتقييم جودة الخدمات المالية، وتحديد المعايير اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة وفي هذا الصدد هناك مجموعة من المؤشرات المتفق عليها في الأوساط الأكاديمية و المتمثلة في النقاط التالية:

_القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض.

_الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا هاما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاد القرارات السليمة بشأن استخدام خدمات مالية و يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء.

_الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية

_حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة.

_التثقيف المالي: يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدم على التخطيط وموازنة دخلهم، والجدول التالي سيلخص لنا أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

جدول 1 : ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية	مؤشرات استخدام الخدمات المالية	مؤشرات العمق المالي
-عدد فروع البنوك التجارية **-عدد ماكينات الصراف الالي** **-عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم^2** **-عدد الماكينات الصراف الالي لكل 1000 كلم^2** **-عدد أجهزة الصراف الألي لكل 100000 بالغ** **-عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ**	**-عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية** **-عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ** **-عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية** **-عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ** **-عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ** **-عدد بطاقات السحب الالي** **-عدد بطاقات السحب الالي لكل 1000 بالغ**	**مجموع أصول البنك الى الناتج المحلي الاجمالي** **-مجموع الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي** **-مجموع قروض الى الناتج المحلي الاجمالي** **-الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي** **-عرض النقود الى الناتج المحلي الاجمالي**

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على مؤشر العالمي للشمول المالي the global financial development database

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي

في قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في "تورنتو" في يونيو 2010 اعتمد قادة الدول تسع مبادئ لتعزيز الاستثمار. هذه المبادئ ترتكز على الإبداع والابتكار، وتستخدمها الدول في استراتيجياتها الوطنية لتحقيق النفاذ الشامل للخدمات المالية.

يُقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحقيق حسن نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية. يتم استخدام هذه المبادئ من قبل هيئات وجهات إعداد المعايير. وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز فرص النفاذ إلى الخدمات المالية لأكثر من 2.2 مليار نسمة من سكان العالم. يتم تبني هذه المبادئ في سياسات تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية الابتكارية لكافة الشرائح، بما في ذلك الفئات الأكثر احتياجًا.

وتتمثل هده المبادئ فيما يلي (الشيخ و رابة امينة، 2022):

_القيادة: وجود التزامن الحكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاد الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة فقرة.

_التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على التنافس و تقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة, مثل خدمات الابداع و الائتمان و الدفع و التحويلات و التأمين.

_التطور: استخدام التكنولوجيا و الادوات المؤسسية المطورة اللازمة لتوسيع النفاد النظام المالي, مع الاشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية .

_الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في اطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة و مقدمي الخدمة و المستهلكين .

_التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد, للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع .

_التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في اطار واضح من المسائلة و المحاسبة الحكومية و العمل ايضا على تشجيع الشراكة و التشاور بين الحكومة و القطاعات المالية .

_المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة و تقييم الاداء ومدى التقدم في انجاز وغيرها من الأدوات.

_اطار العمل: الأخذ في اعتبار عند وضع الاطار التنظيمي للنفاد الشامل, المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان البيئة التنافسية, ويجب ان يتصف بالمرونة على أساس مواجهة الخطر.

الشكل التالي يلخص مبادئ الشمول المالي التي يتم اعتمادها من طرف المجموعة العشرين:

شكل 1: مبادئ الشمول المالي التي يتم اعتمادها من طرف المجموعة العشرين

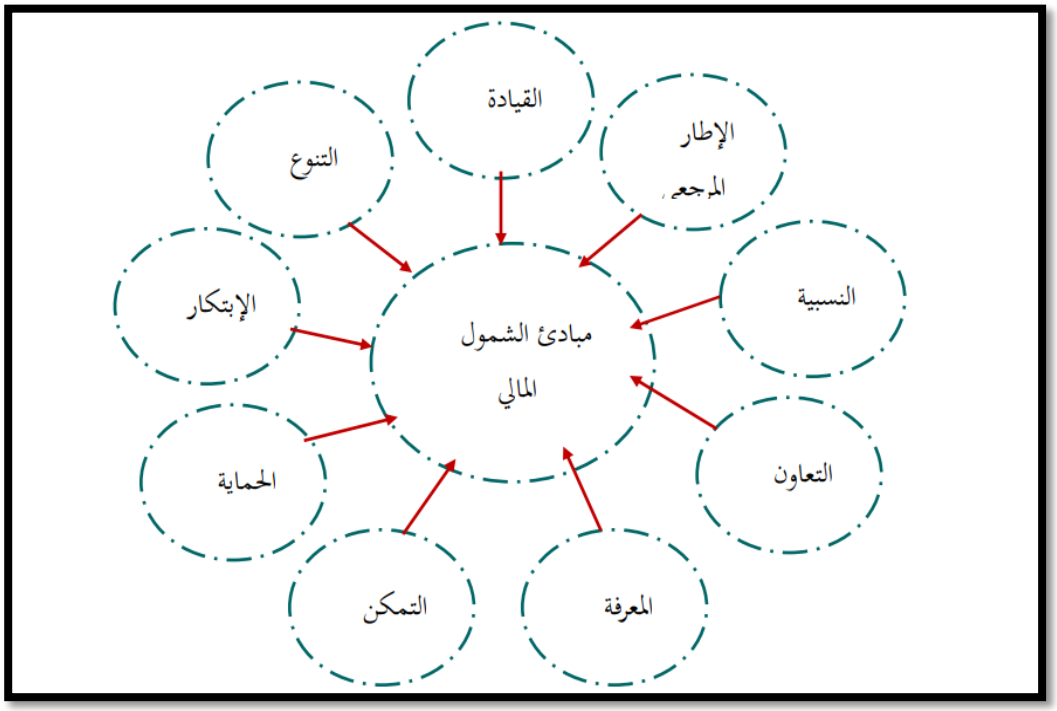

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على (ابوشيبة ، 2022، صفحة 12).

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في العالم و الدول الاسلامية.

في هذا المبحث سوف نتطرق الى واقع الشمول المالي في العالم و في الدول الإسلامية . علاوة على ذلك، فإن البلدان المشمولة في تحقيقنا البحثي ذات طبيعة مماثلة كما سوف نسلط عليها الضوء أكثر في المطلب الثاني من هذا المبحث. معتمدين في هذا المبحث على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. وتقريرها الصادر سنة 2021.

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021:

تقدم الطبعة الرابعة من المؤشر العالمي للشمول المالي نظرة على كيفية وصول الأشخاص إلى الخدمات المالية واستخدامها خلال جائحة كوفيد-19، عندما أدت القيود على التنقل والسياسات الصحية إلى زيادة الطلب على الخدمات الرقمية بجميع أنواعها.

يعد **المؤشر العالمي للشمول المالي** قاعدة البيانات الأكثر شمولاً في العالم بشأن الشمول المالي. وهو أيضًا المصدر العالمي الوحيد للبيانات المتعلقة بجانب الطلب الذي يسمح بإجراء تحليل عالمي وإقليمي عبر البلدان لتقديم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لكيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية. تم جمع بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 من المسوحات التمثيلية الوطنية لما يقرب من 145 ألف شخص في 139 اقتصادًا، وهو ما يمثل 97% من سكان العالم. ويأتي الإصدار الأخير بعد إصدارات 2011 و2014 و2017، ويتضمن عددًا من السلاسل الجديدة التي تقيس الصحة المالية والمرونة، ويحتوي على بيانات أكثر تفصيلاً حول اعتماد الدفع الرقمي، بما في ذلك مدفوعات التجار والحكومة.

يعد المؤشر العالمي للشمول المالي موردا لا غنى عنه لممارسي الخدمات المالية، وصانعي السياسات، والباحثين، والمتخصصين في مجال التنمية. (Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, & Saniya Ansar, 2021)

منهجية الاستطلاع :

-المؤشرات الواردة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 مستمدة من بيانات المسح التي تغطي ما يقرب من 145000 شخص, في 139 اقتصاداً، وهو ما يمثل 97 في المائة من سكان العالم.

- تم إجراء الاستطلاع على مدار العامين التقويميين 2021 و2022 بواسطة مؤسسة.Gallup, Inc ، كجزء من برنامج.Gallup .

الاستطلاع العالمي، الذي يقوم منذ عام 2005 بإجراء دراسات استقصائية سنوية لحوالي 1000 شخص في كل من أكثر من 160 اقتصادًا وبأكثر من 150 لغة، باستخدام عينات تمثيلية وطنية تم اختيارها عشوائيًا.

المجموعة المستهدفة هي جميع السكان المدنيين وغير المودعين في المؤسسات الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فما فوق.(Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, & Saniya Ansar, 2021)

إجراءات المقابلة: في معظم الاقتصادات النامية، كانت بيانات الفهرس العالمي تجمع تقليديًا من خلال المقابلات وجهًا لوجه. يُجرى الاستطلاع وجهًا لوجه في الاقتصادات التي تمثل التغطية الهاتفية فيها أقل من 80 في المائة من السكان أو حيث يُعتبر إجراء الاستطلاع وجهًا لوجه منهجية تقليدية. ومع ذلك، بسبب قيود التنقل المرتبطة بجائحة COVID-19 المستمرة، لم يكن من الممكن إجراء المقابلات وجهًا لوجه في بعض هذه الاقتصادات في عام 2021. لذلك، تم إجراء استطلاعات هاتفية في 67 اقتصادًا تم استطلاعها وجهًا لوجه في عام 2017(Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, & Saniya Ansar, 2021) .

شكل 2: الاقتصادات التي انتقلت من إجراء الاستطلاعات الشخصية إلى استخدام الاستطلاعات الهاتفية في عام 2021:

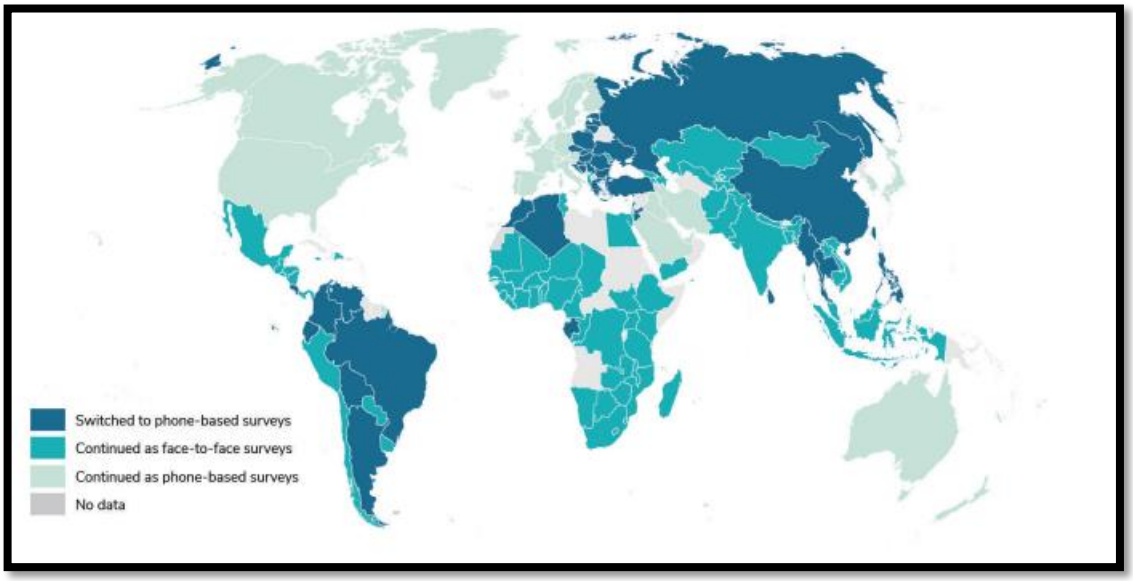

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم و الدول النامية.

الفرع الاول: الوصول الى الخدمات المالية (الوصول المالي) .

❖ **ملكية الحسابات المصرفية:**

-على مستوى العالم، زادت ملكية الحسابات بنسبة 50 بالمائة في السنوات العشر الممتدة من 2011 إلى 2021، لتصل إلى 76 بالمائة من السكان البالغين في العالم.

يمثل معدل ملكية الحسابات العالمية البالغ 76% في عام 2021 زيادة بنسبة 50% عن المتوسط العالمي البالغ 51% المسجل في عام 2011، قبل عقد من الزمن (الشكل2). ورغم زيادة ملكية الحسابات في المتوسط في كل من الاقتصادات المرتفعة الدخل والاقتصادات النامية، فإن متوسط معدل النمو في الاقتصادات النامية كان أكثر حدة. وبشكل عام، زادت ملكية الحسابات في الاقتصادات النامية بنسبة 30 نقطة مئوية، من 42% في عام 2011 إلى 71% في عام 2021 – أي بزيادة تزيد عن 70%.

• وفي الفترة من 2017 إلى 2021، ارتفع متوسط معدل ملكية الحسابات في الاقتصادات النامية بمقدار 8 نقاط مئوية، من 63% إلى 71%.

شكل 3 : يوضح ارتفاع ملكية الحسابات العالمية من 51% إلى 75% بين عامي 2011 و2021

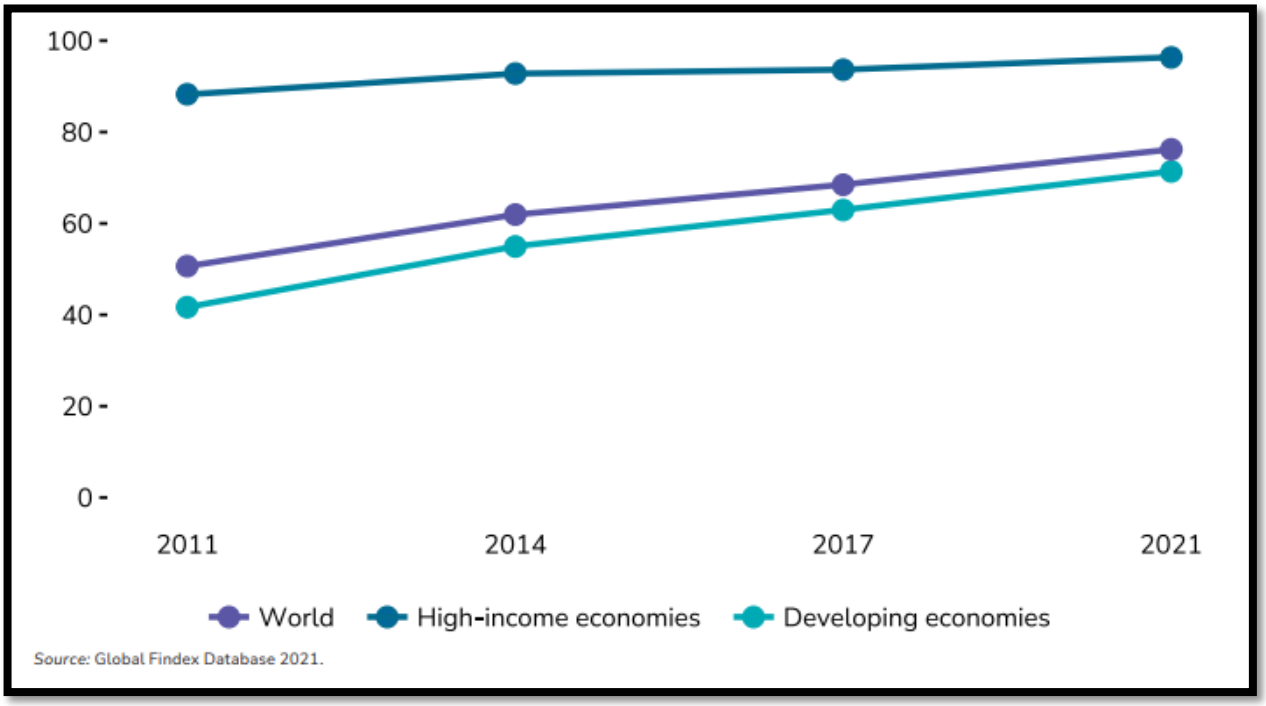

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

– تضيق الفوارق في الخدمات المالية للبالغين الأقل تعليماً وذوي الدخل المنخفض، مما يشير إلى إحراز تقدم. فعلى سبيل المثال، انخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية في البلدان النامية من 9 إلى 6 نقاط مئوية، وهو مستوى ظل مستقراً لسنوات عديدة.

– تعزيز ملكية الحسابات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بفضل التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول

–في البلدان النامية، ارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بالدفع الرقمي أو يتلقونه من 35٪ في عام 2014 إلى 57٪ في عام 2021. في البلدان ذات الدخل المرتفع، يشارك جميع البالغين تقريبًا في المدفوعات الرقمية، حيث يستخدم 83٪ في البلدان النامية أيضًا المدفوعات الرقمية.

–أصبحت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بالغة الأهمية للشمول المالي في أفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة بالنسبة للنساء، حيث يمتلك 55% من البالغين حسابًا، بما في ذلك 33% يستخدمون الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي أعلى نسبة على مستوى العالم.

ساهمت حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول في زيادة ملكية الحسابات بنسبة 8 نقاط مئوية في الاقتصادات النامية من عام 2014 إلى عام 2021 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 4 : مساهمة حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول في زيادة ملكية الحسابات بنسبة 8 نقاط مئوية في الاقتصادات النامية من عام 2014 إلى عام 2021

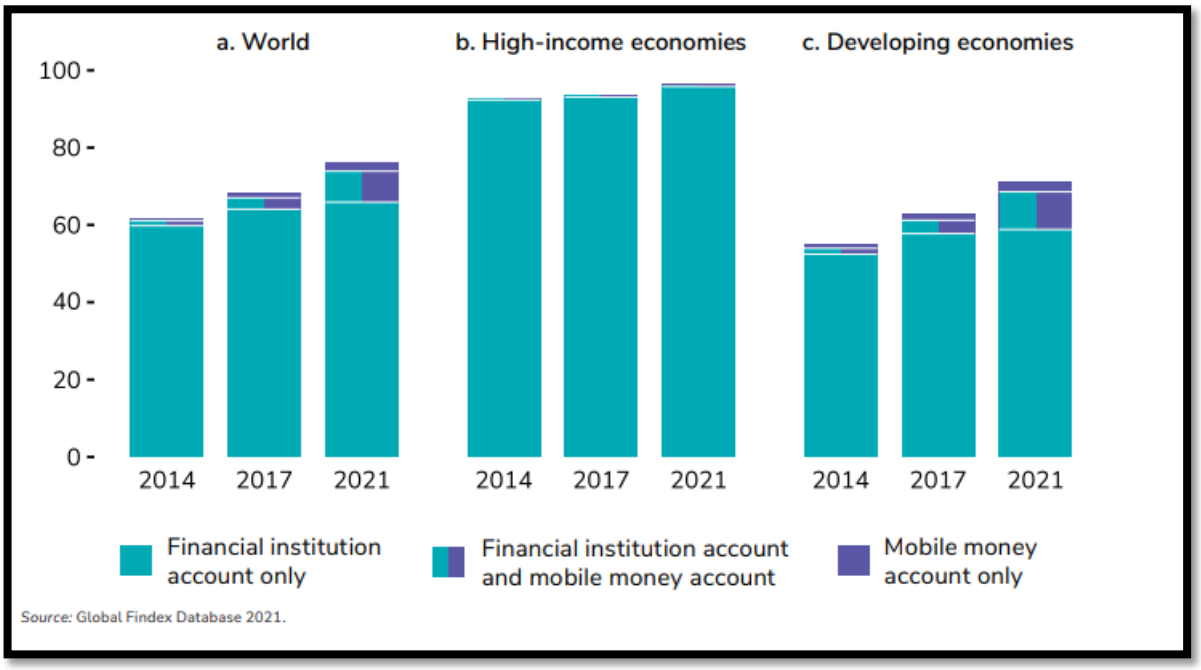

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

1. –الوصول إلى الحسابات المصرفية حسب الفئة العمرية :

تعد ملكية الحسابات أعلى بين كبار السن – أي أولئك الذين يبلغون من العمر 25 عامًا فما فوق – مقارنة بالشباب – الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا. وفي جميع أنحاء العالم، ضاقت هذه الفجوة بشكل طفيف بمقدار 4 نقاط مئوية، من 17 نقطة مئوية في عام 2011 إلى 14 نقطة مئوية. في عام 2021. في عام 2021، كان لدى 79% من البالغين في جميع أنحاء العالم الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا فما فوق حسابًا

مصرفيًا، في حين أن 66% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا لديهم حساب. والاتجاه مماثل بالنسبة لكل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاقتصادات النامية.

–نسبة البالغين بلا حساب مصرفي في العالم: يظل حوالي 1.4 مليار شخص بالغ في العالم بلا حساب في البنوك أو عبر خدمات الهاتف المحمول. هذا الرقم انخفض من 2.5 مليار في 2011 و1.7 مليار في 2017. معظم من لا يملكون حسابات مصرفية يعيشون في الاقتصادات النامية، حيث يشكل 54% منهم ـ أي حوالي 740 مليون شخص ـ سكان سبع دول. الصين والهند تضمان أكبر عدد منهم، حيث بلغت أعدادهما 130 مليون و230 مليون على التوالي في 2024. باكستان وإندونيسيا يأتيان بعدهما بـ 115 مليون و100 مليون على التوالي. تشكل هذه الدول موطنًا لأكثر من نصف سكان العالم البالغين بلا حسابات مصرفية.

شكل 5 : يوضح توزيع 1.4 مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية على مستوى العالم

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

الفرع الثاني: استخدام الخدمات المالية

1–المدفوعات الرقمية:

– ارتفعت نسبة البالغين الذين يقدمون أو يتلقون مدفوعات رقمية في الاقتصادات النامية من 35% في عام 2014 إلى 57% في عام 2021 – وهي زيادة تفوق النمو في ملكية الحسابات خلال الفترة نفسها.

– عشرون في المائة من البالغين الذين يعيشون في الاقتصادات النامية، باستثناء الصين، قاموا بالدفع التجاري باستخدام البطاقة أو الهاتف المحمول أو الإنترنت – ونحو 40 في المائة منهم فعلوا ذلك لأول مرة بعد

بداية الوباء. حوالي ثلث البالغين في الاقتصادات النامية الذين دفعوا فاتورة المرافق مباشرة من أحد الحسابات، فعلوا ذلك لأول مرة بعد بدء جائحة كوفيد-19، وهو دليل على دور الوباء في تسريع الاعتماد الرقمي,

شكل 6 : يوضح زيادة أصحاب الحسابات الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية خصوصا في الدول النامية

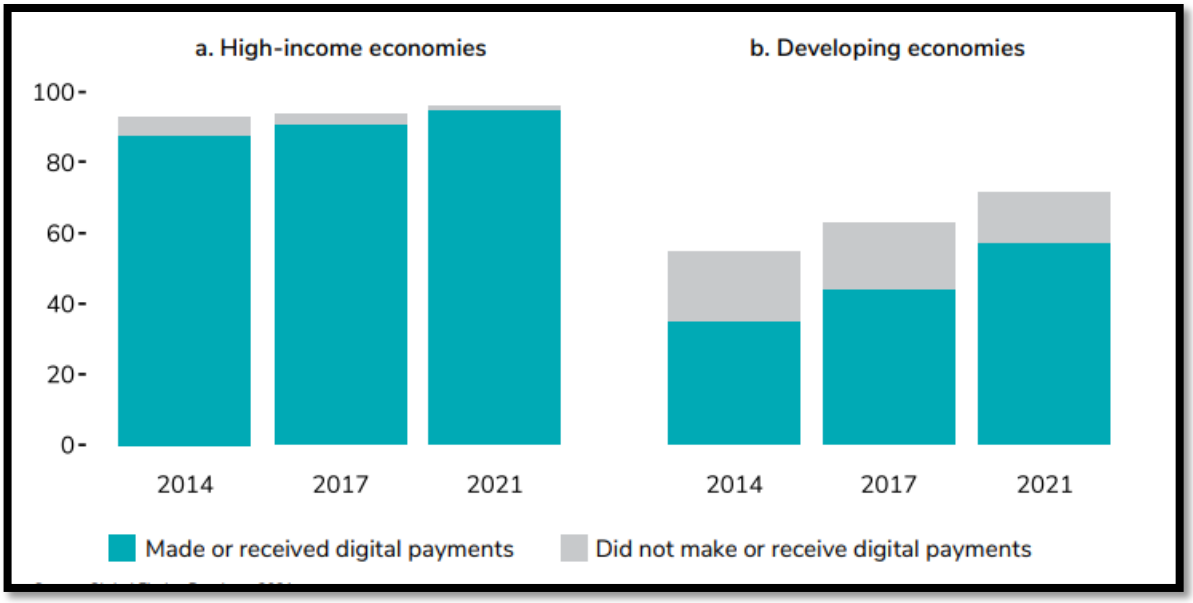

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

2-الادخار (التوفير):

- قام 25% من البالغين في الاقتصادات النامية بالادخار باستخدام حساب، واستخدمت نسبة أعلى، 39%، حسابًا لتخزين الأموال لأغراض إدارة النقد.

- أكثر من نصف الأشخاص في الاقتصادات النامية الذين ادخروا أي أموال، فعلوا ذلك في حساب رسمي في عام 2021 - وهو العام الأول الذي كانت فيه الأساليب الرسمية هي الطريقة الأكثر شيوعًا للادخار.

-تعد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وسيلة مهمة للادخار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث استخدم 15 في المائة من البالغين - و39 في المائة من أصحاب حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول - إحدى هذه الحسابات للادخار. استخدمت حصص متساوية من البالغين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حسابًا للأموال عبر الهاتف المحمول وحساب توفير رسميًا في مؤسسة مالية.

شكل 7 : يوضح تتباين نسبة البالغين الذين يدخرون بشكل كبير في جميع أنحاء العالم

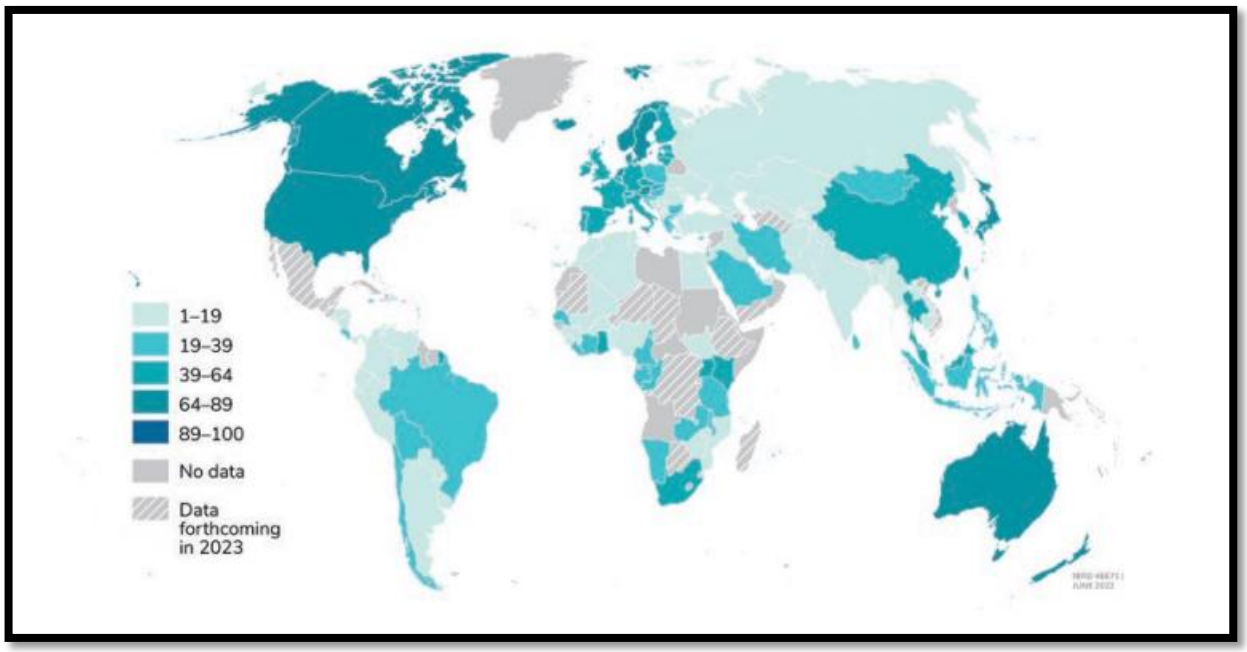

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

2. –الاقتراض:

– اقترض حوالي 50 في المائة من البالغين في الاقتصادات النامية الأموال، على الرغم من أن أقل من نصفهم استخدموا الوسائل الرسمية مثل الحصول على قرض من مؤسسة مالية، أو استخدام بطاقة الائتمان، أو الاقتراض من خلال حساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول.

– كانت بطاقات الائتمان هي الشكل السائد للاقتراض في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع وفي بعض الاقتصادات النامية مثل الأرجنتين والبرازيل والصين والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا.

– يعد الاقتراض من العائلة والأصدقاء فقط أمرًا شائعًا في الاقتصادات النامية مثل الاقتراض رسميًا، على الرغم من أنه في بعض الاقتصادات النامية يفوق بكثير الآليات الرسمية.

شكل 8 : يوضح البالغين الذين يقترضون أي أموال من مؤسسة مالية أو من خلال استخدام بطاقة الائتمان أو حساب الأموال عبر الهاتف المحمول في العام الماضي (٪)، 2021

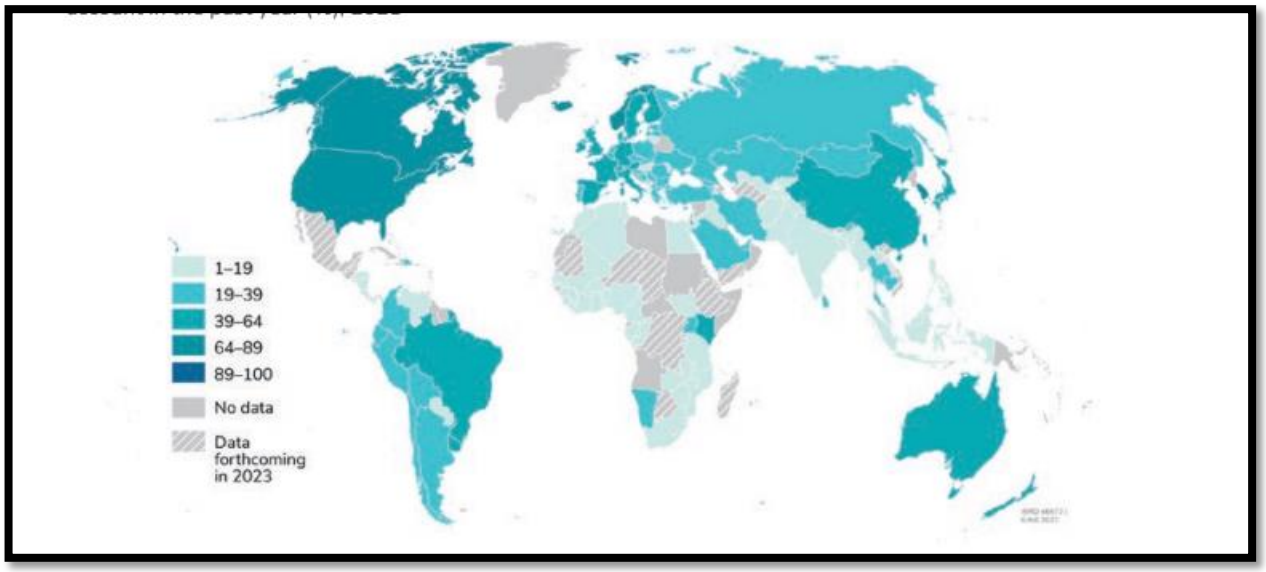

المصدر: (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

3. –**النظام البيئي المالي:**

– في كل من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاقتصادات النامية، الاستخدام الأكثر شيوعًا للحساب هو إجراء الدفع أو تلقيه، يليه الادخار والاقتراض.

– في الاقتصادات النامية، تلقى 36% من البالغين مدفوعات في حساب. ومن بين هؤلاء، أفاد 83% أيضًا أنهم قاموا بالدفع الرقمي. واستخدم ما يقرب من ثلثي متلقي المدفوعات حساباتهم لتخزين الأموال، وحوالي 40 بالمائة لتوفير المال، وحوالي 40 بالمائة لاقتراض الأموال. وتشير هذه النتيجة إلى أن التدفقات الرقمية يمكن أن تمهد الطريق لاستخدام الخدمات المالية على نطاق أوسع.

الفرع الثالث: جودة الخدمات المالية (الرفاهية المالية)

1–**المرونة المالية:**

– يمكن لخمسة وخمسين بالمائة من البالغين في الاقتصادات النامية الحصول على أموال الطوارئ في غضون 30 يومًا دون صعوبة كبيرة.

– العائلة والأصدقاء هم المصدر الأول لأموال الطوارئ بالنسبة لـ 30 في المائة من البالغين في الاقتصادات النامية، ولكن ما يقرب من نصف هؤلاء يقولون إنه سيكون من الصعب الحصول على الأموال. وتصل نسبة الاعتماد على العائلة والأصدقاء إلى 50% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

– إن البالغين في الاقتصادات النامية الذين يدخرون أموالهم بشكل رسمي ويستخدمون المدخرات كمصدر أول للمال في حالات الطوارئ هم الأكثر احتمالاً للحصول على المال عندما يحتاجون إليه.

2-القلق المالي:

- يشعر 63% من البالغين في الاقتصادات النامية بالقلق الشديد بشأن واحد أو أكثر من النفقات المالية الشائعة. وتبلغ حصة الاقتصادات ذات الدخل المرتفع 33 في المائة من البالغين.

- يشعر حوالي 50 في المائة من البالغين في الاقتصادات النامية بالقلق الشديد بشأن تغطية النفقات الصحية في حالة الإصابة بمرض أو حادث كبير، ويقول أكثر من 36 في المائة إن تكاليف الرعاية الصحية هي أكبر مصدر قلق لهم.

- في الاقتصادات النامية، يشعر 82 في المائة من البالغين بالقلق الشديد (52 في المائة) أو القلق إلى حد ما (30 في المائة) بشأن استمرار الخسائر المالية لجائحة كوفيد-19.

3-فرص لدعم الرفاه المالي:

-لا يستطيع ثلث أصحاب حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا استخدام حساباتهم دون مساعدة من أحد أفراد الأسرة أو وكيل.

- قام واحد من كل خمسة بالغين في الاقتصادات النامية الذين يتلقون مدفوعات الأجر في حساب مؤسسة مالية بدفع رسوم غير متوقعة على المعاملة.

شكل 9 : البالغون يقيمون مدى صعوبة الوصول إلى أموال الطوارئ خلال 30 و7 يوم (%)، 2021

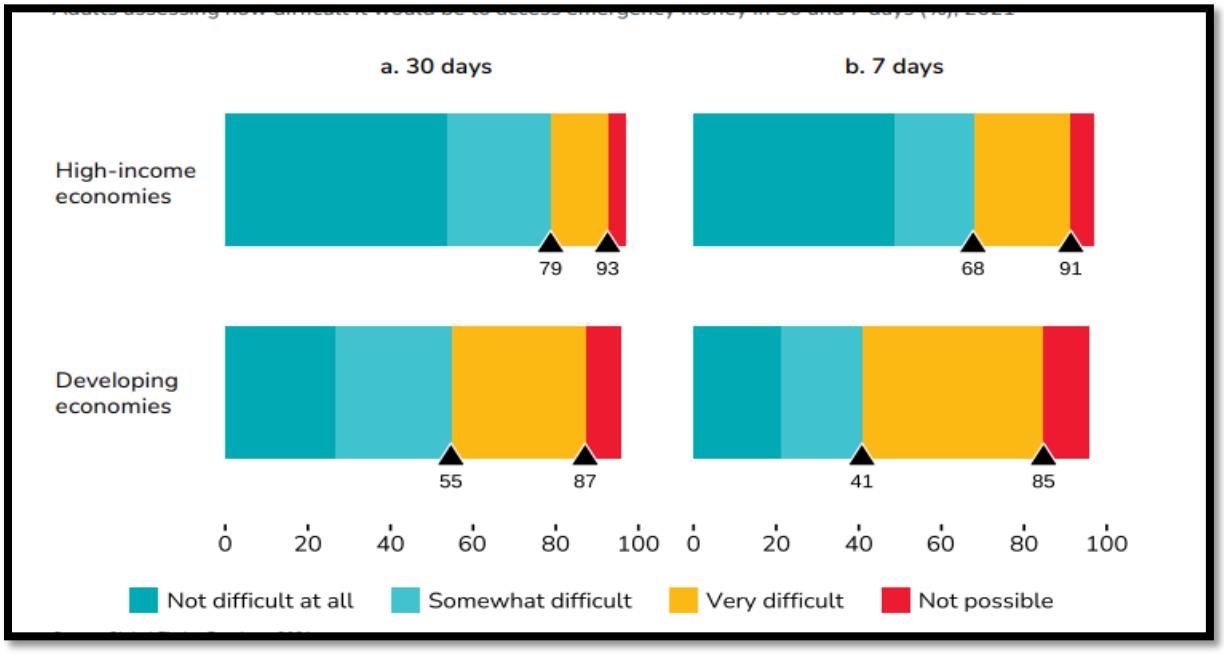

المصدر : (Kunt-Demirgüç، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar، 2021)

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول الإسلامية:

مع التقدم المتسارع في العصر الحديث، أصبح الشمول المالي أمرًا لا غنى عنه في النظم الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، تظل الدول الإسلامية تواجه تحديات فريدة في تطبيق مفاهيم الشمول المالي، نتيجة لاختلاف قوانينها وقيمها الدينية.

تأتي أهمية هذا الموضوع من حاجة الدول الإسلامية إلى تنمية اقتصاداتها بشكل مستدام، وضمان توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وفي نفس الوقت، الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية في تقديم هذه الخدمات.

فإن المسلمين ، الذين يشكلون حوالي 4/1 من سكان العالم ، يسمحون طواعية لأنفسهم بالاستبعاد المالي. والسبب في ذلك هو أن النظام المالي الحالي يتعارض مع نظام القواعد الدينية الإسلامية المسمى الشريعة. ولكن في العقود الأخيرة، وبفضل ظهور المنتجات المالية والتأمينات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تسمح باستثناءات مالية وفقا لتفسير مرن للشريعة، والتي تلعب دورا هاما في تحسين مستوى الشمول المالي للدول الإسلامية, وهذا ما اظهرته الدراسات وإحصائيات حول مستوى الشمول مالي في هده الدول.

ثانيًا، حظي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية باهتمام كبير كخيار استثماري قابل للتطبيق نظرًا لطبيعة المضاربة المنخفضة نسبيًا مقارنة بالخدمات المالية الغربية .وبالتالي، يبدو استكشاف تأثير الشمول المالي في الاقتصاد الإسلامي واعدًا، نظرًا لآفاق النمو الوافرة المرتبطة بالأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (Kim، Jung-Suk Yu، و M. Kabir Hassan، 2017).

–وفي الجدول التالي سوف نرى تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول الإسلامية خلال فترة الممتدة من (2011 الى 2021) معتمدين على قاعدة بيانات الشمول المالي Findex وجدول البيانات التي وفرته لنا وسوف نرى انه في نسخة 2021 وفرة لنا Findex معلومة مهمة تخدم دراستنا وهي نسبة الاشخاص الذين لا يوجد لديهم حساب مالي لأسباب دينية, ولقد استثنينا بعض الدول لعدم توفر معظم البيانات التي نحتاجها.

جدول 2 : تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الدول الإسلامية خلال فترة الممتدة من (2011 الى 2021)

البلد	التصنيف	السنة	الحساب (% من العمر 15+)	مقترض من مؤسسة مالية رسمية (النسبة المئوية للأعمار 15+)	يمتلك بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان (% من العمر 15+)	المدخرات في مؤسسة مالية (% من العمر 15+)	طريقة السحب الرئيسية: ماكينة الصراف الآلي (% مع حساب مؤسسة مالية، العمر 15+)	تم إجراء عملية دفع رقمية (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	لا يوجد حساب لأسباب دينية (% العمر 15+)
الجزائر	الدخل المتوسط الأدنى	2011	33%	1%	14%	4%	80%	NA	NA
		2014	50%	6%	23%	14%	41%	12%	NA
		2017	43%	5%	21%	11%	NA	16%	NA
		2021	44%	4%	24%	16%	NA	13%	10%
أفغانستان	الدخل المنخفض	2011	9%	7%	5%	3%	NA	NA	NA
		2014	10%	4%	2%	4%	NA	4%	NA
		2017	15%	4%	3%	4%	NA	4%	NA
		2021	10%	2%	3%	1%	NA	5%	15%
ألبانيا	متوسط الدخل الأعلى	2011	28%	8%	21%	9%	26%	NA	NA
		2014	38%	13%	22%	7%	12%	12%	NA
		2017	39%	13%	27%	9%	NA	14%	NA
		2021	44%	13%	27%	10%	NA	18%	1%
أذربيجان	متوسط الدخل الأعلى	2011	15%	7%	10%	2%	5%	NA	NA
		2014	29%	27%	16%	5%	5%	9%	NA
		2017	29%	24%	25%	5%	NA	10%	NA
		2021	46%	31%	38%	4%	NA	28%	7%
بنغلاديش	الدخل المتوسط الأدنى	2011	32%	23%	2%	17%	79%	NA	NA
		2014	29%	10%	5%	7%	22%	6%	NA
		2017	41%	9%	6%	10%	NA	30%	NA
		2021	38%	14%	5%	6%	NA	41%	7%
بوركينا فاسو	الدخل المنخفض	2011	13%	3%	2%	8%	89%		NA
		2014	13%	6%	4%	9%	8%	6%	NA
		2017	23%	10%	12%	12%	NA	34%	NA
		2021	21%	7%	9%	8%	NA	31%	6%
تشاد	الدخل المنخفض	2011	9%	6%	5%	7%			
		2014	8%	2%	3%	5%	NA	7%	NA

NA	17%	**NA**	3%	3%	4%	9%	2017		
14%	16%	**NA**	8%	5%	8%	18%	2021		
NA	**NA**	**NA**	1%	5%	4%	10%	2011	**الدخل المتوسط الأدنى**	**جمهورية مصر العربية**
NA	5%	6%	4%	10%	8%	14%	2014		
NA	6%	**NA**	6%	25%	9%	32%	2017		
5%	8%	**NA**	4%	22%	7%	26%	2021		
NA	**NA**	44%	15%	11%	9%	20%	2011	**الدخل المتوسط الأدنى**	**إندونيسيا**
NA	16%	8%	27%	26%	14%	36%	2014		
NA	27%	**NA**	22%	31%	18%	48%	2017		
4%	29%	**NA**	20%	35%	13%	51%	2021		
NA	**NA**	26%	20%	58%	31%	74%	2011	**الدخل المتوسط الأدنى**	**إيران، الجمهورية الإسلامية**
NA	72%	11%	22%	75%	38%	92%	2014		
NA	79%	**NA**	26%	79%	28%	93%	2017		
2%	80%	**NA**	24%	83%	25%	90%	2021		
NA	**NA**	84%	5%	3%	8%	11%	2011	**الدخل المتوسط الأعلى**	**العراق**
NA	3%	5%	4%	4%	5%	11%	2014		
NA	11%	**NA**	2%	6%	3%	20%	2017		
21%	10%	**NA**	2%	10%	4%	16%	2021		
NA	**NA**	40%	8%	15%	4%	25%	2011	**الدخل المتوسط الأعلى**	**الأردن**
NA	8%	7%	4%	19%	15%	25%	2014		
NA	14%	**NA**	10%	31%	18%	42%	2017		
9%	21%	**NA**	4%	32%	10%	43%	2021		
NA	**NA**	28%	7%	31%	13%	42%	2011	**الدخل المتوسط الأعلى**	**كازاخستان**
NA	23%	9%	8%	32%	20%	54%	2014		
NA	38%	**NA**	14%	40%	28%	59%	2017		
1%	67%	**NA**	19%	60%	30%	81%	2021		
NA	**NA**	**NA**	1%	2%	11%	4%	2011	**الدخل المتوسط الأدنى**	**جمهورية قيرغيزستان**
NA	11%	2%	5%	6%	15%	18%	2014		
NA	27%	**NA**	3%	19%	10%	38%	2017		
22%	26%	**NA**	6%	28%	18%	41%	2021		
NA	**NA**	44%	17%	21%	11%	37%	2011	**الدخل المتوسط الأعلى**	**لبنان**
NA	23%	16%	17%	33%	21%	47%	2014		
NA	27%	**NA**	21%	35%	23%	45%	2017		
1%	6%	**NA**	3%	16%	3%	21%	2021		
NA	**NA**	17%	35%	23%	11%	66%	2011	**الدخل المتوسط الأعلى**	**ماليزيا**
NA	46%	13%	34%	41%	31%	81%	2014		
NA	60%	**NA**	38%	74%	23%	85%	2017		

0%	66%	**NA**	47%	83%	13%	88%	2021		
NA	**NA**	**NA**	4%	2%	4%	8%	2011	الدخل المنخفض	مالي
NA	9%	6%	3%	4%	3%	20%	2014		
NA	27%	**NA**	6%	10%	8%	35%	2017		
13%	34%	**NA**	11%	13%	11%	44%	2021		
NA	**NA**	71%	6%	6%	8%	17%	2011	الدخل المتوسط الأدنى	موريتانيا
NA	11%	9%	11%	11%	9%	23%	2014		
NA	10%	**NA**	9%	10%	9%	21%	2017		
21%	17%	**NA**	9%	8%	11%	23%	2021		
NA	**NA**	**NA**	1%	1%	1%	2%	2011	الدخل المنخفض	النيجر
NA	**NA**	4%	2%	0%	2%	7%	2014		
NA	**NA**	10%	2%	3%	4%	16%	2017		
22%	**NA**	8%	3%	2%	3%	12%	2021		
NA	**NA**	58%	24%	19%	2%	30%	2011	الدخل المتوسط الأدنى	نيجيريا
NA	29%	9%	27%	36%	7%	44%	2014		
NA	24%	**NA**	21%	32%	5%	40%	2017		
4%	29%	**NA**	18%	35%	6%	45%	2021		
NA	**NA**	46%	1%	3%	2%	10%	2011	الدخل المتوسط الأدنى	باكستان
NA	6%	**NA**	3%	3%	2%	13%	2014		
NA	14%	**NA**	6%	8%	3%	21%	2017		
7%	15%	**NA**	2%	8%	4%	21%	2021		
NA	**NA**	8%	17%	42%	2%	46%	2011	ذات الدخل المرتفع	المملكة العربية السعودية
NA	46%	**NA**	16%	64%	17%	69%	2014		
NA	57%	**NA**	14%	67%	21%	72%	2017		
1%	72%	**NA**	36%	72%	32%	74%	2021		
NA	**NA**	NA	4%	2%	4%	6%	2011	الدخل المتوسط الأدنى	السنغال
NA	4%	8%	7%	6%	4%	15%	2014		
NA	4%	**NA**	7%	10%	8%	42%	2017		
12%	**NA**	**NA**	9%	12%	10%	56%	2021		
NA	**NA**	76%	14%	4%	6%	15%	2011	الدخل المنخفض	سيرا ليون
NA	9%	9%	11%	5%	4%	16%	2014		
NA	13%	**NA**	5%	2%	5%	20%	2017		
3%	25%	**NA**	5%	1%	4%	29%	2021		
NA	**NA**	**NA**	0%	2%	5%	3%	2011	الدخل المتوسط الأدنى	طاجيكستان
NA	5%	2%	2%	4%	4%	11%	2014		
NA	37%	**NA**	11%	16%	15%	47%	2017		
6%	23%	**NA**	1%	15%	12%	39%	2021		

تونس	الدخل المتوسط الأدنى	2011					NA	NA	NA
		2014	27%	12%	12%	10%	15%	13%	NA
		2017	37%	23%	12%	18%	NA	19%	NA
		2021	37%	20%	10%	14%	NA	15%	6%
تركيا	الدخل المتوسط الأعلى	2011	58%	57%	5%	4%	9%	NA	NA
		2014	57%	43%	36%	9%	10%	44%	NA
		2017	69%	63%	43%	23%	NA	54%	NA
		2021	74%	59%	38%	10%	NA	62%	6%
الإمارات العربية المتحدة	ذات الدخل المرتفع	2011	60%	55%	11%	19%	NA	NA	NA
		2014	84%	77%	39%	32%	NA	68%	NA
		2017	88%	83%	46%	29%	NA	76%	NA
		2021	86%	69%	22%	10%	NA	75%	2%
الضفة الغربية وقطاع غزة	الدخل المتوسط الأدنى	2011	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
		2014	24%	11%	5%	5%	14%	8%	NA
		2017	25%	14%	7%	6%	NA	8%	NA
		2021	34%	21%	5%	7%	NA	14%	11%
اليمن	الدخل المتوسط الأدنى	2011	4%	2%	1%	1%	NA	NA	NA
		2014	6%	2%	1%	1%	NA	1%	NA
		2017	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
		2022	12%	4%	2%	3%	NA	4%	14%
مصدر :	من اعداد طلبة بالاعتماد على (Franklin, Demirguc-Kunt, Klapper, & Soledad Martinez Peria, 2012)								

تعليق:

يعرض الجدول بيانات حول الشمول المالي في الدول النامية الإسلامية، مع التركيز على نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية لأسباب دينية.

على سبيل المثال:

إندونيسيا: زادت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية من 36% في 2014 إلى 51% في 2021، بفضل انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة.

ماليزيا: تتمتع بنسبة شمول مالي عالية تصل إلى 88% في 2021، نتيجة لتنوع وقوة النظام المصرفي الإسلامي.

– المملكة العربية السعودية: ارتفعت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية من 69% في 2014 إلى 74% في 2021، بفضل تعزيز المنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع متطلبات المجتمع المحلي.

خلاصة الفصل الاول:

في الختام ، تم استعراض الإطار النظري للشمول المالي وأهميته كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يساهم الشمول المالي في توفير فرص الاستثمار وتمويل المشاريع وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاستقرار المالي والمساواة الاجتماعية. ورغم التحديات التي تعترض طريق تحقيقه، مثل قلة الوعي المالي وضعف البنية التحتية، يمكن التغلب عليها من خلال التوسع في الخدمات المالية واستخدام التكنولوجيا وتعزيز التثقيف المالي. تناول الفصل أيضًا مؤشرات الشمول المالي وأهمية الابتكارات المالية الرقمية في سد الفجوة، مع التركيز على واقع الشمول المالي في العالم والدول الإسلامية. لذا، يمثل الشمول المالي عنصراً حيوياً لبناء مجتمعات أكثر استدامة ونمواً اقتصادياً.

الفصل الثاني :الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات ، وتتطلع إليها الشعوب ، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ، حيث احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب و وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، إذ يعد احد شروط ضرورية للتحسين مستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها ، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره ، كعامل توفر المؤسسات ذات كفاءة عالية ، الحكم الراشد ؛ المشاركة المجتمعية ؛ البحث العلمي ؛ الصحة والتعليم..؛ وبتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر، يحاول هذا الفصل من المذكرة باختصار تقديم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي؛ أنواعه ؛ مؤشراته ؛ وكذا ابرز النظريات المتعلقة به .

المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل الحدود والنقاط الضعيفة لمقاييس النمو الاقتصادي.

المبحث الأول :أساسيات حول النمو الاقتصادي.

قد اهتم الكثير من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول غنية كانت أم فقيرة بظاهرة النمو الاقتصادي حتى أصبح ينظر إليه على انه معيار لتقييم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له إضافة إلى تناول مختلف الجوانب النظرية المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتمييزه عن مصطلح تنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي.

هنالك عده تعريف للنمو الاقتصادي والتي سوف نذكر منها ما يلي:

- يرى "ريمون بار" أن النمو الاقتصادي: " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عده فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي في بلد ما " (ضيف، 2014- 2015، صفحة 9).
- كما اتفق العالم" بول.ا ساموبلسون" و العالم "ويليام د.نوردهاوس" على تعريف للنمو الاقتصادي وهذا في الكتاب المشهور "الاقتصاد" قائلين: " إن النمو الاقتصادي يمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو المخرجات "،كما أشارا إلى انه هنالك مفهوم أخر ذو صلة قريبة وهو معدل النمو في مخرجات بالنسبة للفرد الواحد ، وهو ما يعكس مستوى المعيشة في بلد ما (. SAMUELSON & . NORDHAUS, 2009, p. 502).
- وأيضا يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان (ضيف، 2014-2015، صفحة 9).
- هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمر عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير المتجددة النضوب (محمود، 2011، صفحة 65).
- " هو حدوث زيادة مستمرة ومضطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة(محليا أو خارجيا) " (ميساوي، 2018، الصفحات 36, 37).

- ❖ من جانب أخر يعرف" Kusnets Simon "الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض البضائع الاقتصادية المتنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها" (نصر، 2004، صفحة 4).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص (ميساوي، 2018، الصفحات 36, 37) ما يلي:

- ✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، اي انه تغير كمي في الإنتاج.
- ✓ هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن.
- ✓ هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية، أي يجب استبعاد اثر التضخم.
- ✓ لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.
- ✓ معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد.

الفرع الثاني :النمو الاقتصادي وتمييزه عن مصطلح التنمية الاقتصادية.

في البداية لم يفرق اغلب الاقتصاديون خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي بين مفهوم النمو والتنمية، حيث استخدم بعضهم هاتين الكلمتين كمترادفتين يشير كلاهما إلى نفس الوضعية، وهي التغير نحو حالة أفضل (شهاب، 1435ه)، كما يفرق البعض منهم في جوانب عديدة، حيث تأكد السيدة "هيكس" بان التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى الدول المتقدمة (خبابة، 2014)، وهذا بسبب أن النمو يشير إلى مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي وبشكل تلقائي هو يرتبط بالدول المتقدمة ،أما التنمية فهي تعني" تحقيق زيادة سريعة تراكمية في الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن" (شهاب، 1435ه).

كما يمكن تعريف التنمية كما يلي:

- ❖ هي العملية التي من خلالها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، والتي تتطلب إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، إضافة إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (عجمية، ناصف، و نجا، 2008، صفحة 81).
- ❖ هي العملية التي يتحقق فيها معدل نمو مرتفع ومستقر لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالإضافة إلى حدوث تغيرات متعددة الأبعاد تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشمل هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات وإزالة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (شهاب، 1435هـ، صفحة 349).

ومن هذه التعاريف نجد أن:

- ✓ التنمية تشمل وفقاً للمفهوم الحديث التغييرات الهيكلية بالإضافة إلى توزيع ثمار النمو، وبناءً على هذا الرأي، يمكن القول إن التنمية لا تتطلب فقط زيادة نصيب الأفراد من الإنتاج أو التغييرات في الإنتاج مثل النمو الاقتصادي، بل تهتم أيضاً بزيادة إمكانية حصول أكبر عدد ممكن من الناس على السلع الاستهلاكية (جوارتيني و استروب، 1982).
- ✓ النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل إلا على المدى الطويل.
- ✓ حالة النمو يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظروف عابرة(تلقائية)، تسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تبادلات عميقة وواسعة(مصطنعة)، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف الدءوب، فهي تستلزم إرادة واعية فعالة (بعوني، 2017).
- ✓ مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي (خبابة، 2014).

جدول 3 : جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: (بناني، 2009-2008، صفحة 4) .

المطلب الثاني: تصنيفات(أنواع) النمو الاقتصادي.

تصنيفات النمو الاقتصادي متنوعة ومتعددة، حيث يُمكن تقسيمها إلى عدة فئات. يتم تصنيف النمو الاقتصادي من خلال مقارنته بمعدل نمو السكان. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن تصنيفه بناءً على مدى التخطيط المتبع لتحقيقه.

1. تصنيفات النمو الاقتصادي التي تعتمد على مقارنته بمعدل النمو السكاني:

يمكن التمييز بين نوعين من خلال هذه المقاربة هما كالتالي :

النمو الشامل:

هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي أو الدخل، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن (شهاب، 1435هـ).

النمو الكثيف:

يتحقق عبر زيادة توافر المنتجات والخدمات للأفراد. على سبيل المثال، إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما في المنتجات والخدمات يفوق معدل نمو السكان، فسيؤدي ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مما يعزز مستوى المعيشة للأفراد. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا التحسن في المعيشة نتيجة للنمو الاقتصادي. على الجانب الآخر، إذا كان معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو إنتاجها، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مما يشير إلى تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدول، وعليه فان زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) دليل على النمو الاقتصادي الكثيف (ميساوي، 2018).

2. تصنيفات النمو الاقتصادي التي تعتمد على مدى التخطيط له:

يوجد عدة أنواع من خلال هذه المقاربة نذكر منها (بعوني، 2017، صفحة 778) الآتي :

- **النمو الاقتصادي التلقائي:** هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوه الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني.
- **نمو الاقتصادي العابر:** ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة.
- **الاقتصادي المخطط:** هو ذلك النمو الذي ينشا نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع .

مطلب ثالث: عوامل محددة للنمو الاقتصادي.

لتحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة، هناك ثلاث عوامل أساسية يجب أن تتوفر، والتي تتمثل في تراكم راس المال والنمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في القوه العاملة والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية، هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي مثل الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية وسياسات الحكومة والبنية التحتية الاجتماعية والبيئية (ميساوي، 2018) ، وغيرها وفيما يلي سنقوم بشرح العوامل الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي.

❖ **راس المال البشري(اليد العاملة):**

يُمثل عنصر العمل أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي، خاصة في الفترة القديمة، حيث اعتبره الاقتصاديون في المدرسة الكلاسيكية محدداً أساسياً لحجم الإنتاج المحقق، إلا أن مع تطور التكنولوجيا والتقدم التقني، أصبح عنصر اليد العاملة مرتبطًا بالتعليم والتدريب لزيادة المهارات، هذه العوامل تُعَدُّ استثمارات في البشر تُمكِّننا من بناء رأس مال بشري، ولا شك في أن هذين العاملين، (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرًا على رفع إنتاجية القوة العاملة (ضيف، 2014– 2015).

و المتعارف عليه أن العمال يختلفون في قدراتهم وكفاءتهم الإنتاجية بناءً على مستوى تعليمهم ومهاراتهم، ويعتبر استخدام العدد الإجمالي للعمال كمؤشر للإنتاجية غير كافٍ. بدلاً من ذلك، يُفضل اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل، و الذي يعد محصلة للعدد الكلي للعمال ومتوسط راس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين، هذه المقاربة تسمح بتقدير الإنتاجية بشكل أكثر دقة واستخدام الموارد البشرية بشكل أفضل، و عليه يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية:

لليد العاملة(H) كناتج جداء للعدد الإجمالي للعمال في الاقتصاد(L) ، ومتوسط الكفاءة(راس المال البشري) للعمال(h) وفق العلاقة التالية :

$$H= L*h$$

هذه العلاقة توضح أن الكفاءة الكلية للعمل في الاقتصاد يمكن أن تزداد بإحدى الطرق الرئيسية ،سواءً من خلال زيادة عدد العمال أو برفع إنتاجيتهم عبر التعليم الرسمي وتطوير المهارات، وعليه يمكن أن تزداد الكفاءة الكلية للعمل، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (ميساوي، 2018).

❖ **تراكم رأس المال:**

يجب على المجتمع التضحية ببعض الاستهلاك الجاري لتعزيز إنتاج السلع الرأسمالية مثل المصانع، ووسائل النقل(مواصلات)، والبنية التحتية، والمؤسسات التعليمية والجامعات، وغيرها، حيث يرتبط تراكم رأس المال بشكل مباشرة بمستوى الادخار و الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. كما يتأثر معدل تراكم رأس المال بالعوامل التي تؤثر على مستوى الاستثمار، مثل توقعات الأرباح وسياسات الحكومة تجاه الاستثمار، ويجب الإشارة إلى أن الاستثمار يتضمن الجانب المادي مثل تطوير

المصانع والبنية التحتية وتحسين وسائل النقل، و الجانب البشري مثل تطوير التعليم والتدريب والرعاية الصحية لتعزيز قدرات العمالة وزيادة الإنتاجية ومستوى المعيشة. (بناني، 2009-2008).

❖ **التقدم التقني (التكنولوجي) :**

أن التقدم التقني يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات ، و الذي يعني زيادة الإنتاج بنفس الكمية من الموارد وهذا أيضا ما يوفر في تكلفة الإنتاج، حيث أن استخدام هذا نوع من الأساليب الحديثة يمكن العمال من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدامها ، والذي يعني أن كل وحدة من الإنتاج تتطلب رأس مال طبيعي وبشري أقل (جوارتيني و استروب، 1982).

إن تحقيق التقدم التكنولوجي يتطلب بشكل أساسي الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وذلك من خلال تخصيص أموال لهذا الغرض، مع التأكيد على تعزيز هذه الاستثمارات بالموارد البشرية المؤهلة. ويجدر الإشارة انه يمكن تصنيف التقدم التكنولوجي إلى ثلاث فئات رئيسية: التكنولوجيا المحايدة، والتكنولوجيا الموفرة للعمل، والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال، أما التقدم التكنولوجي المحايد فيكون عندما يتم تحقيق مستويات عالية من الإنتاج باستخدام نفس كمية وتركيبة العوامل المختلفة للإنتاج، أما التقدم التكنولوجي الموفر للعمل، فيكون عندما يزيد الإنتاج دون زيادة في كمية العمل المستخدمة، بينما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال، يكون عندما يتم زيادة الإنتاج دون زيادة في كمية رأس المال المستخدمة، وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي المحايد يعد هدفاً مهماً، إلا أن التركيز الرئيسي يكون عادةً على تحقيق التقدم الموفر للعمل، نظراً لأن العديد من الدراسات والبحوث تركز على توفير عنصر العمل بدلاً من رأس المال (ميساوي، 2018).

إن العوامل الثلاث التي ذكرناها آنفا لا تعتبر لوحدها المحددات النهائية للنمو الاقتصادي وإنما نعتبرها العوامل المباشرة، وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي و اللذان يعتبران من العوامل الفعالة والمؤثرة في تحديد سرعة النمو الاقتصادي، ومن هذا يتضح لنا أن معرفة اثر تطور العوامل الثلاث السابقة (تراكم راس المال و التقدم التقني و رأس المال البشري) على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات نمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقا عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي (ضيف، 2014- 2015).

المطلب الرابع : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

إن مقاييس النمو الاقتصادي تشمل مجموعة متنوعة من الوسائل والمعايير التي تساعدنا على فهم النمو الاقتصادي الذي حققه المجتمع. وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط الدخل الفرد فان قياسه يكون بقياس المؤشرين السابقين .

❖ **الناتج الحقيقي (معيار الدخل القومي الكلي):**

يعبر هذا المقياس على الكميات الحقيقية المنتجة من السلع و الخدمات بأسعار ثابتة، ويُعتبر أساساً لقياس معدل النمو الاقتصادي، والذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين، مقسوماً على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية التي يتم القياس عليها (بناني، 2009-2008).

إلا أن هذا المقياس ليس دائماً مؤشراً رئيسياً للنمو الاقتصادي لعدة أسباب. على سبيل المثال، زيادة الدخل القومي قد لا تعكس بالضرورة نمواً اقتصادياً إذا كانت هناك زيادة متزامنة في عدد السكان، كما أن انخفاض الدخل القومي لا يعني بالضرورة انكماشاً اقتصادياً إذا كان هناك تراجع في عدد السكان. بالإضافة إلى ذلك، يصعب استخدام هذا المقياس في حالات انتقال السكان بين البلدان، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على تقدير الناتج المحلي الإجمالي (عجمية، ناصف، و نجا، 2008).

❖ **الدخل الوطني الكل المتوقع:**

يقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وذلك بدلاً من الفعلي، خاصة في الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية غير المستغلة بشكل كامل (معطلة) (كبداني، 2012_2013).

❖ **معيار متوسط(نصيب الفرد) الدخل الحقيقي:**

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي يُعتبر أحد أكثر المعايير استخداماً وصدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. ومع ذلك، تواجه الدول النامية العديد من المشاكل أثناء قياس هذا المؤشر، حيث قد تكون إحصاءات السكان والدخل غير كاملة وغير دقيقة دائمًا. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون هذا المؤشر دقيقًا دائمًا عند استخدامه للمقارنات الدولية، نظرًا لاختلاف الأسس والطرق التي يتم حسابه بها (عجمية، ناصف، و نجا، 2008).

ويوجد طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي, الأول يسمى معدل نمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب.

1. **معدل النمو البسيط:**

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط, ويمكن الحصول عليه عن طريق الصيغة الآتية (كبداني، 2012_2013، صفحة 23):

$$\boldsymbol{CM = \frac{Y_{t-1} - Y_t}{Y_{t-1}} \times 100}$$

حيث أن:

CM : معدل النمو .

Y_t : نصيب دخل الفردي للسنة حالية.

Y_{t-1}: نصيب دخل الفردي للسنة سابقة.

ويجدر الإشارة إلا انه يتم استخدام هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين ولا يصلح لقياس معدل نمو المركب وهو عندما تكون فترات القياس طويلة نوعا ما.

2. معدل النمو المركب:

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترات زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتين لحسابه طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

وبالاعتماد على طريقة النقطتين لدينا صيغ تالية (بناني، 2009-2008):

$$Y_N = (1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \left(\sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1\right)$$

حيث:

CM_c : معدل النمو المركب.

N : فرق سنوات بين أول وآخر سنة.

Y_N : دخل الحقيقي لأخر فترة (N).

Y_0 : دخل الحقيقي لسنة الأساس.

أما بالاعتماد على طريقة الانحدار فنحتاج صيغة تالية:

$$lnY_t = A + CM_{ct} \leftrightarrow CM_{ct} = Y_t - A$$

حيث أن: t :الزمن

$\mathbf{lnY_t}$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A : ثابت.

$\mathbf{CM_{ct}}$: معدل نمو المركب في سنة (t).

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي .

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقط كان الاقتصاديون التقليديون الكلاسيك في القرنين 18 والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع (ثورة صناعية) في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداء من اقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون(نيوكلاسيك) ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج هارود– دومار و ما تلاها من نظريات أخرى، إن دراسة نظريات التقليدية أو القديمة لها أهمية كبرى وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية، فمن الناحية العلمية المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر تجعلنا نتصرف على مدى تطور المجتمعات منذ القدم، أما من الناحية التاريخية فتجعلنا هذه الدراسة لا نقع في أخطاء الماضي بل نتفادى كل ما هو معرقل ونعمل بكل ما هو مفيد لعملية التقدم الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف سوف نتناول الموضوعات الآتية:

نظرية نمو كلاسيكية؛

نظرية النمو الكينزية نموذج (هارود_ دومار)؛

نظرية النمو كلاسيكية المحدثة؛

نظرية النمو الجديدة الداخلية .

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث؛ وروبرت مارتوس؛ ودافيد ريكاردو، وبالرغم من اختلاف وجهة نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلى أن آرائهم تشابهت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطرق تحقيقه ،حيث ركزوا على فهم كيفية توزيع الثروة في المجتمع وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، مما جعلهم يبحثون في أسباب النمو الطويل الأجل، وغالباً ما اعتمدوا على التحليل الاقتصادي الجزئي. والذي يعني أنهم درسوا الظواهر الاقتصادية على نطاق محدود ، يمكن القول إن الكلاسيكيين ركزوا على فهم النمو الاقتصادي من خلال تحليل العوامل الاقتصادية المحددة، مثل التكنولوجيا والإنتاجية ونظريات التوزيع، دون التطرق إلى الجوانب الأخرى التي قد تؤثر على النمو بشكل شامل (كبداني، 2012_2013).

لقد اعتبروا أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على التراكم الرأسمالي، ورأوا أن الرأسمالية الحرة تشكل الأساس الرئيسي لفكرة التنمية. كما اعتمدوا على مبدأ تقسيم العمل الذي يزيد، في رأيهم، من الإنتاجية وبالتالي يساهم في التطور والنمو (وعيل، 2013_2014).

وقد تركزت نظرياتهم في الأفكار التالية:

- ✓ يعتبر الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لمجموعة من العوامل وهي: العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، قد وفسروا أن أي تغير في الإنتاج سببه الرئيسي هو تغير في احد هذه العوامل أو جميعها، وبمعنى أخر يربط الكلاسيكيون بين الإنتاج وبين وجود وتأثير هذه العوامل الأربعة .
- ✓ الكلاسيكيون يرون أن الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية، تعتبر ثابتة، بمعنى أن كميتها لا تتغير بشكل كبير على المدى القصير. بالتالي، ينظرون إلى عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة ، واستنادا إلى ما سبق اعتقد الكلاسيك بان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثماري) ،وان التقدم التكنولوجي لا يكون إلا بتكوين رأس مال وان الأخير يعتمد على الأرباح وعليه فان الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي (القريشي، 2007).
- ✓ يرون أن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي. والذي يقلص حصة الأرباح، مما يؤدي إلى تباطؤ تكوين رأس المال. ونتيجة لذلك، قد يقوم الرأسماليون بتجميد الأجور عند حد الكفاف كإجراء للحفاظ على الربحية وتحفيز عملية التراكم الرأسمالي (كبداني، 2012_2013).
- ✓ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: عندما يشتد التنافس بين الرأسماليين لزيادة التراكم الرأسمالي، يزداد الطلب على العمال مما يؤذي إلى رفع أجورهم. وهذا الارتفاع في التكاليف يمكن أن يقلل من الأرباح الصافية للشركات على المدى الطويل (القريشي، 2007).
- ✓ تحتاج عملية النمو الاقتصادي إلى الدعم من العوامل الاجتماعية والمؤسساتية المواتية. تشمل هذه العوامل تنظيمًا اجتماعيًا وإداريًا حكوميًا مستقرًا، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام قانوني فعّال، وظروف اجتماعية ملائمة، بالإضافة إلى ضرورة توسيع حجم السوق دون تدخل حكومي في نشاطها (كبداني، 2012_2013).
- ✓ يعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث يشيرون إلى أن زيادة التراكم الرأسمالي تسهم في زيادة حجم السكان، وفي الوقت نفسه، يؤدي زيادة حجم السكان إلى تقليل تكوين رأس المال (القريشي، 2007).
- ✓ الرؤية الكلاسيكية تعتبر الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عنصرًا ثابتًا لا يؤثر بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي عكس النظريات المعاصرة قد جعلت هذا العنصر عاملًا مؤثرً (كبداني، 2012_2013).

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا السبب الرئيسي للنمو هو التراكم الرأسمالي وان الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق يلعب دورا هاما في توسيع الاقتصاد، و توفر الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضرورية للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أنه من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي يجب عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة (القريشي، 2007).

المطلب الثاني: نظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

قام" كينز" بوضع نظريته الشهيرة في عام 1936، والتي شكلت نقطة تحول هامة في الفكر الاقتصادي بعد الأزمة الكبيرة التي ضربت العالم الرأسمالي في عام 1929. تركزت نظرية" كينز" على معالجة الركود الاقتصادي الذي شهدته الفترة بين عامي 1929 و 1933، من خلال وضع أسس جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي وتصحيح عيوب النظام الرأسمالي حيث اهتم على عكس المدرسة كلاسيكية بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي (موهوني، 2014\2015).

كينز قام بانتقاد النظرية الكلاسيكية وقانون "ساي"، حيث اعتبر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية. كما أكد أن المشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي لا تكمن فقط في جانب العرض من السلع والخدمات ، و أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يتحدد عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل. وأوضح أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة، وأن الادخار يتأثر بمستوى الدخل. وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، مع التأكيد على وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي.

يركز النموذج الكينزي على القصور في طلب، ويبين إمكانية حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من تشغيل الكامل، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في الأجل القصير جدا، بموجب تحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج(في الاقتصاد المغلق) هو عند تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط. (القريشي، 2007)

لعب هذا المذهب دورًا هامًا في الاقتصاد بفضل إسهامات النماذج الكينزية، ومن أبرزها نموذج "هارود– دومار". يعتمد هذا النموذج على الدور المزدوج للاستثمار في النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الاستثمار إلى إنشاء طلب فعال، وفي الوقت نفسه تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع والخدمات. حيث تحاول نماذج النمو التي وضعها كل من هارود و دومار مراعاة ناحيتي العرض والطلب اللتين تحدثها عملية الاستثمار أي ناحية القدرة الإنتاجية وناحية الطلب الفعال، حيث يرتكز نموذجهما على مجموعة من الافتراضات أهمها هو ثبات الميل الحدي للادخار وثبات معامل رأس المال (موهوني، 2014\2015).

وفيما يلي سنتعرض إلى نموذج هارود ونموذج دومار كل على حدا لنتوصل في الأخير إلى نموذجها المشترك المسمى نموذج هارود–دومار.

الفرع الاول: نموذج هارود.

توصل "هارود" في مقال له في النظرية الحركية عام 1939 في تحليله للمشكلة النمو الاقتصادي إلى مجموعة من الأفكار ابعد مما توصل له" جون مينارد كينز"، لقد افترض" هارود" اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا X، باستخدام كل من راس المال K والعمل L ، والزيادة في السلع الرأسمالية ΔK هي الاستثمار $\Delta K = I$ ، والذي سيتعادل مع الادخار S ويمكن كتابة معادلة النمو الإنتاج (بناني، 2009–2008) كالتالي:

$$Y = \frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta K/X}{\Delta K/\Delta X} = \frac{S/X}{I/\Delta X} = \frac{s}{a}$$

حيث:

s الميل المتوسط للادخار.

a المعجل الذي يصل بين الاستثمار و الزيادة في الإنتاج.

كما يمكن تفسير المعجل كمعامل متوسط راس المال للإنتاج ،وهذا إذا اتجه راس المال نحو النمو بنفس معدل(مثلا الإنتاج).

$$a = \frac{\Delta K}{\Delta X} = \frac{K}{X}$$

فمعادلة هارود تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد للنمو.

تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاثة للنمو والتي سنذكرها كالأتي:

❖ **معدل النمو الفعلي(G):**

$$g = \Delta Y/Y$$

حيث:

Y الدخل الوطني.

ΔY التغير في الدخل.

❖ **معدل النمو الطبيعي(Gn):**

ويعرفه على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل نمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو سكان النشيطين (موهوني، 2014\2015).

❖ **معدل النمو المضمون(Gw):**

وهو نسبه الادخار إلى معامل راس المال المحقق لمعدل النمو الطبيعي، وعليه فان (ميساوي، 2018):

$$G_W = S/CR$$

حيث CR معامل راس المال المحقق لمعدل النمو الطبيعي.

الفرع الثاني: نموذج دومار.

أول تحليل قدمه" دومار " حول النمو الاقتصادي كان عام 1947 في مقاله الشهير" التوسع والتوظيف في المراجعة الاقتصادية الأمريكية" ، في هذا المقال تساءل عن الميكانيزمات الأصلية للنمو العرض والطلب، فبالنسبة له النمو المتوازن لا يكون دون تشغيل الكامل(أي أن العرض يزيد عن الطلب) ولا يكون تضخمي(أي أن الطلب يزيد عن العرض) ، و المتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار (بناني، 2009-2008).

كما يرى هارود و دومار أن هنالك سببين لعدم استقرار نمو هما (موهوني، 2014\2015):

❖ **عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي:**

يشير إلى وجود فجوة سلبية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى البطالة أو عدم استخدام كامل لرأس المال. لتحقيق التوازن بين المعدلين(الطبيعي والفعلي) ، يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال، ومع ذلك، فإن احتمال تحقيق التوازن كليًا بين المعدلين يكون ضعيفًا للغاية.

❖ **عدم استقرار معدل التوازن:**

يقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي(أي النمو المتوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقر، ويرى كذلك أن النمو المتوازن تكون فيه الاستثمارات متناسبة مع قوة العمل،أي أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق.

ويجدر الإشارة إلا أن دومار قد اعتمد على مجموعة من الفرضيات للبناء نموذجه والتي نذكرها كالتالي (ميساوي، 2018):

- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.
- ✓ جميع القرارات الاقتصادية تتم آليا ومن دون انقطاعات زمنية بما يوحي باستمراريتها .

- ✓ جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية ، أي بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم.

توصل دومار في نموذجه إلى فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة وفي جانب طلب من جهة أخرى، وخلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I\sigma$$

وتعني هذه المعادلة أن الاستثمار والدخل يجب أن ينموا بمعدل ثانوي ثابت، يتساوى مع حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة، من أجل الحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل.

حيث أن: ΔY :التغير في الدخل ، I : حجم الاستثمار ، σ : الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

الفرع الثالث: نموذج المشترك هارود_دومار.

هارود و دومار يعتبران من الاقتصاديين الذين اتبعوا الفكر الكينزي وعملوا على تطويره، بهدف معالجة النقائص التي لم تُلاحظ بشكل كافٍ في تحليل كينز، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. فتحليل كينز لم يُعالج تمامًا الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، ولذا جاء نموذج هارود–دومار ليوضح ديناميكية التحليل الكينزي بشكل أفضل ويقدم شرحًا أعمق لظاهرة النمو الاقتصادي (بناني، 2009–2008).

يعتبر هذا النموذج من أسهل النماذج وأكثرها اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات من القرن العشرين ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لراس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (ضيف، 2014– 2015).

و يقوم هذا النموذج على افتراض وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الدخل الوطني Y، والتي يرمز لها بالرمز k (معامل رأس المال) في المحيط الاقتصادي (موهوني، 2014\2015).

بالإضافة إلى مجموعة من الافتراضات والتي سنذكرها (وعيل، 2013_2014) كالآتي:

- ✓ افترض أن الاقتصاد مغلق.
- ✓ تكلما عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- ✓ تكلما عن نطاق اقتصادي بأحكام وقرارات إليه وفورية.
- ✓ جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.
- ✓ المستوى العام للأسعار ثابت.

بشكل عام، يتمثل نموذج هارود–دومار للنمو الاقتصادي في دالة الإنتاج، حيث لا يوجد مجال للإحلال فيها بين عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل، وتأخذ هذه الدالة الشكل (بعوني، 2017) التالي:

$$Y = Min(vK; bL)$$

حيث: K : راس المال ; L : العمل ; v : وحدة راس المال ; b : وحدة العمل .

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكة (الكلاسيكية المحدثة) للنمو الاقتصادي.

ظهرت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات القرن العشرين ،حيث عرفت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متباينة، (ضيف، 2014– 2015) ، حيث تعد هذه المدرسة امتداد للمدرسة الكلاسيكية و ذلك لاعتمادها على الليبرالية كمنطلق للنشاط الاقتصادي، ولكنها تختلف عن المدرسة الكلاسيكية في نقطتين أساسيتين ألا وهما: في طريقة التحليل و نظرية القيمة، وهذا هو السبب الرئيسي للاعتبار بعض الاقتصاديين المدرسة الحدية، بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة (موهوني، 2015\2014).

لقد شهد الاقتصاد الرأسمالي تغييرًا في التفكير نتيجة للسمات الواقعية الجديدة، حيث تم استبدال الاتجاه الفكري السابق، مثل نموذج هارود–دومار الذي يركز على الجانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد بشكل أساسي على جانب العرض كعامل حاسم في عملية النمو. ومن هنا جاءت تسمية هذا التوجه بالنيوكلاسيكي، مشيرة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو الاقتصادي (ضيف، 2014– 2015).

حيث قامت المدرسة النيوكلاسيكية بمجموعة من التغييرات على الأفكار الكلاسيكية القديمة وتعديلها ،ولعل أهم الأفكار الكلاسيكية المحدثة(النيوكلاسيكية) ما يلي (موهوني، 2015\2014، صفحة 38):

- ✓ عملية النمو امتدادية ومتواصلة، وتحدث في ظروف مليئة بالتفاؤل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشجع نمو في قطاع معين القطاعات الأخرى على النمو أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لنمو الناتج المحلي أن يؤدي إلى زيادة دخل الفئات المختلفة، بما في ذلك الأجور والأرباح.
- ✓ يعتمد النمو الاقتصادي على مقدار ما يتاح من عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال ،التنظيم والتكنولوجيا) ، كما ربطت النظرية بين حجم القوى العاملة و التغييرات السكانية مشيرة إلى ضرورة تناسب الزيادة في سكان مع حجم الموارد الطبيعية.
- ✓ اعتبرت أن عملية النمو هي نتيجة للعملية التفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكان.
- ✓ اعتبرت أن عنصر التنظيم هو بمثابة محور الأساسي للنمو الاقتصادي وقائد التقدم البشري .

- ✓ اعتبرت أن التخصص في الإنتاج بالإضافة إلى تقسيم العملية الإنتاجية يساعدان في عملية التراكم.

أما أفكارها فيما يخص النمو الاقتصادي فقد تلخصت ضمن ثلاث أفكار رئيسية وهي كالتالي (القريشي، 2007، صفحة 28):

- ✓ في الأجل الطويل معدل نمو الإنتاج يتحدد عن طريق معدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل
- ✓ أن دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد له علاقة ايجابية مع معدل الادخار والاستثمار له علاقة سلبية مع معدل نمو السكان.
- ✓ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار والتكنولوجيا لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان فيما بين **(L / K و K/ V)**، ذلك لأن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد الأمر الذي يؤدي إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة .

استطاع رواد هذه المدرسة بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي، ولعل من أهمها نجد نموذج "سولو_ سوان" و نموذج "جيمس ميد" ، واللذان سنتطرق لهما فيما يلي.

الفرع الاول: نموذج سولو_سوان(1956-1957) .

نموذج "سولو-سوان" للنمو يُعتبر واحدًا من أبرز النماذج النيوكلاسيكية، إذ يُعَد إسهامًا رائدًا يحمل بذور تطور النظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي.

يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار من خلال إدخال عنصر إنتاج إضافي، وهو عنصر العمل، بالإضافة إلى متغير مستقل يُعرف بالتقدم التقني، في معادلة النمو الاقتصادي (موهوني، 2015\2014).

يقوم نموذج سولو-سوان أيضًا بمواجهة التناقضات التي أشار إليها نموذج هارود-دومار. حيث يتعامل هذا الاخير مع العلاقة بين رأس المال و الناتج ***(V)*** على أنها معلمة تابثة، مما يعني أن مخزون رأس المال ونسبة رأس المال إلى العمل لن تتغير إلا في حالة زيادة معدل الادخار. ومع ذلك، يفترض النموذج في نفس الوقت أن الميل الحدي للادخار والاستهلاك محددان خارج النموذج، وبالتالي، فإن حدوث تقارب نحو وضعية التوازن عند مستوى التوظيف الكامل غير مضمون. وفي هذا الصدد قام الخبير الاقتصادي الأمريكي "روبرت سولو" الحائز على جائزة نوبل عام 1987 بتقديم نموذجا نيوكلاسيكيا للنمو سنة 1956 في ورقته تحت عنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" ، وتقريبا في نفس السنة قام الخبير الاقتصادي "ترافر سوان" بنشر عمله تحت عنوان

"النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" مقدما نموذجا مماثلا والذي أصبح يعرف الآن بنموذج" سولو _ سوان "حيث كان الغرض من هذا النموذج هو تبيان إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستقر (نمو الناتج الكلي) يقترب نحو حالة التوازن على المدى الطويل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك عند معدل نمو عنصر العمل والتقدم التكنولوجي (حواس، 2021).

يرتكز هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات والتي تتمثل (ضيف، 2014– 2015) في ما يلي:

- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال
- ✓ مرونة الأسعار والأجور، وان مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.
- ✓ تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- ✓ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- ✓ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.

ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو (وعيل، 2013_2014) التالي:

$$Y = F(K; L) \qquad \textbf{(1)}$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج، والتي تخضع لعوائد الحجم الثابتة، والذي يعني أن تغير في مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى تغير الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تحقق دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وتخضع لقانون تناقص الغلة، بمعنى تناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عوامل الإنتاج، وعليه يمكن كتابة الناتج الفرد بالشكل التالي:

$$\mathbf{y = f(k)} \qquad \textbf{(2)}$$

حيث إن $\mathbf{k}$ هو رصيد راس المال.

تمثل المعادلة الثانية للنموذج، شرط التوازن في سوق السلع والذي يتحقق عند تساوي إجمالي الاستثمار مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$\boldsymbol{k' = sY - \delta k} \qquad \textbf{(3)}$$

حيث أن:

$\boldsymbol{K'}$: التغير في رصيد راس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

s : الميل الحدي(المتوسط) للادخار.

δ : معدل اهتلاك راس المال.

كما يمكن التعبير عن هذه المعادلة بدلالة نصيب العمل (حواس، 2021) .

حيث أن :

$$\left(k = \left(\frac{K}{L}\right)\right)$$

وبالتالي :

$$K' + \delta K = sY \leftrightarrow \frac{K}{L} + \delta\frac{K}{L} = s\frac{Y}{L} \leftrightarrow k + \delta k = sf(k) \qquad (4)$$

وعليه يمكن كتابة :

$$k' = (G(K) - G(L)) \qquad (5)$$

مع افتراض أن معدل نمو العمال $G(L)$ افترض ثابتا n ، و بتعويض معدل نمو السكان ومعدل نمو صافي الاستثمار نحصل على:

$$k' = \left(s\frac{Y}{K} - n - \delta\right)k \qquad (6)$$

نلاحظ انه يمكن تعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد $\frac{y}{k}$ ،وبتعويضها في المعادلة أعلاه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية لنموذج سولو_ سوان للنمو :

$$k' = \left(s\frac{Y}{K} - n - \delta\right)k = sy - (n + \delta)k = sf(k) - (n + \delta)k \qquad (7)$$

تعتبر هذه المعادلة تفاضلية غير خطية بحيث تعتمد فقط على k ، تمثل هذه المعادلة قانون ديناميكيات الاقتصاد بحيث تبين لنا اثر تجاوز نصيب العامل من الادخار $sf(k)$ ،راس المال المتهالك $(n + \delta)k$ على نصيب العامل من راس المال (حواس، 2021).

شكل 10: التمثيل البياني لنموذج سولو_سوان.

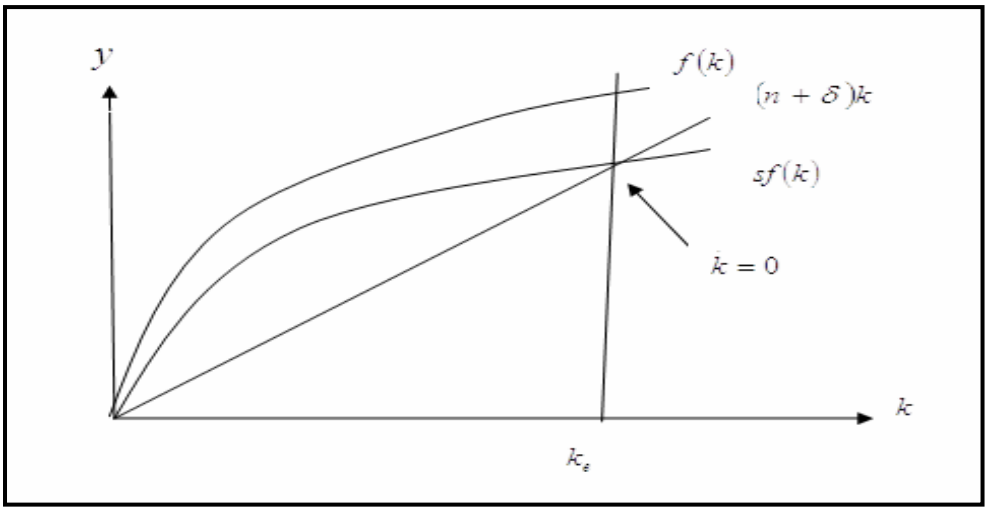

المصدر: (Dwight H, Steven, & David L, 2011, p. 157)

كما يمكن كتابة المعادلة الأساسية من الشكل التالي :

$$k' = sk^{\alpha} - (n + \delta)k \qquad (8)$$

يجدر الإشارة إلى أن التوازن في نموذج" سولو_سوان" يتحدد عند النقطة($k' = 0$) (موهوني، 2015\2014) أي:

$$sf(k) = (n + \delta)k$$

وبالتالي:

$$k^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \qquad (9)$$

وبالتالي فان الإنتاج الفردي للحالة التوازنية يعطى بشكل:

$$y^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad (10)$$

والتي تعد قيمة ثابتة وذللك لان كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

الفرع الثاني: نموذج جيمس ميد.

يعتبر البريطاني" جيمس ميد" المتحصل على جائزة نوبل سنة 1977 من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية ، قدم ميد توضيحًا لإمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقًا لمبادئ النظام الكلاسيكي. حيث أشار إلى أن عملية إنتاج السلع تتألف من أربعة عناصر رئيسية، وهي: المخزون الصافي لرأس المال، والعمالة المتاحة، والأرض والموارد الأخرى، بالإضافة إلى الزمن الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي (كبداني، 2012_2013).

يرتكز النموذج على مجموعة من الفرضيات والتي تتمثل في (ضيف، 2014– 2015) ما يلي:

- ✓ اقتصاد مغلق تسوده المنافسة الكاملة.
- ✓ عوائد ثابتة الحجم.
- ✓ كل السلع سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية تنتج محليا.
- ✓ ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- ✓ استخدام كامل لموردي الإنتاج الأرض والعمل.
- ✓ نسبة العمل لرأس المال قابلة للتغيير في الزمن الطويل كذلك بالنسبة للزمن القصير.
- ✓ إمكانية الإحلال بين السلع الاستهلاكية فيما بينها و إمكانية الإحلال بين السلع الرأسمالية فيما بينها.

انطلاقا من هذه الفرضيات تحصل " جيمس ميد" على نموذج يتكون من صيغ (كبداني، 2012_2013) تالية:

$$\boldsymbol{Y = f(K.L.N.T)}$$

Y : الناتج الصافي(الدخل الوطني).

K : المخزون الصافي لرأس المال (الآلات).

L : القدر المتاح من قوة العمل.

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه" ميد "ثابت.

T : عنصر الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى(N) ، فإن الناتج الصافي (Y) يمكن أن يزداد من عام لأخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى K. L. T ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة8 التالية:

$$\boldsymbol{\Delta Y = v.\Delta K + w.\Delta L + \Delta Y'}$$

حيث أن:

v : الناتج الحدي لرأس المال.

w : الناتج الحدي لقوة العمل.

Y' : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي.

ΔK : التغير في عنصر رأس المال .

$\boldsymbol{\Delta L}$: التغير في عنصر العمل.

وعلى ذلك يعبر عن النمو في هذا النموذج بالمعادلة تالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{vK}{Y}.\frac{\Delta K}{K} + \frac{wL}{Y}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

وبأخذ ($\mathbf{y} = \frac{\Delta Y}{Y}$) هو معدل النمو النسبي للناتج، ($\mathbf{k} = \frac{\Delta K}{K}$) هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما ($\mathbf{l} = \frac{\Delta L}{L}$) هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر ($\boldsymbol{\Upsilon} = \frac{\Delta Y'}{Y}$) عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة ، وبالتالي فإن العلاقة تصبح من الشكل:

$$\boldsymbol{y = \frac{vK}{Y}.k + \frac{wL}{Y}.l + \Upsilon}$$

و تعتبر صيغة الأخيرة هي المعادلة الأساسية لنموذج" ميد "، والتي تبين أن معدل النمو الاقتصادي هو نتيجة لضرب معدل نمو راس المال بإنتاجيته مضافا له معدل نمو السكان مضروبا بإنتاجية العمل مضافا إليهم معدل التقدم التكنولوجي (وعيل، 2013_2014).

المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة الداخلية .

إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي ازداد كثافة خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ، حيث زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول، (تودارو، 2006) ،كما أن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم رضا عن تلك النظريات ،والتي تؤكد أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (خبابة، 2014).

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلي ،حيث يشير هذا الأخير إلى النماذج التي تعتمد على تغييرات في السياسات الحكومية وقرارات ممثلة في الاستثمار في البحث والتطوير، والضرائب على الاستثمار، وقرارات الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو الاقتصادي بشكل دائم كما يُعرف هذا النمو أيضًا بـ"الذاتية"، حيث يتم توليده بواسطة القوى الداخلية في النظام الاقتصادي أو النموذج (حواس، 2021) ، حيث أن الدافع الأساسي وراء نظرية النمو الاقتصادي الجديدة هو شرح الفروق في معدلات النمو بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى فهم وتفسير الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي المحقق (وعيل، 2013_2014).

وعموما فان أتباع هذه النظرية يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى سولو والذي يعرف" بمتبقي سولو"، هذا إلى جانب افتراضهم بان التوجه الطبيعي لتناقص العوائد، يعوض بالاستثمارات الخاصة والعامة في راس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية و تحسن في الإنتاجية (القريشي، 2007).

إن نماذج النمو الداخلي تشابه النماذج الكلاسيكية في الهيكل الأساسي، لكنها تختلف بشكل كبير في الافتراضات والاستنتاجات، وهذه الاختلافات النظرية الهامة تنبع من ثلاثة عوامل وهي (تودارو، 2006):

1. تخلص نماذج النمو الداخلي من فرضية النيوكلاسيكية التي تقول إن العوائد الحقيقية للرأسمال تتناقص بمرور الوقت.
2. تحاول نظرية النمو الداخلي تفسير زيادة عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي الطويل الأمد بين الدول.
3. مع استمرار أهمية التكنولوجيا في هذه النماذج، لم يعد هناك حاجة لشرح النمو الاقتصادي الطويل الأجل بسبب تطور التكنولوجيا.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ولعل أهمها نموذج "بوول رومر"، وفيما يلي سنقوم بالتطرق إلى هذا النموذج بشكل موجز بهدف الفهم الأفضل لمفهوم نظرية النمو الداخلي.

الفرع الاول: نموذج بوول رومر1986.

يرى رومر أن الاقتصاد يتألف من **M** مؤسسة متماثلة، التي يرمز لها بالرمز i، و التي تتمتع بنفس دالة الإنتاج الجزئية. هذه الدالة تتبع نمطًا نيوكلاسيكيًا، حيث تُدخل التكنولوجيا الخاصة، وتتمثل في شكل دالة "كوب دوغلاس" من شكل تالي (بناني، 2009-2008):

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^{B} \qquad (1)$$

كما يفترض رومر بأن دالة المعرفة تأخذ الصيغة التالية (طاوش، 2014/ 2013):

$$A = (A)^{\frac{1}{B}}(\sum k_{it})^{\alpha} \qquad (2)$$

وبتعويض

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}\left[(A)^{\frac{1}{B}}(\sum k_{it})^{\alpha} l_{it}\right]^{B} \qquad (3)$$

إذا كان هناك تطابق في قيمة رأس المال وعامل العمل بين جميع المؤسسات، فإن الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الكلي يمكن تمثيله بالشكل (ضيف، 2014- 2015) التالي :

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = [\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B}\left[(A)^{\frac{1}{B}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{\alpha} \sum l_{it}\right]^{B} \qquad (4)$$

وعليه:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A[\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B+\alpha B}[\sum_{i=1}^{n} l_{it}]^{B} \qquad (5)$$

وعليه نستطيع تعبير عن نموذج رومر الكلي بالصيغة التالية (وعيل، 2013_2014):

$$y_t = A(K_t)^{1-B+\alpha B}(l_t)^{B} \qquad (6)$$

نقوم الان بحساب المردودية الخاصة:

$$r_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}(A_t k_{it})B \qquad (7)$$

وبتعويض A الموجودة في المعادلة (2) في المعادلة (7) نجد:

$$r_{it} = (1-B)\, A\, l_t^{B}\, k_t^{B(\alpha-1)} \qquad (8)$$

و المردودية الاجتماعية تصبح كما يلي:

$$r_t = (1-B+\alpha B) A\, l_t^{B} (k)^{B(\alpha-1)} \qquad (9)$$

و بمقارنة المعادلتين (8) و (9) نرى أن المردودية الاجتماعية اكبر من الخاصة و هذا ما يفسر بالخارجية (وعيل، 2013_2014).

بافتراض أن $\alpha = 1$ ، وأن المستهلك عقلاني فإننا نحصل على معدل النمو الاقتصادي التوازني في اقتصاد لامركزي (طاوش، 2014/ 2013، صفحة 124).

$$g = (1-B)Al^{B} - p$$

p : معدل ثابت و موجب يمثل التفضيل أو المنفعة الحالية .

في الختام، يمكن القول إن نموذج رومر الأول يشير إلى أن المعرفة تنشأ متزامنة مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة من خلال التعلم الذاتي والتمرن، حيث يظهر وجود آثار خارجية لتكنولوجيا المؤسسة على بقية المؤسسات، وهذا يضمن استمرارية على المدى الطويل. كما يمكن استنتاج أن الدول التي تحقق نموًا سريعًا هي تلك التي استفادت واكتسبت المعرفة والتقنيات الحديثة بشكل أكبر (طاوش، 2014/ 2013، صفحة 125).

المبحث الثالث: تحليل الحدود والنقاط الضعيفة لمقاييس النمو الاقتصادي.

تعتبر حسابات النمو الاقتصادي من أهم المقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون وصناع السياسات لقياس تطور الاقتصادات الوطنية وتقييم أدائها. ومع ذلك، فإن هذه الحسابات تعاني من حدود ونقاط ضعف تستدعي النقد والتحليل الدقيق. يتوجب علينا في هذا المبحث استكشاف هذه الانتقادات والتحديات التي تواجه مقاييس النمو الاقتصادي، والتي قد تؤثر بشكل كبير على فهمنا وتقديرنا للتطورات الاقتصادية. سنستعرض في هذا السياق عدة نقاط تمثل الانتقادات الرئيسية التي يوجهها الباحثون والمختصون إلى حدود حسابات النمو الاقتصادي.

في بدايات القرن العشرين، قدم الاقتصادي الأمريكي البارز "سيمون كوزنتس" فكرةً مبتكرةً لقياس النشاط الاقتصادي الكلي للدولة، والتي اتسمت بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي(GDP). استندت هذه الفكرة إلى تقدير القيمة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات في الدولة، وتحويلها إلى مؤشر واحد يعبر عن حجم الاقتصاد. بفضل تطويره لهذا المفهوم، ساهم "كوزنتس" بشكل كبير في تحول منهجي في دراسة الاقتصاد، حيث أصبح بالإمكان تقدير حجم وأداء الاقتصاد بشكل دقيق وموحد، مما سمح بتطوير سياسات اقتصادية فعالة واتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق التقدم الاقتصادي

وبما أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على تقديرات ناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما هو متفق عليه، فإن أي انتقادات توجه لناتج المحلي الإجمالي ستشمل أيضًا النمو الاقتصادي بشكل عام. ولذلك، سيتم التركيز في هذا المبحث على تفسير الانتقادات والتحديات بشكل شامل ومتوازن، مع التركيز على الآثار المحتملة لهذه الحدود على فهمنا للنمو الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية، وعلى مقدار اعتمادنا على ناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية والتقدم الاقتصادي. سيتضمن المبحث استعراضًا للأبحاث السابقة والآراء المتعلقة بكل نقطة من الانتقادات، بهدف إلقاء الضوء على جوانبها المختلفة وتقديم رؤى شاملة.

المطلب الأول: التداعيات البيئة و الاقتصادية.

النمو الاقتصادي هو واحد من المؤشرات الأساسية التقليدية لصحة الاقتصاد. يُعتبر (الناتج المحلي الإجمالي) هو المؤشر الرئيسي الذي يميز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، انتقد العديد من الباحثين والممارسين هذا المؤشر مؤخرًا من وجهات نظر مختلفة .

عدد كبير من النقاد للناتج المحلي الإجمالي مرتبطون بقضايا بيئية تتجه إلى عدم احتساب تأثير العوامل الهامة التي تعكس التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل كامل، مثل استنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، يولي البيئيون اهتمامًا لحقيقة أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل تأثير نمو الإنتاج على البيئة والتلوث، واستنزاف موارد المياه العذبة والإمدادات الغذائية، والتصحر، وما إلى ذلك (Victor, Elena, & Irina, 2019).

وهذا مما يبرر الحاجة إلى حسابات فرعية. وعادة ما يشار إلى المبادرات في هذا المجال باسم "تخضير الناتج المحلي الإجمالي". وهذا النوع من الانتقادات يعتبر أكثر من مبرر، حيث يظهر أن كلما استنفدت الدول مواردها الطبيعية، زاد الناتج المحلي الإجمالي، لكن الرفاهية بالتأكيد لا تزداد. يحدث هذا لسببين. أولاً، في كل مرة يتسبب فيها النشاط الاقتصادي في الضرر للبيئة، مثل تسرب النفط أو تلوث المجاري المائية، تكون هناك تكاليف مالية. ثانياً، لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار عندما تنخفض أسهم رأس المال الطبيعي مثل الغابات أو مخزون الأسماك في البحر. الأنشطة التي تؤدي إلى انخفاض في رأس المال الطبيعي، مثل التحطيب أو صيد الأسماك، تُسجل في الناتج المحلي الإجمالي لأن هذه المنتجات يتم بيعها في السوق بأسعار محددة. سيزداد الناتج المحلي الإجمالي حتى إذا كانت أسهم رأس المال الطبيعي تنخفض، حتى وصولنا إلى استنفاد كامل للموارد الطبيعية (Anita، 2016).

تتجاهل الطرق الحالية في الاقتصاد تكاليف البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، مما ينتج عنه تقديرات مغلوطة للقيم الاقتصادية. على الرغم من ذلك، يجب أن نضمن أن تُضمن التكاليف البيئية والاجتماعية الحقيقية في القرارات الاقتصادية، بما في ذلك تكاليف الترميم البيئي، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة وللحفاظ على استدامة النظم البيئية في الطويل الأجل (Giannetti، Agostinho، Almeida، و Huisingh، 2015).

بمعنى آخر، يمكن أن يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير اليوم إلى تداعيات مثل: استنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم الظروف البيئية للحياة، وانخفاض جودة الحياة بسبب العبء الزائد للعمل، وتقلص تكاثر الخبراء المؤهلين تأهيلاً عالياً، وزيادة التوتر الاجتماعي، وما إلى ذلك (Victor, Elena, & Irina, 2019).

يركز الأدب الاقتصادي على العلاقة بين الأداء البيئي والنمو الاقتصادي، حيث يشير إلى وجود ترابط غير خطي بين مستويات الدخل والتلوث. وفقًا لهذا النموذج، يزداد مستوى التلوث مع زيادة الدخل في المستويات المنخفضة، لكنه ينخفض عندما يصل المستوى إلى نقطة معينة. يُوضح منحنى Kuznets هذا التفاعل، حيث يشير إلى أن التلوث يبدأ في الانحسار عندما يصل المجتمع إلى مستوى معين من الثراء. ، ويظهر تحسن الأداء البيئي عندما يصل المجتمع إلى مستوى معين من الدخل، مع توقع زيادة في الاستدامة البيئية. ومع ذلك، يُؤكد أن العلاقة التي يوضحها منحنى Kuznets لا تعني بالضرورة انخفاض التلوث مع زيادة الدخل، حيث تشير دراسات تطبيقية إلى ارتفاع مستوى التلوث في بعض الحالات في الدول ذات الدخل المرتفع. هذا يوضح أن العلاقة بين الدخل والتلوث معقدة وتتأثر بعوامل متعددة. (فاخر، 2008)

إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبًا ما ترتبط بزيادة استيراد الصناعات الملوثة للبيئة. على سبيل المثال، تعتبر السعودية، التي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية ذات الدخل المرتفع، واحدة من أقل الدول في المجموعة في درجة الاستدامة البيئية. خلال السنوات الماضية، كانت السعودية تستورد صناعات ملوثة للبيئة مثل صناعة الأسمنت والكيماويات. تتميز العديد من الدول النامية التي تتميز بالاقتصاد الريعي

بتعرضها لمشاكل بيئية بسبب الصناعات الاستخراجية، ونتيجة لذلك، تعاني هذه الدول من مستويات عالية من التلوث البيئي وضعف في استدامتها البيئية (فاخر، 2008).

في سياق الحديث أجريت دراسة حول الانبعاثات في الجزائر، تبيَّن أن البلد يُعَدُّ واحدًا من المصادر البارزة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين الدول النامية ويأتي ثالثًا بين الدول الأفريقية. وقد التزمت الجزائر بتقليص انبعاثاتها بنسبة لا تقل عن 7% بحلول عام 2030، ولكن تحقيق هذا الهدف قد يكون صعبًا دون التأثير على النمو الاقتصادي. أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي في البلاد قد يؤدي إلى زيادة الانبعاثات، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا تكون إلا بزيادة استخدام الطاقة واستهلاك الكهرباء مما يزيد من هذه الانبعاثات، بالإضافة إلى تأثير الصادرات والواردات عليها. من هنا، يُنصح بتعزيز سياسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإجراء إصلاحات تنظيمية لتيسير الاستثمارات الأجنبية التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري خفض الدعم في أسعار الطاقة لتعزيز كفاءة الطاقة (Bouznit & María del P. Pablo, 2016).

المطلب الثاني: التفاوت الاجتماعي و عدم المساواة.

أشار "سيمون كوزنتس" إلى أن العلاقة بين دخل الفرد وعدم المساواة في توزيع الدخل تتبع نمطاً مشابهاً لحرف "U" المقلوب، حيث يزداد مستوى عدم المساواة بزيادة مستوى الدخل في البداية، ثم تصل إلى أقصى مستوى لها عندما تكون مستويات الدخل متوسطة، ومن ثم تبدأ في الانخفاض عندما يصل الدخل إلى مستوياته العالية في الدول الصناعية. ورغم أن الأدلة التجريبية المتاحة "لكوزنتس" محدودة، إلا أنه أقر بوجود دورة طويلة في عدم المساواة تميز هيكل الدخل في الأجل الطويل، حيث تتسع هذه الفجوة في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، خاصةً عندما يكون الانتقال من الاقتصادات الزراعية إلى الصناعية سريعًا، ثم تستقر لفترة، وتضيق في المراحل التالية. ولاحظ" كوزنتس" أيضًا أن توزيع حجم الدخل في البلدان الأقل نموًا كان يتميز بعدم المساواة اكبر بالمقارنة مع الدول المتقدمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. (وعيل، 2013-2014).

مبدئيا فعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يقدم صورة عامة عن حجم النشاط الاقتصادي في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، إلا أنه لا يقدم تقديرًا دقيقًا لمستوى العدالة الاجتماعية أو لمتوسط المعيشة للفرد. فعندما يزيد الناتج المحلي الإجمالي، قد يشير ذلك إلى نمو الاقتصاد وزيادة الإنتاجية والدخل الإجمالي للمجتمع. ومع ذلك، يمكن أن يحدث هذا النمو بطرق غير متساوية وقد لا ينعكس بشكل كافٍ على مستوى المعيشة للفرد العادي أو على العدالة الاجتماعية. فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد تكون مرتبطة بتفاقم التفاوت في الثروة والدخل، أو قد لا تصل الفوائد إلى الفئات الفقيرة بشكل كافٍ. (Centre for Bhutan Studies and GNH, 2017, p. 380).

غالبا ما يتم قياس عدم المساواة في توزيع الدخل بالاعتماد على المعامل الجيني و هو مقياس يستخدم لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة في مجتمع معين. يقيس هذا الأخير مدى انحراف توزيع الدخل أو الثروة عن التوزيع العادي التام، حيث يتراوح من قيمة صفر (التوزيع المثالي حيث يكون الجميع متساوين في الدخل) إلى واحد (التوزيع غير المثالي حيث يمتلك فرد واحد كل الدخل) (World, Bank, 2024).

تشير الإحصائيات إلا أن متوسط معامل جيني في البلدان العربية حوالي (36.7)، وهو متوسط قريب من متوسط البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذي يقارب (36.8). يُذكر أن المعدل العالمي لمؤشر جيني هو (67)، مما يشير إلى أن البلدان العربية تتمتع بمستوى من اللامساواة في توزيع الدخل يقل عن المتوسط العالمي. ومن الملاحظ أيضًا أنه لم يتم رصد أي بلد عربي يتجاوز فيه معدل مؤشر جيني قيمة (44) خلال السنوات الأخيرة، مما يشير إلى أنه على الرغم من وجود بعض الفجوات في توزيع الدخل، إلا أنها تبقى أقل بكثير من المتوسط العالمي (د.عبدوس و د.كوديد، 2018).

جدول 4 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الداخلي بالدولار (2000-2015)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	9255	14068	19113	23594	25139	24816	24499	20828
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5475	5460	4548
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266

المصدر: (صندوق، 2011، صفحة 37) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ،صندوق النقد العربي.

يتضح من خلال الجدول حجم الفجوة في توزيع الدخل بين الدول العربية التي تتشابه في طبيعة نشاطها الاقتصادي(اقتصاد ريعي) ،والتي تعتبر كبيرة جدا.

في الجزائر، تعتبر اللامساواة في توزيع الدخل قضية هامة، حيث يعكس توزيع الدخل الحالي تحديات تواجه العديد من البلدان النامية. وفقًا للإحصائيات، يشير مسح جزائري أجري في عام 1995 إلى أن حوالي 6.22٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن أفقر 10٪ من سكان البلاد يحصلون على نسبة متدنية من الدخل الوطني، وهو مؤشر على اللامساواة الاقتصادية (د.عبدوس و د.كوديد، 2018).

ارتفاع التفاوت في الدخل يمثل عامل سلبي يؤثر على النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي في الجزائر من خلال زيادة السعي للحصول على الريع. ففي الجزائر، يؤدي التفاوت العالي إلى تركيز الثروة والدخل في أيدي قليلة، مما يُنشئ سلطات احتكارية وتجاوزات تهدف إلى تحقيق الربح. هذا التوزيع غير العادل للثروة يؤدي إلى إهدار الموارد وتشويه عملية توزيعها، مما ينتج عنه تقليل في مستوى الإنتاجية وتأثير سلبي على الاقتصاد (AMEUR و SEFFIH، 2021).

وفقًا لبيانات من البنك الدولي، فإن الجزائر كانت تتميز بمعامل جيني يقدر بنحو 40.20٪ في عام 1988، وانخفض هذا المعامل إلى حوالي 35.30٪ في عام 1995. وفيما يتعلق بآخر بيانات متاحة في قاعدة البيانات والتي تعود إلى عام 2011، فإن المعامل الجيني كان يقدر بحوالي 27.60٪، مما يعني انخفاضًا ملموسًا في عدم المساواة في توزيع الدخل في تلك الفترة (World, Bank, 2024) .

تظهر هذه الأرقام حجم الفجوة بين الأفراد الذين يتمتعون بمستويات عالية من الثروة والذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة. وتشير الإحصاءات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز التوزيع العادل للدخل والفرص، بما في ذلك تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد في أوضاع الفقر وتوفير فرص العمل والتعليم والصحة (د.عبدوس و د.كوديد، 2018).

المطلب الثالث: تجاهل الاقتصاد الغير الرسمي و النشاط الغير منظم.

يتجاهل العديد من العوامل غير المالية التي لا تشمل معاملات مالية، مما يستبعد تقريبًا جميع أشكال الإنتاج غير المالي، مثل رعاية الأطفال أو التطوع، والأعمال المنزلية. على الرغم من أن بعض الأنشطة الاقتصادية غير السوقية مدمجة جزئيًا في الناتج المحلي الإجمالي، مثل الدفاع الحكومي والإنفاق على الإسكان الطارئ والرعاية الصحية، إلا أن العديد من الأنشطة الاقتصادية تستبعد من القياسات الاقتصادية، مثل التبرعات وإنتاج الخدمات من قبل الأسرة، بالإضافة إلى عوامل الرفاهية الأخرى مثل قيمة الأمان الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والسلامة الشخصية والصحة وطول العمر (Giannetti، Agostinho، Almeida، و Huisingh، 2015).

إضافة إلى ذلك ،من المهم التأكيد على عدة مفاهيم، بما في ذلك الاقتصاد الموازي او السوق السوداء والحرية البشرية ونوع العمل وجودة المنتجات، إلخ. يقلل الناتج المحلي الإجمالي من مستويات العيش الحقيقية بسبب وجود الاقتصاد الموازي، الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية التي تحدث دون تسجيل، سواء كانت معاملات قانونية غير مسجلة لتجنب الضرائب أو معاملات غير قانونية ومحظورة مثل بيع الأسلحة والدعارة والتهريب، ولكن لا يتم تضمين أي من هذه في إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار الأرباح التي تنشأ من السوق السوداء، والذي ينمو بسرعة، ولذلك غالبًا ما يُشار إليه بأنه اقتصاد موازي، وهو النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى النمو ولكنه ليس مسجلًا (Anita، 2016).

جدول 5 : نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر وبعض دول النامية.

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
السعودية	18.4	18	17.5	18.5	19.1	19.4	18.5
الجزائر	34.1	34.4	34.9	35.8	36.6	37.3	35.5
تونس	38.4	38.9	39	39.4	39.9	40	39.3
نيجر	41.9	43	43.7	44.4	43.2	44.4	43.4

المصدر: (قوري، 2018).

وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية، يعمل 61٪ من العمال في جميع أنحاء العالم في الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى حرمان 93٪ منهم من حقوقهم القانونية والحماية الاجتماعية. والوضع أكثر تفاقمًا، حيث يعمل نصف العمال في وظائف غير رسمية، باستثناء القطاع الزراعي. وتتفاوت نسبة الوظائف الغير رسمية في العالم، حيث تصل إلى 85٪ في أفريقيا، و68٪ في آسيا والمحيط الهادئ، و68.6٪ في الدول العربية، و25٪ في أوروبا وآسيا الصغرى (Bensmina, 2020).

و فيما يلي جدول يقدم حصة العمالة في القطاع غير الرسمي من إجمالي القطاعات، باستثناء الزراعة، في بعض الدول النامية بما في ذلك الجزائر.

جدول 6 : حصة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي القطاعات غير الزراعية ة لمدة 5 سنوات وحسب السنة منذ عام 2010 في شمال أفريقيا

المنطقة\الدولة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شمال افريقيا	39.6		34.1		47.5	47.3	53	48.7		48.2			
الجزائر	21.8		25.6		42.7	41.3	45.6	37.3	40.7	37.7	37.3		
المغرب		56.9			44.8	67.1	78.5	69.2	70.9	71.5	69.2		
تونس	38.4	35	39.3		47.1	35	36.8	38.8		33.9	37.8	38.8	40.8
مصر	58.7		37.3		55.2	45.9	51.2	49.6		49.6			

المصدر: (international labour organization, 2018, p. 16)

كما هو الحال في معظم البلدان النامية، تواجه الجزائر حجم كبير من الاقتصاد الغير رسمي، نتيجة للتحولات الهيكلية التي مرت بها البلاد منذ استقلالها. تضاف إلى ذلك الاستراتيجيات الاقتصادية غير المتوازنة التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لصدمات أسعار النفط وهشًا

بشكل عام. يعزى الفشل في الاقتصاد الرسمي غالبًا إلى زيادة وجود الاقتصاد غير الرسمي (Bouriche & Bennihi, 2020).

تصاعدت الأزمات في الجزائر وأثرت سلبًا على الاقتصاد والمستويات الاجتماعية والسياسية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي. في نهاية الثمانينات، ارتفعت نسبة الاقتصاد الغير الرسمي إلى 19.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت إلى 42٪ في عام 2003، ثم وصلت إلى 50٪ في عام 2010، وانخفضت بعد ذلك إلى 45٪ في عام (Bensmina, 2020)

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل مختلف الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي، نجد أنه يعتمد على مجموعة من العوامل المباشرة مثل العمل، رأس المال، والتكنولوجيا، التي تُعتبر المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل غير مباشرة مثل الواقع الاجتماعي والسياسي التي تؤثر بشكل كبير في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

يُعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا على المقدرة الاقتصادية للبلد، حيث يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ويُعطي نظرة عامة حول العوامل الاقتصادية الأخرى المرتبطة به. لذلك، يظل النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها مختلف الحكومات، نظرًا لتأثيره الإيجابي على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي، ومستويات المعيشة، وتخفيف الفقر والبطالة.

كما يجدر الإشارة بأن المفهوم الحالي للنمو الاقتصادي قد تطور عبر الزمن نتيجة لتأثير مجموعة متنوعة من المدارس الفكرية والنظريات في الاقتصاد. فكل مدرسة اقتصادية وكل نظرية لها مفهومها الفريد للنمو الاقتصادي، وقد قامت هذه المدارس بتحديد وتطوير المفهوم بناءً على أسسها النظرية.

من خلال هذه التطورات، تنوعت النظريات والمفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث تراوحت بين التركيز على عوامل الإنتاج الكلاسيكية مثل العمل ورأس المال، وصولاً إلى التركيز على الابتكار والتكنولوجيا ودور الحوافز الاقتصادية في تعزيز النمو ،هذا التطور المستمر في المفهوم يعكس الاستجابة للتحديات الاقتصادية المتغيرة والتطورات في فهم عمليات الاقتصاد وتأثيرها على النمو.

الفصل الثالث: الدراسات الادبية والتجريبية السابقة.

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي. يشكل النمو الاقتصادي والشمول المالي جانبين أساسيين في تطوير الاقتصاديات الوطنية، حيث يتمحور النمو الاقتصادي حول زيادة الإنتاج والدخل القومي، بينما يركز الشمول المالي على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتمكين الفئات الأقل دخلًا والشرائح الضعيفة من المجتمع.

تعتبر الدراسات السابقة في هذا المجال حجر الزاوية لفهم التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي. بالنظر إلى أهمية هذين العنصرين في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، يعتبر فهم البحوث والنتائج السابقة ضروريًا لتوجيه السياسات الاقتصادية والمالية واتخاذ القرارات الصائبة المستقبلية.

من خلال تحليل الأدبيات السابقة، يمكن تحديد الفجوات في البحوث الحالية، واستكشاف الاتجاهات الجديدة، وتقديم المقترحات للبحوث المستقبلية، و أيضا توفير نظرة شاملة على الدراسات السابقة يساعد في تعزيز فهمنا للتفاعلات الاقتصادية والمالية، ويساهم في توجيه السياسات العامة نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بتطرق للمجموعة من الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي لغرض إعطاء صورة شاملة للعلاقة التاريخية بينهما، بالإضافة إلى حصر وكذلك الفهم الأدق للعلاقة بينهما ومن اجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى عنوانين رئيسيين هما كالتالي:

الأول: استعراض الأدبيات حول العلاقة بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي.

الثاني: الدراسات التجريبية السابقة.

الثالث: جدول عرض دراسات سابقة.

I. استعراض الأدبيات حول النمو الاقتصادي و الشمول المالي.

تشهد الدراسات الاقتصادية والمالية تزايدًا متسارعًا في الفترة الأخيرة في استكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، وذلك نظرًا لأهمية هذه العلاقة في تحقيق التقدم الاقتصادي. تعتبر هذه العلاقة من بين القضايا الرئيسية التي تثير الاهتمام في مجال الاقتصاد والتنمية والنمو، حيث تترابط بشكل وثيق مع السياسات الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استكشاف الأدبيات النظرية المتعلقة بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، مع التركيز على تحليل النظريات والمفاهيم المختلفة المقدمة من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية في هذا المجال. يهدف هذا الجزء من المذكرة إلى تقديم نظرة شاملة للأدبية الحالية والسابقة والتي تساهم في فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، وذلك من خلال استعراض النظريات والمفاهيم والنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

تشير الأدبيات النظرية المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي إلى أن هناك علاقة معترف بها بين توفير الخدمات المالية و النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يتم التركيز على دور الشمول المالي في توفير الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المصرفية من المجتمع، مما يعزز الاستثمارات ويحفز النمو الاقتصادي.

وبما أن الشمول المالي يلعب دورا هاما في تأثير على النمو الاقتصادي وهذا حسب ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة فعليه يجب التعمق ابعد من ذلك من خلال فهم ما هي العوامل التي تساعد في تحسين الشمول المالي، وعليه فان هذا الأخير يقتضي توفر محيط أفضل من اجل تحسن مستوياته في منطقة ما أو خلال فترة زمنية معينة ،حيث هذا ما أكدت عليه العديد من دراسات منها دراسة (Franklin, Demirguc-Kunt, Klapper, & Soledad Martinez Peria, 2012)، والتي تسلط الضوء على أن امتلاك واستخدام الحسابات بشكل أكبر مرتبط ببيئة تمكينية أفضل للوصول إلى الخدمات المالية، مثل تكاليف الحساب المنخفضة ,وأكثر قربا من الوسطاء الماليين، بالإضافة إلى أن دراسة قامت أيضا بفحص العوامل المرتبطة بالعوائق المتصورة أمام امتلاك الحساب بين الأفراد المستبعدين ماليًا، و تجد أن العوائق الأقل تقريرًا تظهر في الدول ذات تكاليف حساب منخفضة وانتشار أكبر لمقدمي الخدمات المالية.

وتوضح النظريات المالية والاقتصادية كيف أن توسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية. إن دراسة العلاقة بين هذا الأخير والشمول المالي ستحمل في طياتها دراسة للنمو الاقتصادي أو احد أنواعه والشمول المالي، وهذا حسب ما أشرنا إليه سابقا حيث تم تعريف التنمية والنمو الاقتصادي والتمييز بينهما، و تبين لنا أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم

يتجاوز النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مجرد جانب من عملية التنمية. وبمعنى آخر، يمكن اعتبار تحقيق التنمية كهدف نهائي يشمل النمو الاقتصادي كواحد من عناصره الفعالة.

وهذا ما قامت به دراسة (MANDIRA & JESIM, 2010)، حيث تتناول الورقة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية، مركزة بشكل خاص على تحديد العوامل التي ترتبط بمستوى الشمول المالي الخاصة بكل بلد كما تسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين مستويات التنمية البشرية والشمول المالي، مشيرة إلى أنه كلما تحسنت التنمية البشرية في بلد ما، زاد مستوى الشمول المالي فيه ، و أيضا تُحدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل وعدم المساواة ومعدل القراءة والبنية التحتية للاتصال والمعلومات كعوامل هامة مرتبطة بمستوى الشمول المالي.

بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والتنمية، تظهر العديد من الدراسات دور الشمول المالي في معالجة الفقر وتعزيز التنمية الشاملة. حيث أظهرت مؤخرًا دراسة (Michael, 2009)أهمية الشمول المالي في خفض مستويات الفقر وتعزيز التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و كذلك توضح دراسة (Nasir, Mahwish, Abiodu, Zeman, & Magda, 2022)التي استقصت تأثير الشمول المالي على الاستدامة المالية، والكفاءة المالية، والناتج المحلي الإجمالي، والتنمية البشرية في دول مجموعة العشرين (G20)، حيث اتضح أن الشمول المالي يحمل تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على هذه الجوانب المختلفة. استخدمت الدراسة بيانات سنوية من 15 اقتصادًا متقدمًا وناشئًا في الفترة من 2004 إلى 2017. وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستدامة المالية، وتحسين الكفاءة المالية، والحد من معدلات الفقر، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل.

وهذا ما أكدته دراسة (Anand S & Dr. Kuldip S, 2014) والتي تبين أهمية الوصول إلى خدمات مالية مثل الودائع والائتمان والمدفوعات والتأمين في تحقيق الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت الدراسة أبعاد الشمول المالي وتأثيرها على حجم الفقر، بما في ذلك توافر المنتجات والخدمات المالية وعمقها واستخدامها، وكذلك الهيكل المؤسسي وأسباب الاستبعاد المالي.

كما كشفت النتائج أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في معدل الشمول المالي أدت إلى زيادة متوسطة بنسبة 0.034 في المائة في مؤشر التنمية البشرية عبر البلدان، و إضافة لذلك أظهرت الدراسة أن نسبة العمق ونسبة توفر الخدمات المالية لها تأثير كبير على مستوى الفقر. فزيادة بنسبة واحدة في المائة في نسبة العمق أدت إلى انخفاض بنسبة 0.88 في المائة في نسبة الفقر.

وبناءً على المعلومات التي تمت دراستها والتي ترتبط بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والشمول المالي وكذلك معالجة الفقر، يظهر بوضوح أن هناك تأكيداً على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي. ومع

ذلك، يختلف في نوع هذه العلاقة وقوتها بين الدراسات المختلفة. فقد أشارت دراسة (Asli, Leora, & Dorothe, 2017)إلى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي الشامل والشمول المالي، حيث تناقش الورقة الانعكاسات الايجابيات لهذا الأخير، بما في ذلك الوصول المتزايد إلى الخدمات المالية الرسمية مثل التوفير والائتمان والتأمين، وكيف يمكن أن تسهم هذه العناصر في النمو الشامل.

و بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الشمول المالي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الشامل وتحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات.

كما تناولت دراسة(M. Kabir, Benito, & Jung, 2011) العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تقدم الورقة أدلة على العلاقة الإيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية. ومع ذلك، تؤكد أيضًا أن النظام المالي الفعال وحده ليس كافيًا لتحقيق نمو اقتصادي مستقر في الدول النامية، حيث تلعب عوامل أخرى مثل التجارة والإنفاق الحكومي أدوارًا مهمة أيضًا.

تقترب العديد من الدراسات من التحليل العلاقي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تسعى إلى فهم العوامل التي قد تؤثر في هذه العلاقة المعقدة. يُظهر التباين في النتائج عبر المناطق والمجتمعات، ويعود هذا التباين جزئيًا إلى الاختلافات في السياق الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تختلف الأساليب المستخدمة في هذه الدراسات، مما يؤدي إلى تباين في النتائج المستنتجة. لذا، من المهم تحديد المناطق المختلفة بناءً على الاختلافات الزمنية والجغرافية للدراسات، من أجل فهم وتحديد تأثيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة وشمولًا.

وبناءا على ذلك أجريت دراسة (Dai, Jung, & M. Kabir, 2017) والتي تركز على الدول في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) من اجل فحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك بسبب أن مستوى الاستبعاد المالي الطوعي في دول الإسلامية نسبياً يكون أعلى، ومع ذلك تقر الدراسة بظهور المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في الدول الإسلامية، والتي تلعب دورًا هامًا في تحسين مستوى الشمول المالي في هذه الدول. كما تؤكد الورقة على العلاقة الإيجابية القوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك تؤكد هذه العلاقة الايجابية دراسة (Minhaj, Shujahat, & Muhammad R, 2020) التي أجريت على مجموعة من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) في الفترة من 2000 إلى 2016، والتي بينت أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان.حيث تسلط الدراسة الضوء على أهمية توفير الوصول إلى الخدمات المالية، مثل الودائع والقروض، لتعزيز الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي . كما تبرز دور الشمول المالي كعامل أساسي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية للفرد والمجتمع،

II. الدراسات التجريبية السابقة.

لقد شهدت الدراسات التجريبية تنوعًا كبيرًا فيما يتعلق بالعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. على الرغم من وجود هذا التنوع، إلا أن البحوث العربية في هذا المجال ظلت ضعيفة للغاية، خاصة في تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. ومن هنا، سنحاول في هذا السياق ذكر بعض الدراسات التجريبية وفقًا للتسلسل الزمني.

دراسة (Anand S & Dr. Kuldip S, 2014):

A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth

يهدف البحث إلى تقديم تحليل نظري وكمي لظاهرة الشمول المالي وتأثيرها على النمو الاقتصادي، كما يتناول الورق البحثي التباين في وجهات النظر حول الشمول المالي ويحلل جوانب متعددة منه، بما في ذلك مفهومه وأبعاده وأشكاله وأسباب وآثار الاستبعاد المالي. ويتناول البحث أيضًا تأثير الشمول المالي على الفقر والتنمية البشرية الشاملة باستخدام نموذج الانحدار. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث تسهم زيادة معدلات الشمول المالي في رفع مستويات التنمية البشرية الشاملة، مما يدل على تأثيرها الإيجابي على التنمية الشاملة.

دراسة (Gretta, 2017):

Financial inclusion and growth

تبحث الورقة في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البريكس. كما تحدد قنوات الانتقال بين محو الأمية المالية والوسطاء الماليين والنمو ، حيث اعتمدت الورقة على نموذج الانحدار VAR (الانحدار الذاتي للمتجهات) لتحديد العلاقة بين الشمول المالي ومحو الأمية المالية والنمو الاقتصادي في المنطقة . كما تركز الدراسة على بلدان محددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي لبنان ومصر والأردن والمغرب وتونس. وعموما، تشير النتائج إلى أن الشمول المالي والوسطاء الماليين ومحو الأمية المالية يلعبون أدوارًا مهمة في تنمية ونمو الاقتصادات، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم آثارها بشكل كامل.

دراسة (Achugamonu, Kehinde, & Olayinka, 2017):

FINANCIAL INCLUSION AS A STRATEGY FOR ENHANCED ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

تهدف الورقة للبحث في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا، حيث أُجري دراسة لتحليل تأثير الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم الائتمان الريفي. واستخدمت التقنية

الإحصائية للمربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل هذا التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا. وقد تم أيضًا إجراء تحليل الانحدار لدراسة تأثير المتغيرات مثل تقديم الائتمان للقطاع الخاص، ومؤشرات التعميق المالي، ونسبة القرض إلى الودائع، ونسبة السيولة، على النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم في التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا.

دراسة (Dai, Jung, & M. Kabir, 2017):

Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries

يهدف البحث إلى فحص التأثير الإيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC) من خلال تقديم أدلة تجريبية. يستخدم البحث تحليل البيانات، بما في ذلك تحليل بانل وتقدير بانل الديناميكية، وتحليل بانل VAR، بالإضافة إلى اختبارات سببية بانل Granger لفحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يتضح من تقديرات اللوحة الديناميكية وتحليل بانل VAR واختبارات سببية بانل Granger. هذا يظهر أهمية وقوة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

دراسة (Harley, Adetoso J, & Adegbola, 2017):

ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY

تستهدف الورقة دراسة دور الشمول المالي في تقليل مستويات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية باستخدام تحليل بيانات بانل. يركز البحث على ثلاث دول أفريقية ويفحص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي مثل عدد أجهزة الصراف الآلي النشطة وفروع البنوك والنفقات الحكومية، وتأثيرها على تخفيض معدلات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. بشكل عام، يستخدم البحث تحليل بيانات بانل وتحليل الانحدار وإطار مواصفات النموذج للوغاريتمي من اجل دراسة دور الشمول المالي في تقليل مستويات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن الشمول المالي، من خلال عوامل مثل عدد أجهزة الصراف الآلي النشطة وفروع البنوك والنفقات الحكومية، يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل مستويات الفقر في الاقتصادات النامية.

دراسة (Grakolet & Pierre, 2019):

Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، حيث يعتمد على مؤشرين كبدائل للشمول المالي: المعدل العام للوصول للخدمات المالية (العمق الديموغرافي) والمعدل العام لاستخدام الخدمات المالية. يستخدم البحث نهج سببية بانل عدم التجانس متعدد النطاقات، الذي يجمع بين التحويل الموجي المنفصل للتداخل الأقصى (MODWT) واختبار سببية بانل عدم التجانس، لتحليل العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في نطاقات زمنية مختلفة. تشير النتائج بشكل عام إلى وجود علاقة مهمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في منطقة WAEMU، حيث يؤثر النمو الاقتصادي على الشمول المالي والعكس صحيح. يؤدي النمو القوي إلى الاستثمار في البنى التحتية المالية، مما يجعل الخدمات المالية في متناول السكان. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية.

دراسة (Minhaj, Shujahat, & Muhammad R, 2020):

Does financial inclusion enhance economic growth? Empirical evidence from the IsDB member countries

تهدف الدراسة إلى فهم العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، مع التركيز على سياق مبادئ التمويل الإسلامي وتطوير المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم استخدام بيانات بانل لـ 45 دولة، وتُستخدم طرق تحليلية مثل الطريقة المعممة للعزوم (GMM) والمربعات الصغرى ذات المرحلتين (SLS2) والانحدار الذاتي لمتجه بانل (VAR) واختبارات سببية بانل Granger.

أظهرت الدراسة أن مؤشر الشمول المالي (FII) يمتلك تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB). كما كشف تحليل سببية جرانجر عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشرات FII والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لـ FII على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

دراسة (Nguyen & Nguyen, 2020):

Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: GMM Approach

تهدف الدراسة في البحث في العلاقة الشمول المالي والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة، تم جمع البيانات من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية من قبل البنك الدولي، مع التركيز على 58 دولة على

مدى 12 عامًا من 2006 إلى 2017. استخدمت الدراسة الطريقة المعممة للعزوم (GMM) لتحليل بيانات بانل حول العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة.

أظهرت الدراسة علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، خاصة في البلدان الناشئة ذات مستويات الدخل المنخفضة. كما أظهرت نماذج الانحدار أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تم تحليلها.

دراسة (Dharmendra & Nikola, 2020):

Financial inclusion and economic growth nexus: Evidence from SAARC countries

تهدف الدراسة إلى تقديم أدلة على قوة العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. تغطي الفترة من عام 2004 إلى عام 2017، وتستخدم الدراسة أساليب المربع الأدنى العادي المعدل بالكامل (FMOLS) والمربع الأدنى العادي الديناميكي (DOLS). يستخدم اختبار التكامل المشترك لبانل Pedroni لتحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي. وتم إجراء اختبارات جذر وحدة بانل باستخدام اختبارات LLC و IPS لضمان دمج المتغيرات على الأقل من الدرجة الأولى.

أكدت الدراسة وجود تأثير إيجابي وكبير للشمول المالي على النمو الاقتصادي في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما عزز العلاقة بين المتغيرين. يؤكد ذلك وجود علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

دراسة (Kusuma, 2020):

Inequality, and The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Financial Stability in Asia

تستهدف هذه الدراسة تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في منطقة آسيا. تم تحديد عشر دول نامية في آسيا استنادًا إلى مؤشرات الشمول المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي. تغطي الدراسة فترة من عام 2009 إلى عام 2018، مع التركيز على مؤشرات مثل: درجة التوغل المصرفي والوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدام هذه الخدمات. باستخدام تقنية الطريقة المعممة للعزوم (GMM) للنماذج الخطية في إطار بيانات بانل، تمت دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في المنطقة. أظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي يلعب دورًا مهمًا في الحد من مستويات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في آسيا، ولكنها كشفت أيضًا وجود فجوة كبيرة في مستويات الشمول المالي بين البلدان النامية في المنطقة، مما يشير إلى الحاجة إلى جهود متواصلة لتحقيق التوازن وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المنطقة.

دراسة (دومة، بن الناصر، و بن الضب، 2020):

The relationship between financial inclusion, Islamic banking and economic growth in selected countries (Saudi Arabia, Kuwait and Qatar) during 2004-2015

تسلط الدراسة الضوء على العلاقة الأساسية بين الشمول المالي وإجمالي أصول البنوك الإسلامية، وتؤكد على الدور الهام الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، قامت الدراسة بتأكيد على العلاقة المهمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2015، مما يبرز أهمية الشمول المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي في بيانات بانل لفحص تأثير الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختارة. كما أنها قامت باستخدام تقنية GMM (الطريقة المعممة للعزوم) لتقدير تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية المختلفة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة مهمة بين الشمول المالي وإجمالي أصول البنوك الإسلامية، مما يعكس إسهام البنوك الإسلامية الفعال في تعزيز الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة وجود علاقة بارزة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر، وهو ما يبرز أهمية الشمول المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

دراسة (Natasha & Prof. Dr. Sandra, 2021.):

EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION TO GDP GROWTH – THE CASE OF NORTH MACEDONIA

تهدف الورقة إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مقدونيا الشمالية. يقوم التحليل بتحليل مؤشرات كمية مختارة تتعلق بالشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2007 إلى 2019. تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى حول قوة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد.تم استخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كنموذج بحثي لتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مقدونيا الشمالية. وذلك لتحديد قوة العلاقة بين هذين العاملين. تم تقييم الارتباط التلقائي للبواقي باستخدام إحصائيات Durbin–Watson واختبار Breusch–Godfrey للارتباط التسلسلي LM. كما استخدمت الدراسة مؤشرات كمية مختارة تمثل أبعاد الشمول المالي كمتغيرات مستقلة في تحليل الانحدار.

وأكد تحليل الانحدار المتعدد الفرضية القائلة بأن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مقدونيا الشمالية.

دراسة (Noha & Ayah, 2021):

Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries

تقوم الورقة بدراسة العلاقة التجريبية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1965 إلى عام 2016. تعتمد الدراسة على تقنية نموذج بانل الديناميكية لنظام GMM. يتم في الدراسة استكشاف مختلف مؤشرات الشمول المالي، مثل عدد الحسابات المصرفية وفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة.

أظهرت الدراسة أن الشمول المالي، خاصةً بالنسبة لمؤشر الوصول المالي للأسرة، يمتلك تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، يعتمد هذا التأثير على وجود مؤسسات قوية وعوامل الحوكمة، مثل سيادة القانون واستقلال القضاء وإنفاذ العقود والسيطرة على الفساد والاستقرار السياسي.

دراسة (Nasir, Mahwish, Abiodu, Zeman, & Magda, 2022):

Effects of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Sustainability, and Financial Efficiency: Evidence fromthe G20 Countries

تسعى الدراسة إلى استكشاف تأثير الشمول المالي على الاستدامة والكفاءة والناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية في دول مجموعة العشرين **G20** . تتمحور جهود الدراسة في تحليل تأثير الشمول المالي على العديد من الجوانب الاقتصادية في دول المعنية ، باستخدام مؤشرات شاملة وأساليب الاقتصاد القياسي.

استخدمت الدراسة تحليل المركب الرئيسي (PCA) لتطوير مؤشرات للشمول المالي والاستدامة والكفاءة. كما استخدمت نماذج ARDL لتحليل الآثار الطويلة والقصيرة المدى للشمول المالي على الاستدامة والكفاءة والفقر والناتج المحلي الإجمالي. ولمعالجة التجانس والتأثيرات غير الملحوظة، استخدمت نماذج GMM التطبيقية.

أظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على الاستدامة المالية والكفاءة المالية والحد من الفقر والناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في دول مجموعة العشرين. وأشارت الدراسة إلى أن التمويل الشامل يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي والكفاءة والفقر والنمو الاقتصادي. ورغم ذلك، فقد أظهرت نماذج التأثير الثابت والأثر العشوائي نتائج متباينة فيما يتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستدامة والكفاءة والتنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجموعة العشرين الفردية.

دراسة (د.بن منصور، 2022):

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة2004_2019.

تهدف الورقة إلى دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب وتونس ومصر خلال الفترة من عام 2004 إلى 2019. تم استخدام نموذج التباطؤ الموزع القابل للانحدار التلقائي (PANEL ARDL) لقياس هذا التأثير. كما تم استخدام تحليل المكونات الرئيسية لتحديد مستوى الشمول المالي بناءً على متغيرات محددة، مثل الاستثمار والسكان وسعر الصرف.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة طويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في البلدان المدرجة في الدراسة. حيث أظهرت النتائج أن تغييرًا بمقدار نقطة واحدة في مستوى الشمول المالي يؤدي إلى تغيير بمقدار 2.7 نقطة في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن اختبار السببية على المدى القصير والطويل أظهر عدم وجود علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن العلاقة بينهما قد تكون متبادلة أو تتأثر بعوامل أخرى.

دراسة (Oyedeko, Mohammed, & Samson, 2022):

Financial Inclusion and Inclusive Growth in Nigeria: Evidence from Banking, Insurance and Stock Market

تركز الدراسة على تأثير الشمول المالي على النمو الشامل في نيجيريا، وذلك باستخدام مؤشرات مثل القيمة السوقية وأصول التأمين والحسابات المصرفية للأفراد. تم تحليل البيانات المتاحة في الفترة من 1981 إلى 2018 باستخدام نماذج ARDL لفحص العلاقة طويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الشامل في نيجيريا. كما تم استخدام النهج Toda و Yamamoto VAR لتقييم تأثير الشمول المالي على النمو الشامل، مع مراعاة متغيرات مثل القيمة السوقية وأصول التأمين والحسابات المصرفية للأفراد.

قامت الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي، بما في ذلك اختبارات المتوسط والانحراف واختبارات Jarque–bera، لتحليل المتغيرات ذات الأهمية في الدراسة. كما اعتمدت الدراسة تصميم بحث Expos–Facto لمراقبة المتغيرات الموجودة دون تدخل، واختيار المتغيرات ذات الخصائص الخطية المفترضة على بعد زمني محدود.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يؤكد على وجود صلة بين الشمول المالي والنمو الشامل في نيجيريا. وقد حددت الدراسة عمقًا ضحلًا للشمول المالي في النمو الشامل في نيجيريا، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتحسين الخدمات الصحية.

دراسة (BelaaDjaouida, 2022):

The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries

تؤكد الدراسة على أهمية الابتكارات المالية الرقمية التي تُقدمها الشركات الناشئة في سد فجوة الشمول المالي، بالإضافة إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الابتكار لتحسين مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. وتبرز أهمية الشمول المالي في هذه الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما يناقش البحث دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في إحداث ثورة في الأنظمة المالية العالمية، ويسلط الضوء على الحاجة إلى خدمات مالية عالية الجودة والتحديات في قياس فعاليتها.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الابتكارات المالية الرقمية من قبل الشركات الناشئة في سد فجوة الشمول المالي في البلدان العربية، وتم استخدام النهج الوصفي لتقديم معلومات عن الشركات الناشئة والابتكارات المالية الرقمية. كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين الابتكارات المالية والشمول المالي.

توصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي مزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، مما يؤكد على أهمية وضع إستراتيجية لتحقيق ذلك. وقد وفرت البلدان التي تحرز تقدمًا في الشمول المالي بيئة تنظيمية مواتية وسياسات تعزز المنافسة للبنوك والمؤسسات غير المصرفية للابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

دراسة (بقبق، 2022):

أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية(2004_2020).

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2020. تشمل مؤشرات الشمول المالي عدد فروع البنوك التجارية وحسابات الودائع وأجهزة الصراف الآلي وكمية الأموال الواسعة، وتُعتبر هذه المؤشرات الرئيسية في التحليل.تركز الدراسة على فهم كيفية تأثير عوامل الشمول المالي هذه على المتغيرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والادخار المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يستخدم الباحثون نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) لقياس مؤشرات الشمول المالي وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية.

تظهر النتائج أن عدد فروع البنوك التجارية وحسابات الودائع وأجهزة الصراف الآلي وكمية الأموال الواسعة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر سلبًا على معدلات الفقر والبطالة.

دراسة (Peterson K, Adekemi C, & Semia, 2022):

Impact of financial inclusion on economic growth: review of existing literature and directions for future research

تتناول الورقة الأدبيات الموجودة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتسلط الضوء على الأبحاث المهمة التي ظهرت بعد عام 2016. يركز التحليل على المقالات المنشورة بين عامي 2000 و 2022، ويبرز الآثار الإيجابية للشمول المالي على النمو الاقتصادي، وكذلك المنهجيات الشائعة المستخدمة في الدراسات.

تم استخدام منهجية مراجعة الأدبيات المواضيعية لمراجعة الأبحاث الحالية حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي. وقد تم أيضًا إجراء تحليل لكمية الأبحاث الحالية والطرق المستخدمة في البحث والعلاقة الاتجاهية والقنوات التي يؤثر من خلالها الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

أظهرت المراجعة أن معظم الدراسات الحالية تشير إلى تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود عدد قليل من الدراسات التي تظهر تأثيرًا سلبيًا من الناحية الجغرافية، فإن البلدان التي تضم أكثر الباحثين نشاطًا في استكشاف هذا الموضوع هي الهند ونيجيريا والصين. وقد حددت الورقة مجالات بحثية مهمة للبحث في المستقبل في مجال الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

دراسة (Nadine, Nouran, & Andrew, 2023):

Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries

تهدف الدراسة إلى توسيع فهم العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحليل البيانات من ست دول أوروبية مختارة، وهي: ألمانيا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا. تم تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان من عام 2008 إلى عام 2020، مع التركيز على متغيرات مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية والاشتراكات الخلوية المتنقلة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

استخدم البحث تحليل بيانات بانل لالتقاط العلاقات المعقدة والتغيرات الديناميكية، والتي تم اختيارها لطبيعتها التفصيلية والغنية بالمعلومات. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لاستكشاف تأثير متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية. و تم تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج إحصائية مثل نماذج التأثيرات الثابتة واختبارات.Durbin–Watson .

على المدى القصير، كان لأجهزة الصراف الآلي تأثير إيجابي ولكن ضئيل على النمو الاقتصادي، بينما على المدى الطويل، كان لها تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ووجد البحث أيضًا أن فروع البنوك التجارية والاشتراكات الخلوية المتنقلة كان لها تأثيرات إيجابية ولكنها غير مهمة على النمو الاقتصادي على المدى القصير، بينما أصبحت مهمة على المدى الطويل. كما وجد البحث أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير، ولكن لها تأثير سلبي كبير على المدى الطويل.

دراسة (حلايلي، مدروس، و بن بوزيان، 2023):

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

يُعد الهدف الرئيسي للدراسة هو استكشاف تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي. تم جمع البيانات خلال الفترة من عام 2007 إلى ديسمبر 2019، وذلك لتأسيس علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي. تستخدم الدراسة القروض والودائع المحلية كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما يُظهر معامل التحديد R^2 الذي يبلغ 0.97 أن المتغيرات المستقلة (القروض والودائع المحلية) تفسر ما يصل إلى 97% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

دراسة (هني و ملاحي، 2023):

الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر.

الهدف الرئيسي للورقة البحثية هو دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الشامل، بالإضافة إلى تقييم تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو الشامل للبلد. تهدف الورقة أيضًا إلى تقييم مستوى الشمول المالي في الجزائر وتأثيره على النمو الشامل، مع التركيز على الحاجة إلى منتجات مالية التي يمكن الوصول إليها للحد من عدم المساواة والفقر

تم استخدام الطريقة التحليلية في الدراسة لتقييم مستوى الشمول المالي وتأثيره على النمو الشامل. وعلى الرغم من تحسن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، إلا أنها لا تزال تُعتبر متوسطة، مما يؤثر سلبًا على النمو الشامل للبلاد.

دراسة (Dr. ZEMIRLI, 2023):

Econometric analysis of the effect of financial inclusion on non-oil GDP growth in Algeria

يهدف البحث إلى تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2021. يركز البحث على مساهمة الشمول المالي في النمو الاقتصادي خارج إيرادات النفط، مع التركيز على أهمية توسع خدمات البنوك في الأنشطة الاقتصادية المستقلة.

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد باستخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (N-O-GDP) كمتغير تابع، ومستوى الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير رئيسي. كما تم تضمين متغيرات التحكم لتحليل الانحدار لتقدير العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهر التحليل التجريبي تأثير الشمول المالي على ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل، مما يشير إلى وجود صلة محتملة بين المتغيرين. كشفت الدراسة أيضًا عن وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر، مع التأكيد على أهمية تعزيز نظام مالي شامل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة (طهراوي، بسبع، و بوخاري، 2023):

أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية.

تقدم الورقة دراسة تحليلية لتأثير الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية، مثل إندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان وتركيا. تهدف الورقة إلى قياس هذا التأثير باستخدام نهج وصفي وتحليلي، مع التركيز على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على بيانات PANEL-ARDL المقطعية.

أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة إيجابية طويلة وقصيرة الأجل بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في البلدان الآسيوية المعنية. فقد أدى ارتفاع مؤشر الشمول المالي بمقدار وحدة واحدة

إلى تغيير معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.29 وحدة. كما كشفت اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في البلدان التي تمت دراستها.

III. عرض الدراسات التجريبية سابقة

جدول 7 : عرض الدراسات التجريبية سابقة

عنوان الدراسة	الكاتب	العينة المدروسة	الطريقة	وكيل قياس النمو الاقتصادي	وكيل قياس الشمول المالي	النتيجة
A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth	**Anand S, Kodan Kablana Dr. Kuldip S, Chhikara**	دراسة نظرية	نموذج الانحدار	_يُستخدم مؤشر التنمية البشرية كبديل للنمو الاقتصادي.	_نسبة العمق _نسبة الاستخدام _توفر الخدمات المصرفية	هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
Financial inclusion and growth	**Gretta ;, SAAB**	البلدان النامية، وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البريكس	نموذج الانحدار VAR (الانحدار الذاتي للمتجهات)	_ نمو الناتج المحلي الإجمالي	_ حساب في مؤسسة مالية، _اقتراض الأموال، _استخدام بطاقة الائتمان _الوصول المصرفي _توافر الخدمات المصرفية	الشمول المالي والوسطاء الماليين ومحو الأمية المالية يلعبون أدوارًا مهمة في تنمية ونمو الاقتصادات

FINANCIAL INCLUSION AS A STRATEGY FOR ENHANCED ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT	**Achugamonu, Bede Uzoma; Kehinde, Adekunle Adetiloye; Olayinka, Erin**	نيجيريا	التقنية الإحصائية للمربعات الصغرى العادية (OLS)	نمو في الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترات	نسبة القروض إلى الودائع، ومؤشرات التعميق المالي، والقروض إلى المناطق الريفية . نسب ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي الواسع	الشمول المالي يساهم في التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا
Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries	**Dai, WonKim; Jung, Suk Yu; M. Kabir, Hassan**	في دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC)	_تحليل البيانات بانل _تقدير بانل الديناميكية، _تحليل بانل VAR، _اختبارات سببية بانل Granger .	_ الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPPC)المستخدم كمتغير بديل	_إحصاءات استخدام الخدمات المالية مثل: _عدد الحسابات _الادخار _الائتمان _التأمين.	وجد تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي
Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach	**Grakolet, Arnold Z Gourene; Pierre, Mendy**	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)	نهج سببية بانل عدم التجانس متعدد النطاقات، (MODWT) واختبار سببية بانل عدم التجانس،	_نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	–المعدل العام للتوغل الديموغرافي للخدمات المالية. –المعدل العام لاستخدام الخدمات المالية	وجود علاقة مهمة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في منطقة WAEMU

ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOM	**Harley , Tega Williams; Adeto so J, Adegoke ; Adegb ola, Dare**	الاقتصادت النامية و يركز على ثلاث دول أفريقية	_تحليل بيانات الفريق _تحليل الانحدار _إطار مواصفات النموذج اللوغاريتمي	_ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) _النفقات الحكومية	_أجهزة الصراف الآلي النشطة _فروع البنوك _المقترضون كمؤشرات للشمول المالي	الشمول المالي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي.
Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries	**Noha, Emara; Ayah, El Said**	في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من عام 1965 إلى عام 2016.	تقنية نموذج اللوحة الديناميكية لنظام GMM.	_نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	_ مؤشر الوصول المالي _; الوصول العام _وصول الأسر _وصول الشركات هي تدابير رئيسية	الشمول المالي يمتلك تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي .

Does financial inclusion enhance economic growth? Empirical evidence from the IsDB member countries	**Minhaj , Ali; Shujahat, Haider Hashmi; Muhammad R, . Nazir**	في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) استخدام بيانات اللوحة لـ 45 دولة	GMM. _ SLS2 _ VAR _اختبارات سببية لوحة Granger.	سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Ln. الناتج المحلي الإجمالي(	– يعمل مؤشر الشمول المالي (FII) كبديل. –القيمة الإجمالية لتدابير الإدماج المالي.	مؤشر الشمول المالي (FII) يمتلك تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)
Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: GMM Approach	**Nguyen, Khac Hieu; Nguyen, Thi Anh Van**	البلدان المتقدمة والناشئة مع التركيز على 58 دولة على مدى 12 عامًا من 2006 إلى 2017	الطريقة المعممة للحظات (GMM) لتحليل بيانات بانل.	الناتج المحلي الإجمالي للفرد كبديل للنمو الاقتصادي	– مؤشر الشمول المالي (IFI) هو وكيل للشمول المالي.	علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

Financial inclusion and economic growth nexus: Evidence from SAARC countries	**Dharmendra, Singh; Nikola , Stakic**	منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. تغطي الفترة من عام 2004 إلى عام 2017	_أساليب (FMOLS) و(DOLS). _التكامل المشترك للوحة Pedroni	_نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي.	_عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2 _عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ . _مؤشرات استخدام الخدمات المصرفية، مثل نسبة الائتمان والودائع المستحقة كنسبة مئوية GDP	الدراسة وجود تأثير إيجابي وكبير للشمول المالي على النمو الاقتصادي في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia	**Kusuma, RATNAWATI**	تم تحديد عشر دول نامية في آسيا تغطي الدراسة فترة من عام 2009 إلى عام 2018	الطريقة المعممة للعزوم(GMM) للنماذج الخطية في إطار بيانات بانل.	_نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد _الفقر: نسبة أعداد الفقراء تحت خط الفقر الوطني _عدم المساواة في الدخل _الاستقرار المالي	_عدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع _عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ ._نسبة استخدام الخدمات المصرفية، بما في ذلك نسبة الائتمان المستحق كنسبة مئوية من GDPوالودائع كنسبة مئوية من GDP	الشمول المالي يلعب دورًا مهمًا في الحد من مستويات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في آسيا

Therelationship between financialinclusion, Islamic banking and economic growth in selected countries (Saudi Arabia, Kuwait and Qatar) during 2004-2015.	**دومة, حسنية؛ بن الناصر, فاطمة؛ بن الضب, علي**	المملكة العربية السعودية والكويت وقطر خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2015.	_تحليل الانحدار الخطي في بيانات اللوحة _تقنية (GMM الطريقة المعممة للعزوم).	_ الناتج المحلي الإجمالي للفرد .	_ إجمالي أصول البنوك الإسلامية.	وجود علاقة مهمة بين الشمول المالي وإجمالي أصول البنوك الإسلامية.
Effects of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Sustainability, and Financial Efficiency: Evidence fromthe G20 .Countries	**Nasir, Khan; Mahwish, Zafar; Abiodu, Funso Okunlola; Zeman , Zoltan; Magda , Robert;**	دول مجموعة العشرين G20	_تحليل المركب الرئيسي (PCA) لتطوير مؤشرات للشمول المالي _نماذج ARDL _ نماذج GMM التطبيقية.	_ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو وكيل مشترك للنمو الاقتصادي.	_ وكيل الشمول المالي: (FII) مؤشر واحد للشمول المالي والاستدامة والكفاءة.	أظهرت النتائج أن هنالك له تأثير إيجابي كبير على المدى الطويل في دول مجموعة العشرين.

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة2004_2019	**د.بن منصور, نجيم**	الجزائر والمغرب وتونس ومصر خلال الفترة من عام 2004 إلى 2019	_نموذج التباطؤ الموزع القابل للانحدار التلقائي (PANEL ARDL). . _تحليل المكونات الرئيسية.	_الناتج المحلي الإجمالي.	_ عدد فروع البنوك التجارية –_أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلومتر مربع و لكل 100,000 شخص بالغ.	وجود علاقة إيجابية كبيرة طويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION TO GDP GROWTH – THE CASE OF NORTH MACEDONIA.	**Natasha, Eftimovska; Prof. Dr. Sandra, Laurent**	مقدونيا الشمالية خلال الفترة من عام 2007 إلى 2019.	_نموذج الانحدار متعدد (OLS). _إحصائيات Durbin–Watson واختبار Breusch–Godfrey للارتباط التسلسلي LM.	_ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كبديل للنمو الاقتصادي.	_أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ. _الودائع المستحقة لدى البنوك التجارية (من الناتج المحلي الإجمالي) _عدد فروع البنوك التجارية و عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ .	وأكد تحليل الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مقدونيا الشمالية.

Financial Inclusion and Inclusive Growth in Nigeria: Evidence from Banking, Insurance and Stock Market	**Oyedeko, Yusuf Olatunji; Mohammed, Zubairu; Samson, Regina;**	نيجيريا في الفترة من 1981 إلى 2018.	_ نماذج ARDL لفحص _استخدام النهج Toda و Yamamoto VAR لتقييم تأثير.	_نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد _تعليم بمعدل تسجيل التلاميذ في المدارس الابتدائية. – _الصحة _الحوكمة	– الشمول المصرفي: عدد الحسابات البنكية لكل فرد. – الشمول التأميني: قيمة الأصول التأمينية لكل فرد.– الشمول في سوق الأسهم: قيمة رأس المال السوقي لكل فرد.	وجود صلة بين الشمول المالي والنمو الشامل في نيجيريا.
The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries	**Belaa Djaouida**	الدول العربية.	_استخدام النهج الوصفي _استخدام المنهج التحليلي	_الناتج المحلي الإجمالي _زيادة رأس المال _التقدم التكنولوجي _مؤشرات مستوى التعليم.	_الوصول إلى الخدمات المالية: _مدى توافر الخدمات المالية _استخدام الخدمات المالية _جودة الخدمات المالية	للشمول المالي مزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي.
Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries.	**Nadine, Amr; Nouran, Yasser; Andrew, Raafat;**	ألمانيا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا من عام 2008 إلى عام 2020.	_ تحليل بيانات بانل _تحليل الانحدار Durbin–Watson	_ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون _الاشتراكات الخلوية المتنقلة _نسبة النمو السكاني	_عدد أجهزة الصراف الآلي _فروع البنوك التجارية –_اشتراكات الهاتف المحمول	يوجد علاقة ايجابية.

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.	**حلايلي, نريمان؛ مدروس, نادية؛ بن بوزيان, فاطمة الزهراء**	الجزائر خلال الفترة من عام 2007 إلى ديسمبر 2019.	الانحدار المتعدد.	_ الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	_ حجم القروض والودائع المحلية.	وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر	**هني, أمينة؛ ملاحي, رقية**	الجزائر	الطريقة التحليلية	_ مؤشر الرفاهة: _مؤشر الرعاية الاجتماعية _مؤشر ليجاتوم : مثل التعليم والصحة والحوكمة والحرية الشخصية.. _معامل GINI.	_إمكانية الوصول إلى المنتجات المالية _الاستقرار المالي.	تحسن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، إلا أنها لا تزال تُعتبر متوسطة، مما يؤثر سلبًا على النمو الشامل للبلاد.
Econometric analysis of the effect of financial inclusion on non-oil GDP growth in Algeria.	**Dr. ZEMIRLI, Radhia**	الجزائر خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2021	تحليل الانحدار المتعدد.	_ الناتج المحلي خارج قطاع نفط Non-oil GDP	-مستوى الائتمان للقطاع الخاص.	كشفت الدراسة أيضًا عن وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الجزائر.

Impact of financial inclusion on economic growth: review of existing literature and directions for future research	**Peterson K, Ozili; Adekemi C, Ademiju; Semia , Rachid**	الأبحاث المهمة التي ظهرت بعد عام 2016 يركز التحليل على المقالات المنشورة بين عامي 2000 و 2022.	_استخدام منهجية مراجعة الأدبيات المواضيعية. _تقييم الإنتاج العلمي.	_معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي _الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد _الناتج المحلي الإجمالي الفعلي	_فروع البنوك _أجهزة الصراف الآلي _الخدمات المالية	أظهرت المراجعة أن معظم الدراسات الحالية تشير إلى تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي.
أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية	**طهراوي, دومة علي, بسبع, عبد القادر, بوخاري, خيرة**	في الدول الآسيوية، مثل إندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان وتركيا.	_نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على بيانات PANEL-ARDL المقطعية.	_ الشمول المالي _الخدمات المالية الرقمية وكلاء للنمو الاقتصادي	-قيمة مؤشر الإدماج.	وجود علاقة إيجابية طويلة وقصيرة الأجل بين الشمول المالي الرقمي والنموالاقتصادي.
المالي الشمول أثر على النم المصرفي البطالة ، والاقتصادي الجزائر في الفقر و دراسة قياسية(2020_ 2004).	**بقبق, ليلى أسمهان**	الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2020.	نموذج تصحيح الأخطاء (ECM).	_ نمو الناتج المحلي الإجمالي	_عدد فروع البنوك التجارية _حسابات الإيداع _أجهزة الصراف الآلي	الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما يؤثر سلبًا على معدلات الفقر والبطالة.

المصدر : من اعداد الطلبة باعتماد دراسات السابقة.

يظهر الجدول اعلاه وجود علاقة إيجابية وقوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مختلف البلدان والمناطق. تعتمد الدراسات على مجموعة متنوعة من مؤشرات الشمول المالي مثل نسبة الحسابات المصرفية، نسبة استخدام الخدمات المصرفية، وعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. وكذلك بالنسبة للمتغيرات العبرة عن النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الاجمالي.

تستخدم الدراسات أساليب تحليل مختلفة، بما في ذلك نماذج الانحدار، GMM، وتحليل بيانات البانل، مما يعزز مصداقية النتائج. كما تبرز معظم الأبحاث أهمية الشمول المالي في تقليل الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل، تم استعراض وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي. أثبتت الأدبيات النظرية والتجريبية أن هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يسهم الشمول المالي في تعزيز الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تظهر الأدبيات أن تحسين الشمول المالي يعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك تحسين البنية التحتية المالية، تقليل التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة. من خلال فهم وتحليل هذه العوامل، يمكن للحكومات والمؤسسات المالية صياغة سياسات فعالة لتعزيز الشمول المالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

إن التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي تشمل الفقر، والبطالة، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية. إلا أن الأدلة تشير إلى أن السياسات الموجهة نحو تحسين الشمول المالي يمكن أن تسهم بشكل كبير في التغلب على هذه التحديات.

في الختام، يسلط هذا الفصل الضوء على الأهمية الكبيرة للشمول المالي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ينبغي على صناع القرار والمخططين الاقتصاديين أن يأخذوا بعين الاعتبار النتائج المستخلصة من هذه الدراسات لتعزيز الشمول المالي والعمل على توفير بيئة تمكينية لجميع فئات المجتمع، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

الفصل الرابع: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي في عينة من دول النامية الاسلامية.

تمهيد :

تمثل دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية الإسلامية مجالاً بحثياً هاماً يتزايد الاهتمام به في الأوساط الأكاديمية وصنع القرار. حيث يعكس الشمول المالي إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وكفاءة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ، يعد الشمول المالي عنصر أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما اشرنا سابقا، و كما توصلت إليه الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة، والتي تبين دور هذا الأخير في تعزيز القدرة على الادخار والاستثمار، وتدعيم ريادة الأعمال، والمساهمة في تقليل الفقر وعدم المساواة. من خلال للاستفادة من الخدمات المالية، مثل الحسابات المصرفية، والقروض، والتأمين، وغيرها.

وفي المقابل تواجه الدول النامية الإسلامية مجموعة من التحديات الاقتصادية المألوفة، من بينها الفقر، والبطالة، والنقص في البنية التحتية، وضعف الوصول إلى الخدمات المالية. بالإضافة إلى التشريعات الدينية التي تعزز من نسبة العزوف عن الخدمات المالية الغير الموافقة للشريعة الإسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية الإسلامية. وذلك من اجل فهم العلاقة بين الاثنين في ضل وجود العراقيل الاقتصادية السابقة ،ستقوم الدراسة بتحليل تأثير عوامل الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث ستوفر نتائج هذه الدراسة فهماً أعمق لدور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية الإسلامية. من خلال تقديم الأدلة العملية والتوصيات المستندة إلى البيانات، يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة تستهدف تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

المبحث الأول : الاطار النظري للنموذج.

يعتبر تحليل بيانات البانل من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تتيح للباحثين تحقيق مستوى عالٍ من الصلاحية الإحصائية في تحليل السياسات وتقييم البرامج. يتميز هذا التحليل باستخدام تصاميم بحثية معقدة تتجاوز تلك التي تعتمد على البيانات المقطعية التقليدية. نظراً لهذه المزايا، أصبح تحليل بيانات البانل شائعاً بشكل متزايد في الأبحاث الاجتماعية، وقد تم استخدامه في العديد من الأوراق البحثية والمقالات العلمية.

المطلب الأول ماهية بيانات بانل.

مجموعة بيانات البانل هي نوع من البيانات المقطعية الزمنية التي توفر قياسات متكررة لمجموعة من المتغيرات عبر فترة زمنية محددة على الوحدات المرصودة، مثل الأفراد، الأسر، الشركات، المدن، أو الدول. تُكوّن مجموعة البيانات المقطعية من ملاحظات حول عدد محدد من المتغيرات في لحظة زمنية معينة، بينما تستمر مجموعة بيانات السلاسل الزمنية في تسجيل ملاحظات متكررة لمتغير أو متغيرات عبر فترات زمنية متعددة

يمكن تصور بيانات البانل بسهولة كهيكل ثلاثي الأبعاد لكل متغير: حيث يمثل البعد الرأسي الزمن، والبعد الأفقي يمثل الملاحظات المتعددة لكل متغير. بصفة عامة، تكون الملاحظات في العينات هي نفسها عبر جميع الفترات الزمنية. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد لا تكون الملاحظات متطابقة من فترة لأخرى، خاصة في المسوحات العشوائية. تُعرف الحالة الأولى ببيانات بانل متوازنة، بينما تُعرف الحالة الثانية ببيانات بانل غير متوازنة.

غالبًا ما تنشأ بيانات البانل غير المتوازنة نتيجة فقدان بعض الملاحظات لبعض المتغيرات على مدار فترة زمنية محددة أثناء جمع البيانات. تعود أسباب هذا الفقدان إلى عوامل مثل "التسرب" و"التحيز في الاختيار". لذا، يصبح فهم التأثيرات الناتجة عن البيانات المفقودة أمرًا بالغ الأهمية عند تقدير النتائج. يتطلب معالجة البيانات والقيم المفقودة اختيار النماذج الاقتصادية المناسبة. وتترك العلاجات الإحصائية للقيم المفقودة والافتراضات المستخدمة لضمان قوة إحصائية صالحة لمواضيع أكثر تقدمًا(Tae Ho, Sock, & Hua, 2007) .

المطلب الثاني: خصوصيات حول بيانات بانل.

تكمن الفائدة الرئيسية لاستخدام بيانات البانل في قدرتها على تحليل العلاقات السببية من خلال ملاحظات قبل وبعد الحدث. على الرغم من أن التحليل باستخدام البيانات المقطعية يمكن أن يكون فعالًا في دراسة العلاقات السببية ، إلا أنه يفتقر إلى البعد الزمني، مما يصعب تحديد المتغير المؤثر بدقة. إضافةً إلى ذلك، تتيح بيانات البانل فحص استقرار العلاقة بين المتغيرات بمرور الوقت، مما يسمح بدراسة التغيرات الديناميكية

لهذه العلاقات. (Tae Ho, Sock, & Hua, 2007). وذلك لأنها تتيح دراسة تأثير التأخيرات في السلوك أو نتائج القرارات. حيث تعتبر هذه الخاصية مهمة لأن العديد من السياسات الاقتصادية يُتوقع أن تظهر تأثيراتها بعد فترة زمنية معينة(Wooldridge, 2013) .

إن جمع هذا نوع من البيانات يكون أكثر صعوبة مقارنةً بالبيانات المقطعية المجمعة نظرًا لأن بيانات بانل تتطلب تتبع نفس الوحدات على مدار الزمن، ومع ذلك، فإن متابعة نفس الوحدات عبر الزمن توفر عدة مزايا. احدها هي القدرة على نمذجة التغاير غير الملاحظ (أو ما يسمى بتأثيرات الثابتة) (Barros, Bergmann, Castro, & Di Miceli da Silveira, 2020).

الفائدة التي سنركز عليها هنا هي أن الحصول على ملاحظات متعددة لنفس الوحدات يسمح بالتحكم في بعض الخصائص غير المرصودة للأفراد أو الشركات ، إن استخدام ملاحظات متعددة يمكن أن يسهل استنتاج السببية في الحالات التي يكون فيها من الصعب تحقيق ذلك باستخدام مقطع عرضي واحد فقط (Wooldridge, 2013) ، و في المقابل إحدى فوائد استخدام بيانات بانل هي زيادة عدد الملاحظات للتحليل عبر الزمن، مما يقلل الأخطاء المعيارية مقارنةً بالبيانات المقطعية. هذا يؤدي إلى كفاءة أكبر في التقدير وزيادة احتمالية الحصول على تقديرات ذات دلالة إحصائية(Tae Ho, Sock, & Hua, 2007) .

ومع ذلك، يجب مراعاة أن القيود الأساسية للتحليل الإحصائي لا تزال قائمة على الرغم من المزايا المنهجية لاستخدام نماذج بيانات بانل. على سبيل المثال، في تقييم السياسات الاقتصادية، قد يؤدي تجاهل الهيكل الأساسي المعقد إلى تقديرات خاطئة للمعلمات. وعلى الرغم من إمكانية اللجوء إلى تقنيات ونماذج الاقتصاد القياسي المتقدمة من الناحية المنهجية، إلا أن انتهاك الاستقلالية الصارمة قد يكون عائقًا صعبًا للتغلب عليه (Tae Ho, Sock, & Hua, 2007)

في اغلب الحالات، يسعى الباحث إلى كشف العلاقات السببية بين المتغيرات باستخدام البيانات الحقيقية. تقليديًا، كان الانحدار الخطي هو الطريقة المفضلة لهذا الغرض. وأهم فرضية يجب تحققها لإجراء تحليل الانحدار بشكل صحيح هي فرضية الاستقلالية التامة للمتغيرات المفسرة (exogeneity). وهذه الفرضية من الصعب التحقق منها وغالبًا ما تكون غير واقعية. عمليًا، تستبعد هذه الفرضية أي ارتباط بين المتغيرات المفسرة وخطأ النموذج التجريبي. إذا كانت فرضية عدم الارتباط غير صحيحة، فيُقال إن واحدًا أو أكثر من المتغيرات المفسرة داخلي (endogenous) وهذا ما يسبب مشكلة endogeneity ،حيث تؤدي الداخلية في المتغيرات المفسرة إلى عدم اتساق المقدرات ونتائج و استنتاجات غير صحيحة. يعتمد اتساق المقدّر على عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرات المفسرة وخطأ النموذج في كل نقطة زمنية، وتُعرف هذه الحالة بالاستقلالية التامة. غالبًا ما تُنتهك هذه الفرضية عندما يتضمن النموذج تأخيرات للمتغير التابع، وهو أمر شائع بسبب الطبيعة الديناميكية لمعظم الظواهر. بالإضافة إلى ذلك، قد تُنتهك هذه الفرضية بسبب تأثيرات التغذية المرتدة (reverse causality)

من المتغير التابع إلى المتغيرات المفسرة، مما يُعرف بالداخلية الديناميكية، إضافة إلى ذلك يمكن أن تحدث مشكلة الداخلية عندما تكون المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار مترابطة مع الأخطاء في النموذج، سواء كان ذلك بسبب حذف المتغيرات المهمة أو أخطاء القياس. هذا يؤدي إلى تشويه في التقديرات وعدم الثبات في النتائج، مما يجعل الاستنتاجات غير دقيقة.. (Barros, Bergmann, Castro, & Di Miceli da Silveira, 2020).

لحل مشكلة الداخلية الديناميكية، يُعد استخدام التأخيرات المحددة والفروق الزمنية للمتغيرات المفسرة الأصلية كأدوات حلاً فعّالاً. يتطلب هذا الحل عدم وجود ارتباط بين الأدوات وأخطاء النموذج. تُعتبر هذه الطريقة وسيلة لمواجهة التحديات الديناميكية الناشئة. وبصورة عامة، تتوفر أدوات تقديرية متطورة مثل طريقة العزوم المعممة (GMM) التي تعالج هذه المشكلة بكفاءة، مما يسفر عن استنتاجات دقيقة حتى في حالات عدم توفر التجارب الطبيعية أو المتغيرات الأدوات الخارجية. (Barros, Bergmann, Castro, & Di Miceli da Silveira, 2020).

المطلب الثالث: تقديرات بانل الديناميكية باستخدام طريقة تقدير DIFFRENCE GMM لأريليانو–بوند.

لتقدير بيانات بانل، إذا كان المتغير التابع يعتمد على التسلسل الذاتي، يمكن أن يقلل الانحدار مع المتغيرات المستقلة المتأخرة من الارتباط الذاتي لمصطلح الخطأ. عند التعامل مع بيانات بانل، يمكن اعتماد نهج مشابه يأخذ في الاعتبار الارتباط الذاتي للمتغير التابع، ولكن التقدير سيكون متحيزًا بسبب الارتباط بين المتغيرات التابعة المتأخرة ومصطلح الخطأ. لمعالجة هذه المشكلة، اقترح أريليانو وبوند (1991) طريقة الطريقة العامة للحظات (GMM) التي تقدر نموذج بانل ديناميكية، والتي يمكن أن تزيل الارتباط الذاتي لمصطلح الخطأ وتقلل من الارتباط بين المتغيرات الذاتية ومصطلح (Dai-، Jung-، و M. Kabir، 2017).

الطريقة DIFFRENCE GMM تُستخدم كمقدّر عام في حالات تشمل (Roodman, 2009):

1) بانل من شكل T صغيرة و N كبيرة ، بمعنى فترات زمنية قليلة وعدد كبير من الأفراد.
2) علاقة خطية وظيفية.
3) متغير تابع ديناميكي يعتمد على قيمه السابقة.
4) متغيرات مستقلة غير خارجية بشكل صارم، أي أنها مرتبطة بقيم الأخطاء السابقة وربما الحالية.
5) تأثيرات فردية ثابتة.
6) تباين غير متجانس وترابط ذاتي داخل الأفراد دون تداخل بين الأفراد.

المبحث الثاني :البيانات والمنهجية.

المطلب الأول : البيانات والمقاييس البديلة PROXIES.

1. تشكيل مجموعة بيانات بانل:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية الإسلامية، وذلك لان مستوى الاستبعاد المالي فيها يكون أعلى نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى. من خلال هذه الدراسة، من المتوقع أن نحلل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، والذي يتزايد بشكل متزايد مع تطور الأنظمة المالية الإسلامية. تم جمع البيانات من مصادر متعددة مثل مؤسسة البنك الدولي، ومؤشر التنمية العالمي (WDI)، بالنسبة للمتغير التابع و المتغيرات المتحكمة ، بالإضافة الى صندوق النقد الدولي (IMF) معتمدين على قاعدة (Financial acces Survey data) (FAS) وذلك بالنسبة لمتغيرات الشمول المالي . نظرًا لان بيانات المتعلقة بالشمول المالي لا تتوفر لفترات طويلة حيث انه يعتبر مصطلح حديث النشأة بالإضافة لوجود العديد من البيانات المفقودة في فترات سابقة حيث تتوفر 19 مشاهدة لكل وحدة ، حيث تغطي فترة العينة من عام 2014 إلى 2022 وهي الفترة التي صاحبة ازمتين فريدتين من نوعهما وهما ازمت 2008 وازمة 2019 كوفيد التي حدثت مؤخرا .

تتألف عينة الدراسة من مجموعة من دولة تعتبر نامية و إسلامية بالأغلبية الساحقة و جميعها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC). والتي تمثل " منظمة دولية تجمع الدول الإسلامية بهدف تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. تأسست عام 1969 وتضم في عضويتها 57 دولة إسلامية من مختلف أنحاء العالم" . ثم استثناء 14 دولة منها لتصبح عينة الدراسة 43 دولة وذلك لأحد الأسباب التالية :

1_عدم توفر بيانات كافية بالنسبة للدولة المستثناة، مثل: (الصومال ، البحرين)

2_عدم موائمتها لشرط الأغلبية المسلمة، مثل: (كوت ديفوار، الكاميرون، أنغولا ; ؛ بنين؛ الجابون؛ غينيا الاستوائية؛ غيانا؛ قيرغيزستان؛ موزمبيق؛ أوغندا؛ سورينام؛ توغو؛ تركمانستان؛ أوزبكستان. ...الخ).

وفيما يلي قائمة للدول المعنية بالدراسة وهي كتالي:

أفغانستان ؛ ألبانيا؛ الجزائر؛ أذربيجان ؛ بنغلاديش؛ بروناي دار السلام؛ بوركينا فاسو؛ تشاد؛ جزر القمر، اتحاد؛ جيبوتي؛ مصر ؛ غامبيا؛ غينيا؛ غينيا بيساو؛ إندونيسيا؛ إيران ؛ العراق؛ الأردن؛ كازاخستان ؛ الكويت؛ قيرغيزستان ؛ لبنان؛ ليبيا؛ ماليزيا؛ المالديف؛ مالي؛ موريتانيا ؛ المغرب؛ النيجر؛ نيجيريا؛ عمان؛ باكستان؛ قطر؛ السعودية؛ السنغال؛ سيراليون؛ السودان؛ طاجيكستان ؛ تونس؛ تركيا ؛ الإمارات العربية المتحدة؛ غزة و

,الضفة الغربية ؛ اليمن ، ويشمل هذا التوزيع 6 دول في شمال إفريقيا، و 11 دولة في غرب إفريقيا، و 3 دول في شرق إفريقيا، و 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط، و 4 دول في جنوب شرق آسيا، و 3 دول في جنوب آسيا، و 3 دول في وسط آسيا، ودولتين في أوروبا.

يجدر الذكر ان بيانات غزة والضفة الغربية تمثل بيانات فلسطين وذلك لسبب انه عادة ما يشار اليها في قواعد البيانات بتلك الطريقة .

2. المقاييس البديلة(الوكلاء ,proxies) للشمول المالي والنمو الاقتصادي.

يعني مفهوم الشمول المالي عدد الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، العوامل الرئيسية لقياس الشمول المالي هي إحصائيات استخدام الخدمات المالية مثل انتشار الحسابات، الادخار، الائتمان، التأمين، إلخ. كما نرى، استخدمت الأبحاث السابقة وتقارير البنك الدولي أعداد الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية (٪، العمر 15+)، القروض من المؤسسات المالية في السنة الماضية (٪، العمر 15+)، الوسائل الإلكترونية المستخدمة لإجراء المدفوعات (٪، العمر 15+)، وملكية بطاقة الخصم (٪، العمر 15+)، إلخ كمؤشرات بديلة للشمول المالي. يجدر الإشارة إلا أن اغلب هده البيانات تتوفر في قواعد البيانات في مدة لا تتجاوز الأربع فترات (2011 2014 2017 2021) كما وضحنا سابقا. وعليه هده البيانات لا تتماشى مع الدراسات القياسية لقصر المدة الزمنية في الغالب ، لذلك تستخدم في هذه الدراسة البيانات التي يمكن أن تشمل الجوانب الرئيسية للشمول المالي ولديها سلسلة زمنية طويلة بما يكفي لتحليل بيانات بانل بشكل مناسب. والذي تم اعتماد عليها في العديد من الدراسات السابقة.

أ. المتغير التابع :

هناك إجماعًا في الأدبيات السابقة على استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي(GDPPC) ، لذلك نستخدمه كمؤشر بديل للنمو الاقتصادي ، حيث يعرفه البنك الدولي على انه عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام(World, Bank, 2024) .. السبب في اختيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPPC) بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي للدولة هو أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يعطي رؤية أكثر عدلاً عند مقارنة الدول ذات الأحجام السكانية المختلفة (Stjernberg & Pettersson, 2022). (يشار إليه فيما بعد بـ GDPPC).

إن أغلب الدراسات التجريبية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي المبطئ كمتغير (مفسر) مستقل، مستندة إلى مفهوم التقارب في نظرية سولو، حيث يشير إلى ميل الاقتصادات الفقيرة للنمو أسرع من الغنية بسبب العوائد المتناقصة على رأس المال. . ان استخدام lagged GDPPC كمتغير مستقل يساعد في تحليل كيفية تأثير

مستويات الدخل السابقة على معدلات النمو المستقبلي هذا النهج يساعد في فهم ديناميكية النمو الاقتصادي بمرور الوقت والسيطرة على تأثيرات العوامل الذاتية، مما يجعله أداة فعالة لتحليل النمو بشكل أدق.

ب. المتغيرات المستقلة المتحكمة بالنمو الاقتصادي:

إضافة إلى ذلك، نستخدم أيضًا العوامل الاقتصادية الكلية لمحاولة وصف النمو الاقتصادي و للتحكم في النمو الاقتصادي في تحليل الانحدار الديناميكي للبانل بإتباع الأدبيات السابقة كدراسة (Dai-، Jung-، و M. Kabir، 2017)، (Minhaj, Shujahat, & Muhammad R, 2020) ، (Dharmendra & Nikola, 2020) ، (Stjernberg و Pettersson، 2022) وبالتالي، نحدد أربعة متغيرات اقتصادية كلية والتي تضم كل من :

_التضخم (النسبة المئوية السنوية) لأسعار المستهلك (INFLATION): وهو التضخم الذي يقاس بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر معامل الانكماش الضمني معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. (World, Bank, 2024)،

يُعد التضخم وفقًا لبارو (1996) من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. تشير الأبحاث إلى أن زيادة التضخم ترتبط بتأثير سلبي على النمو الاقتصادي ، وهو ما أكدته دراسات فيشر (1993) وجولتكين (1983) التي وجدت علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي (Stjernberg و Pettersson، 2022)، وهو ما أكدته دراسة (Nasir, Kaneez, & Jameel, 2019). (يشار إليه فيما بعد بـ INF).

_معدل النمو السكاني (POPULATION GROWTH RATE):

عندما يتعلق الأمر بنمو السكان، فإن له تأثيراً مباشراً على حجم القوة العاملة، مما يؤثر بدوره على الناتج المحلي الإجمالي. حيث ان زيادة عدد السكان يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التوظيف، مما ينعكس إيجابياً على إنتاجية الدولة وناتجها المحلي الإجمالي وهذا ما توصلت إليه (Minhaj, Shujahat, & Muhammad R, 2020) دراسة(يشار إليه فيما بعد بـ POP).

اما علاقته بالناتج المحلي الاجمالي للفرد فهي علاقة سلبية قوية ، حيث ان هذا الاخير يمثل الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على عدد سكن وهو ما يفسر لنا العلاقة سلبية بينه وبين معدل نمو السكان.

_معدل البطالة (UNEMPLOYMENT RATE): يمكن تعريف معدل البطالة إما عن طريق التعريف الوطني أو التعريف الموحد لمنظمة العمل الدولية أو التعريف الموحد لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث يعطي عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2024). (يشار إليه فيما بعد بـ UNMP).

تعتبر البطالة من العوامل المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند محاولة قياس النمو الاقتصادي. التأثير عبر القوة العاملة هو واحد من العديد من القنوات التي يؤثر من خلالها، حيث تشير العديد من الدراسات الى

وجود علاقة سلبية قوية بين هذا الأخير والنمو الاقتصادي مثل دراسة (Dai, Jung, & M. Kabir, 2017) ودراسة (Minhaj, Shujahat, & Muhammad R, 2020).

_نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي (TRADE % of GDP):

أحد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي هو مدى انفتاح الدولة على التجارة العالمية. لذلك، تم اختيار نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر للنمو الاقتصادي. عندما تكون الدولة منفتحة على التجارة مع بقية العالم، تزداد الصادرات والواردات، مما يؤدي عادةً إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية قوية يؤثر فيها هذا الأخير على النمو الاقتصادي نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر ،دراسة (Dharmendra & Nikola, 2020) ودراسة (Nasir, Kaneez, & Jameel, 2019). (يشار إليه فيما بعد بـ TRADE).

ت. المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الشمول المالي:

نستخدم المتغيرات الخمسة التالية لقياس العوامل الرئيسية للشمول المالي وذلك بإتباع الأدبيات السابقة كدراسة (Harley, Adetoso J, & Adegbola, 2017)، (بقبق، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004\2020)، 2022) ، (دومة، بن الناصر، و بن الضب، 2020)، (Natasha & Prof. Dr. Sandra, 2021.)، (Nguyen & Nguyen, 2020):

_المقياس البديل الأول: هو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ (يشار إليه فيما بعد بـ ATM)، والذي يمكن اعتباره مقياسًا لملكية الحسابات. لذا، نستخدم عدد أجهزة الصراف الآلي كمؤشر بديل لملكية الحسابات. نظرًا لأن المؤسسات المالية الرسمية تصدر عادةً إما بطاقة خصم أو بطاقة صراف آلي مرتبطة بحساب، فإن معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي يعكس بشكل غير مباشر معدل انتشار الحسابات.

_المقياس البديل الثاني: هو عدد فروع البنوك لكل 100,000 بالغ (BRANCHES)، والذي يُستخدم كمؤشر لانتشار المؤسسات المالية. يمكننا من خلال عدد فروع البنوك استنتاج مدى انتشار المؤسسات المالية في البلدان (يشار إليه فيما بعد بـ BRCH).

_المقياس البديل الثالث: هو حسابات الإيداع لدى البنوك التجارية لكل 1,000 بالغ (DEPOSIT)، والذي يُستخدم كمؤشر للادخار، حيث يعتبر مؤشرًا مناسبًا لأنه يعكس عدد الأشخاص الذين يفتحون حسابات ادخار في المؤسسات المالية (يشار إليه فيما بعد بـ DEPO).

_المقياس البديل الرابع: هو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1,000 بالغ (BORROWING)، والذي يُستخدم كمؤشر للائتمان، حيث يُظهر مدى استخدام الأفراد للائتمان في المؤسسات المالية، حيث تشير

مستويات عالية منه إلى معاملات مالية سليمة للأفراد ومستوى عالٍ من الائتمان (يشار إليه فيما بعد بـ BORR).

_المقياس البديل الخامس: هو الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي)(DOMESTIC) ، يعبر هذا المؤشر عن حجم التمويل المتاح للقطاع الخاص من خلال البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس مدى تطور السوق المالي وقدرة البنوك على تقديم التمويل اللازم لدعم النشاط الاقتصادي (يشار إليه فيما بعد بـ DOM).

جدول 8 المقاييس البديلة لكل من الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

Proxies For financial inclusion	Controlling variables For economic growth(GDPPC)
ATM **انتشار صرافات الإلية لكل 100000**	**INFLATION (INF)** **معدل التضخم**
BRENCHE (BRCH) **فروع البنوك لكل 100000**	**POPULATION (POP)** **معدل النمو السكاني**
DEPOSIT (DEP) **حسابات الودائع لكل 1000**	**UNEMPLOYMENT (UNMP)** **معدل البطالة**
BORROWING (BORR) **مقترضين من البنوك التجارية .1000**	**TRADE** **نسبة المئوية للتجارة**
DOMESTIC (DOM) **الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك** **(% من الناتج المحلي الإجمالي)**	\\
المصدر : من اعداد الطلبة .	

المطلب الثاني: اختبارات المرحلة الاولى.

1. مقاييس الإحصاء الوصفي للبيانات:

أول خطوة قمنا بها لمعالجة البيانات واختيار النموذج المناسب هي حساب الوسط الحسابي و الوسيط للمؤشرات لمعرفة حدة اختلاف تباين البيانات وكذلك معرفة إذا ما كان علينا إدخال اللوغاريتم على البيانات للتقليص من حدة اختلاف التباين ونتائج موضحة في الجداول التالية:

جدول : 9 مقاييس الإحصاء الوصفي قبل إدخال اللوغاريتم.

القيم قبل إدخال اللوغاريتم					
المقاييس / المؤشرات	متوسط	الوسيط	الحد الأقصى	الحد الادنى	مقدار التحيز
GDPCAPITA	7923.342	2679.554	98041.36	221.8305	5243.788
ATM	23.24476	13.12526	95.91073	0.000000	10.1195
BORROWERS_1000	156.2671	105.3417	936.4260	0.377647	50.9254
BRANCH	9.419255	7.608479	32.30717	0.355987	1.810776
DEPOSIT_1000	916.7013	694.5914	6304.419	6304.419	222.1099
DOMESTIC	30.85915	23.11761	138.4197	0.003277	7.74154
INFLATION	7.535142	4.353688	359.0930	-10.06749	3.181454
POPULATION	34998700	11333365	2.76E+08	302135.0	23665335
TRADE% OF GDP	76.15423871321418	69.52293173476791	347.9965150619991	2.698834054014507	6.63130698
UNEMPLOYMENT	8.155692778457771	6.33	27.963	0.1	1.82569278
المصدر:	مخرجات Eviews 13				

جدول 10 : مقاييس الإحصاء الوصفي بعد إدخال اللوغاريتم

القيم بعد إدخال اللوغاريتم					
المقاييس / المؤشرات	متوسط	الوسيط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	مقدار التحيز
GDPCAPITA	7.975677123641796	7.893405725150155	11.49314473226287	5.401913715219361	0.0822714
ATM	2.364319634216834	2.603270993669856	4.563417863013156	-4.160426674083091	-0.23895136
BORROWERS_1000	4.268633441440009	4.657205691436198	6.842070501143294	-0.9737953821175982	-0.38857225
BRANCH	1.887788122057351	2.029263283303325	3.475289187018529	-1.032860784741701	-0.14147516
DEPOSIT_1000	6.321465122195172	6.543323759006672	8.749006095065006	3.007750761325236	-0.22185864
DOMESTIC	2.895963330987595	3.140594522740998	4.930290542718881	-5.720938274241 2	-0.24463119
INFLATION	1.460109857460936	1.575519575713936	5.883581521425756	-3.206803243634099	-0.11540972
POPULATION	16.26291320261085	16.24326158802607	19.43410304679952	12.61862921634094	0.01965161
TRADE% OF_GDP_	4.215267823461471	4.241656613634011	5.852192465534675	0.9928198478975816	-0.02638879
UNEMPLOYMENT	1.757205177428547	1.845300236156085	3.330882207747113	-2.302585092994045	-0.08809506
المصدر:	مخرجات Eviews 13				

التفسير :

يقارن الجدول 9 و10 بيانات الخام والبيانات المحولة لوغاريتميًا لجميع المتغيرات. يظهر أن جميع بيانات الخام متحيزة بشكل كبير من خلال حقيقة أن متوسط القيم والمتوسطات لجميع المتغيرات لديها اختلاف كبير. من ناحية أخرى، تظهر البيانات المحولة لوغاريتميًا ومعدل النمو تشابهًا عامًا بين متوسط القيم والمتوسطات لجميع المتغيرات، مما يعني أن درجة التحيز تم تعديلها لجميع البيانات المحولة.

2. اختبارات الكشف عن الاستقرارية:

❖ **اختبار جذر الوحدة (LL) (Levin–Lin) (1992):**

اختبارات ليفين–لين (Levin–Lin) هي مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تم تطويرها لاختبار وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية المتعددة (Panel Data). هذه الاختبارات تساعد على تحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية معينة تحتوي على جذر وحدة، مما يعني أنها غير مستقرة بمرور الوقت.

النموذج الأساسي الذي استخدمه ليفين ولين هو:

$$\Delta yi,t = \rho yi,t—1 + a0 + bt + ai + \&t + ri,t, i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T.$$

حيث تم اختبار عدة نماذج فرعية، وكل منها يحتوي على تركيبة مختلفة من الثوابت، الاتجاهات الزمنية، والتأثيرات الفردية وتعتبر النقاط الرئيسية للنموذج هي كتالي (Ana Paula & Paulo M.M., 2005):

H0 : ρ1 = ρ2 = … = ρN = ρ = 0.

H1 : ρ1 = ρ2 = … = ρN = ρ < 0.

–الفرضية الصفرية (H0): كل السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة (**ρ = 0**).

– الفرضية البديلة (H1): لا تحتوي السلاسل الزمنية على جذر وحدة (**ρ < 0**).

❖ **اختبار جدر الوحدة Im–Pesaran–Shin(IPS)(1997) :**

اختبار إيم–بيساران–شين (IPS) هو اختبار إحصائي مصمم لاختبار وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية المتعددة (Panel Data)، ويعتبر تحسيناً على اختبارات ليفين–لين (LL) بفضل تخفيفه لبعض الافتراضات الصارمة.حيث تتمثل الفكرة الأساسية لاختبار IPS في استخدام اختبارات جذر الوحدة المنفصلة لكل وحدة من وحدات المقطع العرضي (N) بدلاً من تجميع البيانات. وبذلك فإن اختبار IPS يسمح لكل وحدة بأن يكون لها معامل جذر وحدة مختلف (ρ _i).

الفرضيات في اختبار IPS (Ana Paula & Paulo M.M., 2005):

- الفرضية الصفرية (H0): كل سلسلة زمنية تحتوي على جذر وحدة لكل i، (ρ_i = 0).

- الفرضية البديلة (H1): بعض السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة لبعض i. (ρ _i < 0) .ليفين635

ويجدر الإشارة إلى بعض افتراضات الأخرى في النموذج كتالي:

- يتم استخدام بيانات متوازنة (balanced panel data).

- في حالة استخدام بيانات غير متوازنة، يجب إجراء المزيد من المحاكاة للحصول على القيم الحرجة.

_في حالة الارتباط التسلسلي يقترح IPS استخدام اختبار t لـ ADF للسلاسل الفردية.

❖ **اختيار جذر الوحدة للديكي فولر الموسع ADF:**

النماذج السابقة المستخدمة في اختبار DF البسيط كانت فرضيات سيرورة الأخطاء العشوائية ضجة بيضاء لكن إذا اختل هذا الشرط لسبب ما، فهنا طور Dikey and fuller اختبارات جديد ADF كصيغ ملائمة لمراعاة هذه الفرضية .

ترتكز اختبارات ADF على الفرضية البديلة $\boldsymbol{H_1 : \emptyset_1 < 1}$ بناء على التقدير بواسطة طريقة OLS للنماذج الثلاثة (رملي، 2019_2020):

$$\Delta \mathbf{Y_T} = \emptyset \mathbf{Y_{t-1}} + \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \emptyset_{\mathbf{j}} \mathbf{Y_{t-j+1}} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

$$\Delta \mathbf{Y_T} = \emptyset \mathbf{Y_{t-1}} + \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \emptyset_{\mathbf{j}} \mathbf{Y_{t-j+1}} + \mathbf{C} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

$$\Delta \mathbf{Y_T} = \emptyset \mathbf{Y_{t-1}} + \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \emptyset_{\mathbf{j}} \mathbf{Y_{t-j+1}} + \mathbf{C} + \mathbf{b_t} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

الاختبار يتم بطريقة مماثلة لاختبارات DF البسيطة ، يمكن تحديث قيمة P وفقا لمعيار Akaic اوShwarz أو بدلا من ذلك يتم بدءا من قيمة كبيرة بما فيه الكفاية لي: P بحيث يتم تقدير نموذج بدرجة تأخر P−1 واحد ثم عند تأخير P−2 إلى غاية أن يصبح المعامل P للتأخر معنوي.

❖ **اختبار جذر الوحدة Phillips and Perron (1988):**

اختبار فيليبس–بيرون (PP) يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للأخطاء العشوائية، ويستند إلى نفس النماذج الموجودة في اختبار ديكي–فولر البسيط، لكنه يقدم تصحيحاً غير معلمي للإحصائيات، مما يجعله اختباراً غير معلمي. ويتم الاختبار خلال أربعة مراحل كتالي (رملي، 2019_2020):

التقدير بواسطة OLS: يتم تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبارات ديكي–فولر (DF) وحساب الإحصائيات المقترنة به ويتم حساب البواقي المقدرة $\boldsymbol{\varepsilon_t^2}$.

تقدير التباين قصير المدى: يتم تقدير التباين قصير المدى للأخطاء العشوائية $\boldsymbol{\sigma^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=}^{T} \varepsilon_t^2}$

تقدير المعامل المصحح والتباين طويل الأجل: يتم تقدير المعامل المصحح المسمى $\boldsymbol{(s_t^2)}$ والتباين طويل الأجل، المستخرج من التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة المقدرة.

حساب إحصائيات PP: يتم حساب الإحصائية ومقارنتها مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون.

❖ **اختبار جذر الوحدة Hadri (2000):**

يعتمد على اختبار المضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) القائم على البواقي لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية ثابتة حول الاتجاه (trend stationary). يتمثل جوهر هذا الاختبار في تمديد اختبار الثبات للسلاسل الزمنية الذي اقترحه كوياتكوفسكي (1992) ليشمل بيانات اللوحة (panel data). يساعد هذا الاختبار في تحديد ما إذا كانت المتغيرات في اللوحة الزمنية تتبع نمطًا ثابتًا حول الاتجاه أو تتسم بعدم الثبات، وهو ما يعد مهماً لتحليل البيانات الطولية بشكل دقيق.

–الفرضية الصفرية $\boldsymbol{(H_0)}$: السلسلة الزمنية ثابتة حول الاتجاه (no unit root).

– الفرضية البديلة $\boldsymbol{(H_1)}$: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (unit root exists).

يعتمد هادري على المعادلة التالية (Laura, 2006):

$$\boldsymbol{y_{it}=\gamma' z_{it}+r_{it}+\varepsilon_{it}}$$

حيث:

z_{it} مكون حتمي.

r_{it} عملية مشي عشوائية.

ε_{it} يتبع توزيع طبيعي (iid).

فيما يلي سنتناول بعض النقاط الرئيسية التي ذكرتها العديد من الدراسات على غرار (Ana Paula & Paulo M.M., 2005) ودراسة (Laura, 2006) و دراسة (Maddala & Shaowen, 1999) و المتعلقة بكيفية اختيار الاختبار المناسب:

باختصار، لتحديد الاختبار المناسب للكشف عن الاستقرارية في البيانات، يتم الاعتماد على الفرضيات البديلة التي تفرضها كل اختبار، مثل اختبار (Levin, Lin & Chu (LLC) واختبار Im, Pesaran and Shin (IPS)) . إذا كانت الفرضية البديلة تفرض أن جميع السلاسل الزمنية في اللوحة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، فإن اختبار LLC يكون مناسبًا. أما إذا كانت الفرضية البديلة تسمح ببعض السلاسل بأن تكون ثابتة والبعض الآخر غير ثابت، فإن اختبار IPS يكون أكثر ملائمة. كما يتم مراعاة التغاير المتزامن والارتباط الذاتي المتغاير في المتبقيات عند اختيار الاختبار المناسب، مثل اختبار (Breuer, McNown, and Wallace (BNW. بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في حجم العينة وأبعاد البانل، حيث يلعبان دورًا مهمًا في تحديد الاختبار المناسب، مثل اختبار (Maddala and Wu (MW واختبار Choi. هذه العوامل تساهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة حول الاختبار المناسب لتحليل الاستقرارية في البيانات.

وعموما في هذه دراسة، لتحديد الاختبار المناسب للكشف عن الاستقرارية في البيانات التي نملكها، نتبع نهجا يعتمد على النتائج التي توصلت لها غالبية الاختبارات. نقوم بإجراء مجموعة متنوعة من الاختبارات لجذر الوحدة، بناءً على هذه النتائج، نستنتج بشأن استقرارية البيانات، مع التركيز على الأدلة الأكثر تمثيلاً من الاختبارات المتاحة.

جدول 11: نتائج اختبارات جذر الوحدة .

نوع الاختبار	Levin,Lin And Chu		Im, Pesarane And Shun		PP-Fisher		ADF-Fisher		Hadri		
الفرضية الصفرية للاختبار H_0	H_0: سلسلة غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة).								H_0: سلسلة مستقرة		تستقر بعد الفرق
المتغيرات	statistic	p-value	Statistic	p-value	Statistic	p-value	statistic	p-value	statistic	p-value	I(i)

Lngdp	-8.26500	0.0000	-6.75940	0.00000	260.432	0.0000	188.431	0.0000	12.3388	0.0000	I(0)
Lneducation	-6.98964	0.0000	-4.37887	0.00000	52.2339	0.0003	46.6379	0.0016	2.87468	0.0020	I(0)
Lninflation	-3.60078	0.0002	-4.42879	0.00000	177.202	0.0000	170.177	0.0000	7.93195	0.0000	I(0)
Lnpopulation	-13.2855	0.0000	-5.24943	0.00000	709.658	0.0000	237.465	0.0000	17.6746	0.0000	I(0)
Lntrade	-3.21766	0.00006	-1.64089	0.05504	105.615	0.0291	111.212	0.0120	13.2871	0.00000	I(0)
Lnunemployment	-13.5057	0.0000	-15.0165	0.00000	376.826	0.0000	381.360	0.0000	3.28310	0.0005	I(1)
Lnatm	-20.0893	0.0000	-15.5267	0.00000	683.524	0.0000	432.337	0.0000	16.3731	0.0000	I(0)
Lnborrowers	-8.02494	0.0000	4.10017	0.00000	415.716	0.0000	123.265	0.0000	14.0293	0.0000	I(0)
Lndeposit	-13.3506	0.0000	-10.3631	0.00000	234.180	0.0000	218.150	0.0000	4.80625	0.00000	I(1)
lnbranches	-10.6677	0.0000	-2.93094	0.0017	401.260	0.0000	149.115	0.0000	13.7892	0.0000	I(0)
Lndomiestic	-15.7754	0.0000	-13.0343	0.00000	357.918	0.0000	323.350	0.0000	3.45025	0.0003	I(1)
(I): تشير الى درجة الفرق الذي تستقر عنده سلسلة.											
المصدر:	مخرجات Eviews 13										

الفرضية الصفرية H_0:

_في اختبارات LLC ، IPS، PP-Fisher وADF-Fisher ، الفرضية الصفرية هي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة).

_في اختبار Hadri ، الفرضية الصفرية هي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

التفسير:

_ تشير قيمة P أقل من 0.05 عمومًا إلى رفض الفرضية الصفرية $_0$.

النتائج :

_معظم المتغيرات تظهر استقرارية عالية عند المستوى الأصلي(0)I ، بناءً على جميع الاختبارات حيث أن جميع قيم الإحصائيات ذات دلالة عالية.(p–value = 0.0000) ،باستثناء بعض المتغيرات مثل البطالة (Lnunemployment)، الودائع (Lndeposit)، والمتغير المحلي (Lndomiestic) التي تحتاج إلى الفرق لتصبح مستقرة(1)I .

كما اشرنا سابق تم اتخاد قرار الاستقرارية من عدمه بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات و اتخاد القرار حسب ما تشير اليه اغلية النتائج ، وهنا يكمن مربط الفرص حيث يمكننا اعتبار المتغيرات المستقرة بعد الفرق الاول مستقرة عند المستوى وهذا وفق اختبارا الجيل الثاني للاستقرارية.

جدول 12: اختبارات جذر الوحدة جيل الاول و الجيل الثاني

First Generation	Cross-sectional independence
1. *Nonstationarity tests*	Levin and Lin (1992, 1993) and Levin, Lin and Chu (2002)
	Im, Pesaran and Shin (1997, 2003)
	Maddala and Wu (1999) and Choi (1999, 2001)
2. *Stationarity tests*	Choi's (2001) extension
	Hadri (2000)
Second Generation	**Cross-sectional dependence**
1. *Factor Structure*	Pesaran (2003)
	Moon and Perron (2004a)
	Bai and Ng (2002, 2004)
	Choi (2002)
2. *Other Approaches*	O'Connell (1998)
	Chang (2002, 2004)

المصدر : (Barbieri, 2006, p. 3)

المبحث الثالث: تقدير نموذج Diffrence GMM.

لفحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، أولاً نقوم بإعداد نماذج انحدار بيانات بانل مع التحويل اللوغاريتمي لـ GDPPC و المتغيرات المتحكمة للنمو الاقتصادي وعوامل الشمول المالي لأن البيانات المحولة لوغاريتميًا معدلة للانحراف ويمكن تقدير مرونة الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام هذه البيانات. ،

تم اختيار طريقة DIFFRENCE GMM لتقديم الأريليانو–بوند، نظرًا لأنها تعتبر مقدّرًا عامًا في حالات معينة تلائم الحالة التي توجد عليها البيانات الخاصة بالبانل عموما. تُستخدم هذه الطريقة في البانل التي يكون فيها شكل T صغير و N كبير، حيث يتوفر علاقة خطية وظيفية ووجود متغير تابع ديناميكي يعتمد على قيمه السابقة. تشترط الطريقة أيضًا وجود متغيرات مستقلة غير خارجية، بالإضافة إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة وتباين غير متجانس (Heteroscedasticity) وترابط ذاتي داخل الأفراد دون تداخل بينهم. توفر هذه الطريقة أيضًا حلاً لمشكلة الترابط بين المتغيرات وتكيفًا مع خصائص بيانات البانل الغير متوازنة، بالإضافة إلى معالجة مشكلة endogeneity .

لتفادي مشكلة ارتباط متغيرات البديلة للشمول المالي ببعضها البعض ، قمنا بإعداد خمسة نماذج منفصلة كما يلي لفحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

$$\ln GDPPC_{it} = \alpha_j \, lnGDPPC_{i;t-j} + \beta_1 \ln INF_{it} + \beta_2 \ln TRADE_{it} + \beta_3 \ln POP_{it} + \beta_4 \ln UNEMP_{it} + \begin{Bmatrix} \beta_5 \, lnATM_{it} \\ \beta_6 \, lnBORR_{it} \\ \beta_7 \, lnBRCH_{it} \\ \beta_8 \, lnDIPO_{it} \\ \beta_9 \, lnDOMES_{it} \end{Bmatrix} + V_i + M_t + \varepsilon_{it} + c$$

حيث:

$\boldsymbol{c}$: يمثل الثابت.

$\boldsymbol{V_i}$: يمثل اثر المفردات (الدول) الثابت او العشوائي.

$\boldsymbol{M_t}$: يمثل اثر الزمن الثابت او العشوائي.

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: الخطأ العشوائي(i, i ,d)

سيتم في الاختبارات الموالية اختبار وجود اثر الزمن نظرا لان الفترة زمنية للعينة تتميز بوجود تذبذبات على مستوى الزمن نتيجة للتزامن مع الازمتين الكبرتين ازمة 2008 وازمة كوفيد –19،

اما بخصوص الاثر الثابت في الافراد فتشير طبيعة البيانات الى وجوده وذلك بسبب الاختلاف الكبير في مستويات الدخل في البلدان داخل العينة ، حيث اتضح لنا ان بعضها مصنفة من البلدان ذات الدخل العالي(غنية) واخرى العكس تماما(فقيرة) .♦

المطلب الأول: اختبارات المرحلة الثانية.

تتمثل اهمية الاختبارات التالية في الكشف عن المشاكل القياسية مثل عدم تجانس بيانات بانل وعدم ثبات التباين والتي قد تأثر على معنوية المعلمات المقدرة ، كما تساعد هذه الاختبارات في تحديد طريقة التقدير الامثل وهذا بعد الكشف عن سبب عدم تباث التباين وما سببه الرئيسي اهو الاثر الثابت ام الاثر العشوائي

، كما تساعدنا في اختيار خصائص النموذج المناسب للتقدير .

1. اختبارBreusch-Pagan للكشف عن تجانس البانل :

اختبار (Breusch-Pagan) هو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن تجانس بيانات البانل وإضافة لذلك يكشف لنا عن وجود الأثر العشوائي (Random) (Cross section\ Time)، وكذلك يستخدم للاختيار بين Random model او Pooled OLS ، وأيضا يكشف لنا عن وجود تباين غير متجانس (Heteroscedasticity) في النموذج الانحداري والذي يعني أن تباين الأخطاء في النموذج لا يكون ثابتًا عبر جميع مستويات المتغير المستقل، مما يخالف أحد افتراضات تحليل الانحدار الكلاسيكي ويؤثر على دقة التقديرات الإحصائية.

إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من مستوى الدلالة المحدد (عادة 0.05)، فهذا يشير إلى وجود تباين غير متجانس.

جدول 13: الكشف عن وجود الأثر العشوائي للمفردات و الزمن باستعمال اختبار Breush pagen

اختبار Breush pagen				
	Time		Cross-section	
	Statistic	P-value	Statistic	P-value
النموذج 1(lnATM)	12.38470	(0.0004)	2341.966	(0.0000)
النموذج 2 (lnBORROWERS)	3.719300	(0.0538)	1390.170	(0.0000)
النموذج 3(lnBRANCHES)	1.616 648	(0.2036)	3251.181	(0.0000)
النموذج 4(lnDEPOSIT)	0.404155	(0.5250)	1131.932	(0.0000)

♦انظر مؤشر Gini

النموذج 5 InDOMESTIC)	0.045473	(0.8311)	2825.357	(0.0000)
الفرضية الصفرية.H_0: لا يوجد تاثير				
المصدر:	Eviews 13			

التفسير:

اثر الزمن العشوائي (Random Time Effect) : معظم النماذج لا تظهر تباين غير ثابت عبر الزمن باستثناء النموذج 1 (ATM) الذي يظهر دلالة إحصائية على وجود تباين غير ثابت.

اثر المفردات (Random Cross-section Effect) : جميع النماذج تظهر وجود تباين غير ثابت ، مما يعني أن التباين في الأخطاء العشوائية ليس ثابتًا بين مختلف الفئات.

2. اختبار- وولد-(WALD TEST):

يُستخدم لتحديد ما إذا كانت معاملات المتغيرات في نموذج الانحدار ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه لفحص التأثيرات الثابتة. بعبارة أخرى، يختبر ما إذا كانت معاملات المتغيرات المستقلة (في هذه الحالة المتغيرات الوهمية التي تعكس تأثير الزمن في النموذج) تختلف بشكل كبير عن صفر أو عن قيمة معينة أخرى.

خطوات اجراء الاختبار:

قمنا بإضافة مجموعة متغيرات وهمية واحد لكل سنة تتراوح قيمها بين 0 و1 بحيث تكون 1 عند السنة المعنية و0 للباقي سنوات ، يشترط ان يكون مجموعها اقل من عدد المشاهدات لكل دولة (في هذه حالة 18 متغير وهمي)، وذلك لعدم الوقوع في مشكلة (Dummy Variable Trap) والتي تؤذي الى مشكلة تسمى بالتعدد الخطي التام (Perfect Multicollinearity)، بعد ذلك قمنا بعد ذلك بإجراء الانحدار بالطريقة العادية. واخيرا اجراء اختبار وولد .

القرار:

إذا كانت نتيجة اختبار والد تشير إلى رفض الفرضية الصفرية، فهذا يعني أن هناك تأثيرًا ثابتًا للمتغيرات الوهمية(DV) والتي تمثل اثر الزمن الثابت.

جدول 14: الكشف عن وجود الأثر الثابث للزمن باستعمال اختبار-(WALED TEST)

اختبار- وولد-(WALED TEST)				
F-statistic		Chi-square		
Value	Probability	Value	Probability	
3.002074	0.0000	54.03732	0.0000	النموذج الاول

النموذج الثاني	0.9871	7.324520	0.9861	0.406918
النموذج الثالث	0.8842	11.23221	0.8822	0.624012
النموذج الرابع	0.1734	23.46375	0.1831	1.303542
النموذج الخامس	0.4770	17.67884	0.4787	0.982158
الفرضية صفرية: H_0	لا يوجد اثر			
المصدر :	Eviews 13			

بشكل عام، تظهر النتائج أن النموذج الاول هو الوحيد الذي يقدم دليلاً قوياً على وجود أثر، حيث تم رفض الفرضية الصفرية بثقة عالية. باقي النماذج (2، 3، 4، و 5) اغلبها تظهر وجود اثر معنوي للفترة ما بين 2011 و 2014 ولكنها لم تقدم دليلاً كافياً لرفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى عدم وجود أثر ملحوظ في هذه النماذج .

يجدر الاشارة الى ان معظم النماذج اظهرت ان هنالك تأثير معنوي خلال الفترة الممتدة بين 2011و 2014 ويمكن ارجاع هذا الاثر للازمة المالية سنة 2008 ،سنقوم بأدراج النتائج التي تبين ذلك في الملحقات

اختبار Hausman :

اختبار Hausman هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق مما إذا كان هناك اختلاف كبير بين التقديرات الناتجة عن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) ونموذج التأثيرات العشوائية .(Random Effects) الهدف الأساسي من هذا الاختبار هو تحديد ما إذا كان يجب استخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول 15 : اختبار Hausman للاختيار بين الاثر الثابت و العشوائي في النموذج الاول

اختبار Hausman _ للنموذج الاول			
	Chi-Sq. Statistic	**Degree of fredom**	**Probability**
Period random	49.793887	5	0.0000
الفرضية الصفرية H_0 : الفرضية التقديرات الناتجة عن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لا تختلف جوهريًا، وبالتالي يمكن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية			
المصدر :	Eviews 13		

التفسير:

بناءً على نتائج اختبار Hausman ، وبالنظر إلى القيمة الاحتمالية المنخفضة جدًا (0.0000)، نرفض الفرضية الصفرية H_0 ،ونستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لتحليل البيانات، لأنه يوجد دليل قوي على أن التقديرات من نموذج التأثيرات العشوائية متحيزة أو غير متسقة.

3. اختبار(التداخلية_ الانبعاثية) Endogeinity:

تشير إلى حالة التي يكون فيها متغير تفسيري مرتبطًا مع الخطأ العشوائي، مما يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير دقيقة في النموذج الإحصائي. في سياق نماذج البيانات الطولية أو البانل، التعامل مع الذاتية يمكن أن يكون أكثر تعقيدًا بسبب الطبيعة متعددة الأبعاد لهذه البيانات (التي تتضمن أبعادًا زمنية وفردية).

منهجية الاختبار :

على سبيل التوضيح، من اجل الكشف عن مشكلة Endogeneity ، بالنسبة للنموذج الأول سيتم إجراء الانحدار بالطريقة العادية بين المتغير التابع $lnGDPPC_{it}$ ومتغير الشمول المالي $ln\,ATM_{it}$ و المتغيرات المتحكمة الأخرى (مرحلة الاولى) ، فقط من اجل توليد سلسة الأخطاء $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$ الخاصة بالمعادلة الأولى كتالي :

أ $$\ln GDPPC_{it} = C + \delta_1 \ln ATM_{it} + \delta_2 \ln INF_{it} + \delta_3 \ln TRADE_{it} + \delta_4 \ln POP_{it} + \delta_5 \ln UNEMP_{it} + \varepsilon_{it}$$

بعد ذلك نقوم بإجراء الانحدار كل على حدى بين احد المتغيرات المستقلة مع المتغيرات التفسيرية الأخرى (مرحلة الثانية) وعلى سبيل المثال سنقوم بانحدار متغير شمول المالي $\ln ATM_{it}$ على المتغيرات المفسرة الأخرى من اجل توليد سلسة الأخطاء الخاصة بكل متغير مستقل كما هو مبين في المعادلة التالية:

ب $$\ln ATM_{it} = C + \alpha_1 \ln INF_{it} + \alpha_2 \ln TRADE_{it} + \alpha_3 \ln POP_{it} + \alpha_4 \ln UNEMP_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبعد ذلك نقوم بجراء انحدار بين المتغير المفسر التابع وبين المتغيرات المتحكمة الأخرى مع تبديل متغير الشمول المالي $\ln ATM_{it}$ مع سلسة الأخطاء الخاصة به $resid \ln ATM_{it}$ (مرحلة ثالثة) ،التي تحصلنا عليها من الانحدار في المعادلة 02 وذلك من اجل الكشف عن وجود علاقة بين المتغير التابع و الاخطاء الخاصة بالمتغيرات المستقلة كما هو مبين في المعادلة التالية :

ت $$\ln GDPPC_{it} = C + \gamma_1 resid \ln ATM_{it} + \beta_1 \ln INF_{it} + \beta_2 \ln TRADE_{it} + \beta_3 \ln POP_{it} + +\beta_4 \ln UNEMP_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبنفس الطريقة نقوم بتحقيق في العلاقة ما بين متغير النمو الاقتصادي و الأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة في النموذج .

جدول 16 : يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الأول: يتضمن (lnATM) .

VARIABLE	COEFFICIENT	PROBABILITY
RESIDLNATM	0.640583	0.0000
RESIDLNINFATM	−0.009035	0.7921
RESIDLNPOP	−0.072192	0.0056
RESIDLNTRAND	0.313639	0.0003
RESIDLNUNMP	0.184846	0.0000
مخرجات EVIEWS 13		المصدر :

تفسير:

توضـــــح النتـــــائج أن المتغيـــــرات RESIDLNATM، RESIDLNTRAND، وRESIDLNUNMP و RESIDLNPOP تظهر دلالة إحصائية على ارتباطها مع النمو الاقتصادي وذلك لان قوة احتمالها اقل من 0.05، في حين أن متغير ،من ناحية أخرى، فإن متغير RESIDLNINFATM لا يظهر تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي.

وعليه نقوم بإدخال متغيرات المفسرة التي ترتبط أخطائها مع المتغير التابع LNGDPPC بصفة مبطئة وباعتبارها متغيرات مساعدة للامتصاص مشكلة (Endogenity) في النموذج الاول.

وبإتباع نفس المنهجية بالنسبة للنماذج الخمسة الخاصة بكل متغير من متغيرات الشمول المالي، نتحقق من وجود مشكلة التأثير الداخلي للمتغيرات المفسرة (Endogenity). وفي هذا السياق، أعددنا جدولاً لكل نموذج كما يلي:

جدول17 : يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الثاني يتضمن(lnBORROWERS)

VARIABLE	COEFFCIENT	PROBALITY
RESIDlnBORR	0.711485	0.0000
RESIDlnINFL	−0.105863	0.0187
RESIDlnPOP	−0.188789	0.0000
RESIDlnTRADE	0.166749	0.1115

RESIDlnUNMP	-0.352712	0.0000
مخرجات EVIEWS 13		المصدر :

تفسير:

توضح النتائج أن المتغيرات RESIDlnBORR ، RESIDlnINFL ، وRESIDLNUNMP و RESIDLNPOP تظهر دلالة إحصائية على ارتباطها مع النمو الاقتصادي وذلك لان قوة احتمالها اقل من 0.05، في حين أن متغير ،من ناحية أخرى، فإن متغير RESIDlnTRADE لا يظهر تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي.

وعليه نقوم بإدخال متغيرات المفسرة التي ترتبط أخطائها مع المتغير التابع LNGDPPC بصفة مبطئة وباعتبارها متغيرات مساعدة للامتصاص مشكلة (Endogenity) في النموذج الثاني.

جدول18 يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الثالث: يتضمن(lnBRANCHEZ)

VARIABLE	COEFFCIENT	PROBALITY
RESIDlnBRN	0.910288	0.0000
RESIDlnINF	-0.016733	0.6495
RESIDlnPOP	-0.04272	0.1508
RESIDlnTRADE	0.568814	0.0000
RESIDlnUNMP	-0.294132	0.0000
مخرجات EVIEWS 13		المصدر:

تفسير:

توضح النتائج أن المتغيرات RESIDlnBRN ، RESIDLNTRAND، وRESIDLNUNMP و تظهر دلالة إحصائية على ارتباطها مع النمو الاقتصادي وذلك لان قوة احتمالها اقل من 0.05، ،من ناحية أخرى، فإن متغير RESIDlnINF و RESIDlnPOP لا يظهران تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي.

وعليه نقوم بإدخال متغيرات المفسرة التي ترتبط أخطائها مع المتغير التابع LNGDPPC بصفة مبطئة وباعتبارها متغيرات مساعدة للامتصاص مشكلة (Endogenity) في النموذج الثالث.

جدول19 يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الرابع متضمن(lnDEPOSIT)

VARIABLE	COEFFCIENT	PROBALITY

RESIDlnDEP	0.73272	0.0000
RESIDlnINF	−0.122970	0.0026
RESIDlnPOP	−0.055574	0.0570
RESIDlnTRADE	0.624640	0.0000
RESIDlnUNMP	−0.221774	0.0000
مخرجات EVIEWS 13		المصدر :

تفسير:

توضـــــح النتـــــائج أن المتغيـــــرات RESIDlnDEP ، RESIDlnTRADE ، وRESIDLNUNMP و RESIDlnINF تظهر دلالة إحصائية على ارتباطها مع النمو الاقتصادي وذلك لان قوة احتمالها اقل من 0.05، ،من ناحية أخرى، فإن متغير RESIDLNPOP لا يظهر تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي.

وعليه نقوم بإدخال متغيرات المفسرة التي ترتبط أخطائها مع المتغير التابع LNGDPPC بصفة مبطئة وباعتبارها متغيرات مساعدة للامتصاص مشكلة (Endogenity) في النموذج الرابع.

جدول 20 : يوضح العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي والأخطاء الخاصة بالمتغيرات المفسرة النموذج الخامس: يتضمن(InDOMESTIC

VARIABLE	COEFFCIENT	PROBALITY
RESIDlnDOM	0.180244	0.0000
RESIDlnINF	-0.121908	0.009734
RESIDlnPOP	0.021272	0.571999
RESIDlnTRADE	0.914888	0.0000
RESIDlnUNMP	0.010543	0.8497
مخرجات EVIEWS 13		المصدر :

التفسير:

_إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقًا (عادةً 0.05)، يعد المعامل دالًا إحصائيًا.

_الجداول تظهر بوضوح أن معظم النماذج تحتوي على مشكلة Endogeneity ، وهذا يشير إلى أهمية معالجة مشكلة التداخل الداخلي للحصول على تقديرات دقيقة وغير متحيزة.

حسب ما تحصلنا عليه من نتائج يظهر جليا لنا ان طريقة الاكثر ملائمة للتقدير هي Difference GMM والتي تستخدم للتقدير في حالات تشبه حالة البيانات التي لدينا وذلك في : بانل من شكل (N>T،43>19)

،علاقة خطية وظيفية، متغير تابع ديناميكي يعتمد على قيمه السابقة lagged GDPPC ♦ ، متغيرات مستقلة غير خارجية بشكل صارم(endogenous) ، أي أنها مرتبطة بقيم الأخطاء السابقة وربما الحالية، تأثيرات فردية ثابتةFIXED EFFECT. تباين غير متجانس انظر (Roodman, 2009).

المطلب الثاني: تقدير نموذج Difference GMM.

من أجل تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة Difference GMM، قمنا بإضافة مجموعة من المتغيرات المساعدة Instrument Variables (IV) التي تتأخر عن المتغيرات المرتبطة بالخطأ أو المتغير التابع، بهدف تقليل مشكلة التداخل الداخلي (Endogeneity). تم تحديد مجال التأخيرات من 1 إلى 4 تأخيرات كحد أقصى

وهذا يرجع إلى عدة أسباب منهجية وإحصائية نذكر منها:

– استخدام عدد كبير من التأخيرات يزيد من عدد المتغيرات المساعدة (IVs) بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى فقدان درجات الحرية في النموذج ويجعل التقديرات أقل موثوقية.

– التأخيرات القصيرة تكون عادةً أقل ارتباطًا بالخطأ المتبقي مقارنة بالتأخيرات الأطول.

– اختيار نطاق معقول من التأخيرات يساعد في بناء نموذج أكثر بساطة وقابلية للتفسير.

للحصول على نموذج تتمتع متغيراته المساعدة بأعلى قبول، نقوم باستخدام اختبار Hansen. بالنظر في إحصائية (J) وقوة احتمالها (p-value)، مع ضرورة أن تكون قوة الاحتمال محصورة بين:

أ. $\mathbf{0.25 > p - value > 0.1}$

قمنا بتجريب العديد من التوليفات الخاصة بالمتغيرات المساعدة المتأخرة لكل نموذج ، وذلك بالبدء من النموذج القاعدي والذي يكون تأخير فيه لفترة واحدة IV(-1) ، وصولا إلى تأخير IV(-4) ، وبإتباع نفس النهج بالنسبة للجميع النماذج الخمسة تم التوصل إلى مجموعة من النماذج التي تحقق الشرط اعلاه ، ويتبقى الآن اختيار النموذج الأفضل بالاعتماد على قيمة إحصائية **J**، حيث نختار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لهذه الإحصائية ، وفيما يلي جدول يوضح التقديرات و النماذج مختلفة المقبولة إحصائيا :

جدول 21: نماذج الانحدار مختلفة لكل نموذج بناءً على تأخر المتغيرات المستقلة

♦في الادبيات النظرية للنمو الاقتصادي يتم اختبار فرضية تقارب سولو Solow Convergens عن طريق اجراء انحدار بين GDP و Lagged GDP(-1) حيث اذا كان معامل الانحدار سالب وذو معنوية احصائية في مجموعة بانل نقبل تحقق فرضية تقارب سولو(تعريف) انظر مرجع

نموذج أول يتضمن LNATM			
	Instrument specification:	**J-statistic**	**p-value**
1	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-2) LNPOPULATION(-1) LNTRADE(-2) LNUNEMPLOYMENT(-1) @LEV(@SYSPER)	22.65343	0.252952
2	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-1) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-4) @LEV(@SYSPER)	26.26862	0.196391
3	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-1) LNPOPULATION(-1) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-1) @LEV(@SYSPER)	22.65343	0.252952
4	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-2) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-2) @LEV(@SYSPER)	28.25912	0.132954
5	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-1) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-4) @LEV(@SYSPER)	27.50549	0.154741
6	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-4) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-4) @LEV(@SYSPER)	25.22639	0.192907
7	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-4) LNPOPULATION(-1) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-4) @LEV(@SYSPER)	26.58965	0.147209
8	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-4) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-2) @LEV(@SYSPER)	25.26575	0.191453
9	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-2) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-2) @LEV(@SYSPER)	25.24949	0.236520
10	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-2) LNPOPULATION(-1) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-2) @LEV(@SYSPER)	21.78022	0.241889
11	@DYN(LNGDP,-2) LNATM(-2) LNPOPULATION(-4) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-2) @LEV(@SYSPER)	28.25912	0.132954
نموذج الثاني يتضمن LNBORROWERS			
	Instrument specification:	**J-statistic**	**p-value**
1	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-1) LNPOPULATION(-1) LNUNEMPLOYMENT(-1)	25.41947	0.229454

2	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-2) LNPOPULATION(-2) LNUNEMPLOYMENT(-1)	30.47478	0.136252
3	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-2) LNPOPULATION(-3) LNUNEMPLOYMENT(-1)	26.53081	0.229591
4	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-3) LNPOPULATION(-2) LNUNEMPLOYMENT(-1)	26.34618	0.237116
5	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-2) LNPOPULATION(-2) LNUNEMPLOYMENT(-2)	26.10389	0.202515
6	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-4) LNPOPULATION(-1) LNUNEMPLOYMENT(-2)	27.08321	0.208083
7	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-4) LNPOPULATION(-3) LNUNEMPLOYMENT(-2)	25.98194	0.207139
8	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-1) LNINFLATION(-1) LNPOPULATION(-4) LNUNEMPLOYMENT(-3)	25.50242	0.226060
9	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-3) LNINFLATION(-1) LNPOPULATION(-4) LNUNEMPLOYMENT(-3)	28.73503	0.152582
10	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-3) LNINFLATION(-1) LNPOPULATION(-1) LNUNEMPLOYMENT(-2)	30.99866	0.153821
11	@DYN(LNGDP,-2) LNBORROWERS(-3) LNINFLATION(-1) LNPOPULATION(-3) LNUNEMPLOYMENT(-2)	27.66527	0.187041
النموذج الثالث يتضمن LNBRANCH			
	Instrument specification:	**J-statistic**	**p-value**
1	@DYN(LNGDP,-2) LNBRANCH(-2) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-3)	40.19129	0.251091
2	@DYN(LNGDP,2) LNBRANCH(-3) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-3)	41.78117	0.199905
3	@DYN(LNGDP,-2) LNBRANCH(-3) LNTRADE(3) LNUNEMPLOYMENT(-4)	42.14660	0.189257
4	@DYN(LNGDP,-2) LNBRANCH(-2) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-1)	43.32718	0.157666
5	@DYN(LNGDP,-2) LNBRANCH(-3) LNTRADE(-2) LNUNEMPLOYMENT(-1)	45.08263	0.118272

النموذج الرابع يتضمن LNDEPOSIT			
	Instrument specification:	**J-statistic**	**p-value**
1	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-1) LNINFLATION(-2) LNTRADE(-2) LNUNEMPLOYMENT(-3)	27.24635	0.202019
2	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-1) LNINFLATION(-4) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-4)	24.99263	0.247484
3	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-3) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-3)	22.96104	0.192092
4	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-1) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-1)	26.14590	0.200940
5	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-2) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-1)	26.56116	0.115298
6	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-4) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-1)	23.78814	0.125307
7	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-4) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-3)	25.90355	0.132899
8	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-4) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-4) LNUNEMPLOYMENT(-4)	22.69890	0.159312
9	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-2) LNINFLATION(-4) LNTRADE(-3) LNUNEMPLOYMENT(-4)	26.80884	0.140728
10	@DYN(LNGDP,-2) LNDEPOSIT(-1) LNINFLATION(-4) LNTRADE(-1) LNUNEMPLOYMENT(-4)	26.72675	0.221789
النموذج الخامس يتضمن LNDOMIESTIC			
	Instrument specification:	**J-statistic**	**p-value**
1	I@DYN(LNGDP,-2) LNDOMIESTIC(-3) LNINFLATION(-1) LNTRADE(-1)	38.06040	0.249898
2	@DYN(LNGDP,-2) LNDOMIESTIC(-4) LNINFLATION(-2) LNTRADE(-3)	37.59810	0.266669
3	@DYN(LNGDP,-2) LNDOMIESTIC(-4) LNINFLATION(-2) LNTRADE(-4)	39.40918	0.205005
4	@DYN(LNGDP,-2) LNDOMIESTIC(-2) LNINFLATION(-2) LNTRADE(-3)	37.17215	0.282736
المصدر : مخرجات Eviewes 13			

التفسير :

الجداول المقدمة تحتوي على نتائج تجريبية لمجموعة من نماذج الانحدار لكل نموذج ، التي تهدف إلى تفسير متغير تابع الناتج المحلي الإجمالي(LNGDP) ،بناءً على مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل متغيرات الشمول المالي، و(LNPOPULATIO)عدد السكان ، (LNTRADE) حجم التجارة و

(LNUNEMPLOYMENT) معدل البطالة ،هذه النماذج تم تقييمها باستخدام قيم P-Value و إحصائية J للتحقق من صلاحيته .

يتبقى الآن اختيار النموذج الأفضل بالاعتماد على قيمة إحصائية J، حيث نختار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لهذه الإحصائية ، نماذج الانحدار المقابلة للإحصائية مضللة باللون الغامق هي النماذج التي تحقق اقل قيمة بالتالي هي النماذج المختارة.

وفيما يلي جداول توضح المعدلات الانحدار المختارة لكل نموذج :

جدول 22 : تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.28065	0.102618	2.734888	0.0093
LNATM	0.082258	0.074971	1.097195	0.2793
LNINFLATION	−0.048229	0.014086	−3.423983	0.0015
LNPOPULATION	−0.492345	0.32168	−1.530543	0.134
LNTRADE	−0.190517	0.152473	−1.249513	0.2189
LNUNEMPLOYMENT	−0.001417	0.074707	−0.018972	0.985
@LEV(@ISPERIOD("2007"))	0.11062	0.028607	3.866883	0.0004
@LEV(@ISPERIOD("2008"))	0.151879	0.03255	4.666047	0
@LEV(@ISPERIOD("2009"))	−0.223307	0.027769	−8.041706	0
@LEV(@ISPERIOD("2010"))	0.152394	0.029541	5.158767	0
@LEV(@ISPERIOD("2011"))	0.09766	0.022665	4.308906	0.0001
@LEV(@ISPERIOD("2012"))	0.01497	0.017228	0.868911	0.3902
@LEV(@ISPERIOD("2013"))	−0.005434	0.018424	−0.29495	0.7696
@LEV(@ISPERIOD("2014"))	−0.030557	0.018413	−1.659525	0.105
@LEV(@ISPERIOD("2015"))	−0.128779	0.023775	−5.416475	0
@LEV(@ISPERIOD("2016"))	0.016612	0.022086	0.752189	0.4565
@LEV(@ISPERIOD("2017"))	0.079162	0.016082	4.922295	0
@LEV(@ISPERIOD("2018"))	−0.001342	0.031486	−0.042637	0.9662
@LEV(@ISPERIOD("2019"))	−0.005479	0.022576	−0.242708	0.8095
@LEV(@ISPERIOD("2020"))	−0.060066	0.029772	−2.017547	0.0506

@LEV(@ISPERIOD("2021"))	0.151355	0.018332	8.256456	0
@LEV(@ISPERIOD("2022"))	0.098959	0.031034	3.188692	0.0028
	Effects Specification			
Cross-section fixed (first differences)				
Period fixed (dummy variables)				
Mean dependent var	0.027282	S.D. dependent var		0.122388
S.E. of regression	0.128923	Sum squared resid		7.047337
J-statistic	21.78022	Instrument rank		40
Prob(J-statistic)	0.241889			
المصدر	مخرجات Eviewes 13			

تفسير :

سنركز في تحليلنا للمعلمات على العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في كل نموذج حسب هدف دراسة كتالي:

– LNATM:(لوغاريتم) متغير متعلق بأجهزة الصراف الآلي (الوصول).ولكن هذا التأثير غير مقبول إحصائيًا نظرًا لعدم دلالة الاحتمالية ($p > 0.05$).

جدول 23 : تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.683911	0.015124	45.21954	0.0000
LNBORROWERS	0.020106	0.013014	1.544962	0.1344
LNINFLATION	−0.011833	0.004268	−2.772353	0.0102
LNPOPULATION	0.193839	0.034471	5.623254	0.0000
LNTRADE	0.305302	0.033354	9.153346	0.0000
LNUNEMPLOYMENT	−0.054272	0.026496	−2.048279	0.0508
	Effects Specification			
Cross-section fixed (first differences)				

Mean dependent var	0.034239	S.D. dependent var	0.116471
S.E. of regression	0.137917	Sum squared resid	5.268863
J-statistic	25.41947	Instrument rank	27
Prob(J-statistic)	0.229454		
المصدر	مخرجات EVIEWS 13		

تفسير:

سنركز في تحليلنا للمعلمات على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل نموذج حسب هدف الدراسة كما يلي:

– LNBORROWERS: (لوغاريتم) عدد المقترضين.، ولكن هذا التأثير غير مقبول إحصائيًا نظرًا لعدم دلالة الاحتمالية ($p > 0.05$).

جدول 24 : تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الثالث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.503677	0.012722	39.59218	0.0000
LNBRANCH	0.133481	0.026685	5.002057	0.0000
LNINFLATION	0.017145	0.004742	3.615557	0.0008
LNPOPULATION	0.049316	0.049942	0.987471	0.3295
LNTRADE	0.153338	0.023486	6.528872	0.0000
LNUNEMPLOYMENT	−0.213149	0.058068	−3.670666	0.0007
	Effects Specification			
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	0.026203	S.D. dependent var		0.14444
S.E. of regression	0.165401	Sum squared resid		12.66659

J-statistic	41.78117	Instrument rank		41
Prob(J-statistic)	0.199905			
المصدر	مخرجات EVIEWS 13			

تفسير:

سنركز في تحليلنا للمعلمات على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل نموذج حسب هدف الدراسة كما يلي:

- LNBRANCH: (لوغاريتم) عدد فروع البنوك.
- الخطأ المعياري: 0.026685.
- الاحتمالية: 0.0000. دال إحصائيًا ($p < 0.05$).
- معامل الانحدار: 0.133481. هذا يشير إلى أن زيادة بنسبة 1% في عدد فروع البنوك ترتبط بزيادة بنسبة 0.133481% في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التأثير مقبول إحصائيًا.

جدول 25 : تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الرابع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.67917	0.038983	17.42204	0.0000
LNDEPOSIT	0.088635	0.012977	6.830364	0.0000
LNINFLATION	−0.00733	0.001476	−4.966769	0.0001
LNPOPULATION	0.000472	0.05222	0.009034	0.9929
LNTRADE	0.10685	0.029619	3.607488	0.0016
LNUNEMPLOYMENT	−0.021704	0.03586	−0.605225	0.5512
	Effects Specification			
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	0.023316	S.D. dependent var		0.1005

S.E. of regression	0.124961	Sum squared resid	3.388522
J-statistic	22.96104	Instrument rank	24
Prob(J-statistic)	0.192092		
مخرجات EVIEWS 13			المصدر

تفسير:

سنركز في تحليلنا للمعلمات على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل نموذج حسب هدف الدراسة كما يلي:

LNDEPOSIT: (لوغاريتم) الودائع.

الخطأ المعياري.0.012977 :

الاحتمالية .0.0000 :دال إحصائيًا ومعنوي.($p < 0.05$)

معامل الانحدار: 0.088635 :هذا يشير إلى أن زيادة بنسبة 1% في الودائع ترتبط بزيادة بنسبة 0.088635% في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التأثير مقبول إحصائيًا.

جدول 26 : تقدير معلمات الانحدار GMM للنموذج الخامس

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.570224	0.015125	37.70113	0
LNDOMIESTIC	−0.018376	0.014913	−1.232228	0.2256
LNINFLATION	0.016039	0.005529	2.900599	0.0062
LNPOPULATION	0.095414	0.055899	1.706913	0.0962
LNTRADE	−0.017115	0.05361	−0.319256	0.7513
LNUNEMPLOYMENT	−0.339625	0.048421	−7.013971	0
	Effects Specification			
Cross-section fixed (first differences)				

Mean dependent var	0.026943	S.D. dependent var	0.147787
S.E. of regression	0.180435	Sum squared resid	13.41343
J-statistic	38.0604	Instrument rank	39
Prob(J-statistic)	0.249898		
المصدر	مخرجات Eviewes 13		

تفسير :

سنركز في تحليلنا للمعلمات على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في كل نموذج حسب هدف الدراسة كما يلي:

LNDOMIESTIC: (لوغاريتم) الودائع المحلية.، تأثير غير معنوي وغير مقبول إحصائيًا.

العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي :

تشير نتائج إلى أن هنالك تأثيرً معنويً وإحصائيً مقبولً بين بعض متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي. على وجه الخصوص، عدد فروع البنوك (LNBRANCH) والودائع (LNDEPOSIT) ترتبط بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت النتائج أن زيادة بنسبة 1% في عدد فروع البنوك والودائع تؤدي إلى زيادات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.133481% و0.088635% على التوالي، مع دلالة إحصائية ($p < 0.05$). بالمقابل، لم تكن متغيرات مثل عدد أجهزة الصراف الآلي (LNATM) وعدد المقترضين (LNBORROWERS) والودائع المحلية (LNDOMIESTIC) ذات تأثير معنوي إحصائيًا ($p > 0.05$).

يمكن ارجاع السبب عدم معنوية بعض المعلمات المقدرة الى العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي reverse causality و الذي قد يؤذي الى تحيز في المعلمات.

بناءً على هذه النتائج، يمكن التركيز على تعزيز البنية التحتية للبنوك وزيادة الودائع كعوامل مؤثرة إيجابيًا على النمو الاقتصادي.

العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المتحكمة :

تشير نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) إلى وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية مرتفعة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد ونفس المتغير مؤخرًا لفترة واحدة. كما أن معظم النماذج تكشف عن علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والتضخم، مما يدل على أن ارتفاع التضخم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي للفرد. بالإضافة إلى ذلك، تظهر غالبية النماذج علاقة سلبية بين الناتج

المحلي الإجمالي للفرد ومعدل البطالة، مما يعكس تأثير البطالة السلبي على النمو الاقتصادي. أما النموذج الرابع، فيشير إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وحجم التجارة، مما يوحي بأن تأثير حجم التجارة على النمو الاقتصادي للفرد أقل وضوحًا وأقل قوة مقارنة بالعوامل الأخرى. بناءً على هذه النتائج، يمكن التركيز على مكافحة التضخم وتقليل البطالة لتعزيز النمو الاقتصادي للفرد.

ديناميكية النمو الاقتصادي:

تظهر جميع النماذج علاقة ايجابية قوية بين الناتج المحلي الاجمالي للفرد و الناتج المحلي الاجمالي للفرد المؤخر للفترة واحدة وهذا ما يؤكد ديناميكية النموذج وبالتالي موائمة نموذج التقدير GMM (يمكن ترجمة الاشارة الموجبة للمعامل المتغير المتباطئ على عدم تحقق فرضية تقارب سولو عكس ما تنص عليه الادبيات النظرية).

نتائج اضافية:

معنوية اثر الفترة بالنسبة للمتغير الودائع و متغير الفروع البنكية خلال الفترة الممتدة بين 2008 الى 2014 ويمكن ارجاع هذا التأثير المعنوي لأثر ازمة 2008 وذلك بسبب اغلاق العديد من فروع البنوك التي كانت تتواجد في البعض من دول العينة.

خلاصة الفصل:

يركز هذا الفصل على اختبار تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في 43 دولة نامية عضو في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 2004 إلى 2022، باستخدام بيانات بانل و الاعتماد على طريقة العزوم المعممة (Difference GMM). يتناول التحليل مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالشمول المالي مثل عدد الصرافات الآلية، عدد فروع البنوك، الاقتراض، الودائع، والائتمان المحلي، بالإضافة إلى متغيرات متحكمة للوصف النمو الاقتصادي مثل التضخم السنوي، عدد السكان، حجم التجارة، ومعدل البطالة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال عدد فروع البنوك والودائع، في حين أن التضخم والبطالة لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. كما تبين أن عدد السكان وحجم التجارة يظهران علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال مجموعة من اختبارات جذر الوحدة لتأكيد استقرارية البيانات، واستخدام نماذج الانحدار المختلفة التي تؤكد أهمية الشمول المالي كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي، حيث تم تحديد أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لتحليل البيانات بسبب متانة التقديرات الناتجة عنه مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة بتسليطها الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، حيث يظهر أن نسبة كبيرة من العزوف الطوعي عن استخدام الوسائل المالية تعود لأسباب ومعتقدات دينية، كما أظهرت التحليلات الدولية المختصة. تسعى هذه الدول لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يثير تساؤلات حول تأثير مستوى الشمول المالي على النمو الاقتصادي ومدى مساهمة الرفاهية المالية في ذلك. للإجابة عن هذه التساؤلات، قُسم العمل إلى أربعة فصول تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية للشمول المالي والنمو الاقتصادي. في الفصل الأول، تم تعريف الشمول المالي وشرح أهميته وأبعاده، ومناقشة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية الإسلامية. في الفصل الثاني، استعرضنا النظريات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وحالته في بعض الدول النامية. الفصل الثالث تناول الدراسات الأدبية والتجريبية السابقة وتحليل نتائجها. وفي الفصل الرابع، قمنا بتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 43 دولة نامية عضو في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2004–2022 باستخدام بيانات بانل وطريقة العزوم المعممة (Difference GMM). شملت المتغيرات التابعة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDPPC) والمتغيرات المستقلة مؤشرات الشمول المالي مثل عدد الصرافات الآلية، عدد فروع البنوك، الاقتراض، الودائع، والائتمان المحلي، بالإضافة إلى المتغيرات المتحكمة كالتضخم، عدد السكان، حجم التجارة، ومعدل البطالة. أجريت اختبارات لضمان عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج، وتم اختيار طريقة (Difference GMM) نظراً لملاءمتها لبيانات الدراسة. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية في بعض النماذج بينما أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية في نماذج أخرى، مما يؤكد تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ومنه قمنا بالإجابة على الفرضيات التالية:

- ❖ يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بمختلف ابعاده: يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بمتغيرين هما الودائع (الاستخدام). وفروع البنوك(الوصول)
- ❖ وجود مؤشرات وكيلة لقياس مستوى الشمول المالي: يوجد مؤشرات وكيلة لقياس مستوى الشمول المالي
- ❖ هناك عزوف طوعي على الخدمات المالية في الدول الاسلامية لعدم توافقها مع الشريعة الاسلامية: نعم يوجد عزوف طوعي على الخدمات المالية في الدول الاسلامية لعدم توافقها مع الشريعة الاسلامية.
- ❖ يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات اخرى على غرار الشمول المالي حيت تؤثر عليه معدلات التضخم و البطالة بشكل سلبي و عدد السكان وحجم التجارة ب عدد السكان وحجم التجارة بشكل ايجابي : يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات اخرى مثل معدلات التضخم و البطالة بشكل سلبي و عدد السكان وحجم التجارة بشكل ايجابي عدد السكان وحجم التجارة بشكل ايجابي.

ومنه تم الاجابة على الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود علاقة ايجابية يأثر فيها متغير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية الاسلامية.

التوصيات.

تعزيز البنية التحتية المالية: من الضروري تعزيز البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد الصرافات الآلية وفروع البنوك لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

. تعزيز الثقافة المالي: ينبغي تحسين مستوى الثقافة المالية للسكان لزيادة الوعي بأهمية الشمول المالي وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية.

. مكافحة التضخم والبطالة: يجب على السياسات الاقتصادية التركيز على مكافحة التضخم وتقليل معدلات البطالة لتعزيز النمو الاقتصادي.

. تشجيع التجارة والاستثمار: يمكن أن تساهم سياسات تشجيع التجارة والاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم التجارة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية.

الاقتراحات:

_اجراء دراسة تحليلية للدول العينة من اجل معرفة العلاقة بين المتغيرين بالنسبة لكل دولة .

_اجراء دراسة للعلاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين .

_اجراء دراسة تحليلية للمعرفة اثر ازمة 2008 وازمة كوفيد-19 ، على مستوى شمول المالي.

_تضمين متغيرات اخرى من شانها رصد العلاقة بشكل افضل.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر باللغة الاجنبية:

1. Achugamonu, B. U., Kehinde, A. A., & Olayinka, E. (2017, May 01). FINANCIAL INCLUSION AS A STRATEGY FOR ENHANCED ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT. *The Journal of Internet Banking and Commerce, vol. 22, no. S8*, 2-14.

2. AMEUR Assia AMEUR، و Sadek SEFFIH. (2021). Income Inequality and Economic Growth in Algeria: Empirical Study during the Period 1980-2015. *Management Dynamics in the Knowledge Economy*، *9*(1)، 39-49.

3. Anand S, K. (., & Dr. Kuldip S, C. (2014). A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth. *The Indian Journal of Economics*(Vol. XCV, No. 376, Part I (2014-15).), 36-92.

4. Asli Demirgüç-Kunt، Leora Klapper، Dorothe Singer، و Saniya Ansar. (2021). *The Global Findex Database 2021(Financial Inclusion, Digital Payments*). (., 1818 H Street NW, Washington, DC 20433 :International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

5. Asli, D.-K., Leora, K., & Dorothe, S. (2017, April). Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence. *world banck group Development Research Group Finance and Private Sector Development Team*(WPS8040), 1-25.

6. B.F. Giannetti، F. Agostinho، C.M.V.B. Almeida، و D. Huisingh. (15 January, 2015). A review of limitations of GDP and alternative indices to monitor human wellbeing and to manage eco-system functionality. *Journal of Cleaner Production*، *87*، 11-25.

7. Barros, L. A., Bergmann, D. R., Castro, F. H., & Di Miceli da Silveira, A. (2020). Endogeneity in panel data regressions: methodological guidance for corporate finance researchers. *Revista Brasileira de Gestao de Negocios, 22*(01), 437-461.

8. BelaaDjaouida. (2022, 04 07). The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies, (05)*((2)), 75-88.

9. Barbieri, L. (2006, OCTTOBER). Panel Unit Root Tests: A Review. *Serie Rossa: Economia*(43).

10. Bensmina, D. (2020, 01 12). The informal sector in Algeria (Trends, Implications and Strategy for Transformation to the formal economy). *Economics Financial Banking & Management Journal, 05*(02), 21-38.

11. Bouriche, L., & Bennihi, S. A. (2020, 07 31). Estimating the informal economy in Algeria from 1980 to 2019:Currency Demand Approach. *Strategy and Development Review, 10*(04), 471-490.

12. Bouznit, M., & María del P. Pablo, -R. (2016, May 24). CO2 EMISSION AND ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA. *Energy Policy, 96*, 93-104.

13. Centre for Bhutan Studies and GNH. (2017). *Happiness Transforming the Development Landscape.* Thimphu, Bhutan: Centre for Bhutan Studies and GNH.

14. Dai, W. K., Jung, S. Y., & M. Kabir, H. (2017, 7 6). Financial Inclusion and Economic Growth in OIC. *Research in International Business and Finance*, 1-33.

15. Dai-Won Kim، Jung-Suk Yu، و M. Kabir Hassan. (2017). Financial Inclusion and Economic Growth in OIC. *Research in International Business and Finance*، 1-34.

16. Dharmendra, S., & Nikola, S. (2020, November 6). Financial inclusion and economic growth nexus: Evidence from SAARC countries. *South Asia Research, 41(1): 1–21*, 238-258.

17. Dr. ZEMIRLI, R. (2023, 03 31). Econometric analysis of the effect of financial inclusion on non-oil GDP growth in Algeria. *Journal of Economic Additions, 07*(01), 798 - 817.

18. Dwight H, P., Steven, R., & David L, L. (2011). *Economie du developpement* (3 ed.). (B. Bruno, & Renault, Trans.) Bruxelles: NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK ;Bruxelles.

19. Franklin, A., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Soledad Martinez Peria, M. (2012, Decembe). The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts. *The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team*, 1-59.

20. Freimann Anita. (31 May, 2016). Limitations of the GDP as a measure of progress and well-being. *Ekonomski vjesnik*، 257-272.

21. Grakolet, A. Z., & Pierre, M. (2019). Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach. *Theoretical Economics Letters, 9*(03), 1-10.

22. Gretta, S. (2017, April). Financial inclusion and growth. *The Business and Management Review, 8*(4), 434-441.

23. Harley, T. W., Adetoso J, A., & Adegbola, D. (2017, May 5). ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY. *Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), 7*(5), 265-271.

24. Hassan M. Kabir، Sanchez Benito، و Suk Yu Jung-. (February, 2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *Review of Economics and Finance*، *51*(1)، 88-104.

25. international labour organization. (2018). The Transition from the Informal to the Formal Economy in Africa. In A. Kiaga, & V. Leung, *Background paper for the GEPR Chapter 5 "The transition to formality: Comparing policy approaches in Africa, Asia and Latin America"* (pp. 1-55).

26. INTERNATIONAL MONETARY FUND. (2024, April). *INTERNATIONAL MONETARY FUND*. Retrieved from WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS World Economic Outlook Database: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/April/select-country-group

27. Kusuma, R. (2020, September 03). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7* (10 (2020) 073–085), 73-85.

28. Michael, C. (2009). Financial Inclusion, Poverty Reduction and theMillennium Development Goals. *European Journal of Development Research, 21*(2), 214-230.

29. Minhaj, A., Shujahat, H. H., & Muhammad R, .. N. (2020, 10 18). Does financial inclusion enhance economic growth? Empirical evidence from the IsDB member countries. *International Journal of Finance & Economics, 24*(1), 1-24.

30. N., Stjernberg، و V Pettersson. (2022). The Role of Financial Inclusion in economic growth's & Economic Growth: A quantitative study about financial inclusion relationship. *Bachelor's thesis*. Linnaeus University.

31. Nadine, A., Nouran, Y., & Andrew, R. (2023). Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries. *MSA-Management science journal, 2*(2), 81-101.

32. Nasir, A., Kaneez, F., & Jameel, A. (2019, 02 10). Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth In Pakistan. *Journal of Managerial sciences, XIII*(3), 167-174.

33. Nasir, K., Mahwish, Z., Abiodu, F. O., Zeman, Z., & Magda, R. (2022, October 6). Effects of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty,Sustainability, and Financial Efficiency: Evidence fromthe G20 Countries. *Sustainability, 14*, 1-19.

. Natasha, E., & Prof. Dr. Sandra, L. (2021., December 11). EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION TO GDP GROWTH – THE CASE OF NORTH MACEDONIA. *Ekonomika, Journal for Economic Theory and Practice and Social, 68*(1), 57-79.

34. Nguyen, K. H., & Nguyen, T. A. (2020). Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: GMM Approach. *International Conference on Green Technology and Sustainable Development (GTSD)*, 94-97.

35. Noha, E., & Ayah, E. S. (2021, March 22). Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries. *International Review of Economics & Finance,, 75*, 34-54.

36. Oyedeko, Y. O., Mohammed, Z., & Samson, R. (2022, 12 31). Financial Inclusion and Inclusive Growth in Nigeria: Evidence from Banking, Insurance and Stock Market. *Algerian Journal of Management Sciences (AJMS), 01*(01), 1-18.

37. PAUL A . SAMUELSON، و WILLIAM D. . NORDHAUS. (2009). *ECONOMICS,Nineteenth Edition*. ,New York,: McGraw-Hill/Irwin.

38. Peterson K, O., Adekemi C, A., & Semia, R. (2022, October 19). Impact of financial inclusion on economic growth:review of existing literature and directions for future research. *International Journal of Social Economics, 50*(8), 1105-1122.

39. Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The Stata Journal*, *9*(1), 86–136.

40. SARMA MANDIRA، و PAIS JESIM. (7 May, 2010). FINANCIAL INCLUSION AND DEVELOPMENT. *Journal of International Development*، 613–628.

41. Tae Ho, E., Sock, H. L., & Hua, X. (2007, 6 26). Introduction to Panel Data Analysis: Concepts and Practices. *Handbook of Research Methods in Public Administration*, 571-589.

42. Victor, I. G., Elena, V. U., & Irina, P. K. (2019, February). MAIN PROBLEMS WITH CALCULATING GDP AS AN INDICATOR OF ECONOMIC HEALTH OF THE COUNTRY. *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET), 10*(2), 1696-1703.

43. Wooldridge, J. M. (2013). *Introductory Econometrics A Modern Approach* (5th ed.). Mason, OH: South-Western, Cengage Learning.

44. World, Bank. (2024). *World Bank, Poverty and Inequality Platform.* Retrieved from World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=DZ

المصادر باللغة العربية:

45. احمد ضيف. (2014- 2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزئر (1989-2012). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, غير منشورة*. علوم اقتصادية.

46. أشرف ابراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي و التكنولويا المالية بين فرص و التحديات (عرض لتجربة الشمول المالي في مصر). *المجلة الدولية للفقه والقضاء و التشريع* ، 367-426.

47. امين حواس. (2021). *نماذج النمو الاقتصادي*. جامعة ابن خلدون تيارت ،الجزائر: مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

48. أمينة هني، و رقية ملاحي. (29 03, 2023). الشمول الدالي و دوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر. *مجلة التكامل الاقتصادي، 11*(02)، 89-100.

49. بقبق ليلى اسمهان. (2022). أتر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي البطالة والفقر في الجزائر (دراسة قياسية) . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 161-182.

50. جاسم عباس محمود. (2011). النمو الاقتصادي .....المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2011*(27)، 57-86.

51. جلال خشيب. (2005). النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات. *النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات*. الالوكة.

52. جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب. (1982). *الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص*. (محمد د.عبد العظيم، و عبد الرحيم د.عبد الفتاح، المترجمون) دارالمريخ.

53. حسنية دومة، فاطمة بن الناصر، و علي بن الضب. (29 10, 2020). The relationship between financial inclusion, Islamic banking and economic growth in selected countries (Saudi Arabia, Kuwait and Qatar) during 2004-2015. *مجاميع المعرفة، 06*(02)، 649-662.

54. حلايلي نريمان، مدروس نادية ، و بوزيان فاطمة الزهرة . (2023). اتر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة بحوت الاقتصاد و المناجمنت*، المجلد 04 العدد01 (الخاص).

55. حنان الطيب. (2020). نشرة تعريفية حول الشمو المالي. صندوق النقد العربي.

56. دبوش عبدالقادر، و بيري نورة . (2023). دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة قياسية للفترة 2011-2021. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*، 157-174.

57. دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2022).

58. دومة علي طهراوي، عبد القادر بسبع، و خيرة بوخاري. (11 11, 2023). أثر الشمول المالي الرقمي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول الآسيوية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19*(33)، 87-108.

59. رائد فاضل جويد. (2012). *الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أسبابها وأنعكاساتها الأقتصادية والسياسية على الأقتصادات الأوربية والنامية.*

60. ربيع نصر. (2004). رؤيا للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا. جمعية العلوم الاقتصادية سورية.

61. سيد احمد كبداني. (2012_2013). اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر بالمقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية. *اطروحة دكتوراه ففي العلوم الاقتصادية*. جامعة بلقايد_تلمسان، علوم اقتصادية.

62. صلاح الدين ابوشيبة . (2022). واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الجزتئر. *مذكرة مقدمة ضمن متطليات نيل شهادة الماستر الاكاديمي*، الصفحة 6. المسيلة، جامعة محمد بوضياف ميدان كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسير فرع العلوم الاقتصادية.

63. عبد الحميد محمد شهاب. (1435ه). *التحليل الاقتصادي الكلي*. جامعة طائف، المملكةالعربية سعودية: ادارة النشر العلمي.

64. عبد العزيز امانى فاخر. (جوان, 2008). الاستدامة البيئية و النمو الاقتصادي في دول النامية. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 16*(1)، 77-106.

65. عبد العزيز د.عبدوس، و سفيان د.كوديد. (30 06, 2018). إشكالية سوء توزيع الدخل في الجزائر في ظل تنامي دور الصادرات النفطية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9*(2)، 286-298.

66. عبد العزيز محمد عجمية، عطية ايمان ناصف، و عبد الوهاب على نجا. (2008). *التنمية الاقتصادية_مفاهيم الخصائص_النظريات استراتيجيات_المشكلات*. جامعة الاسكندرية: مطبعة البحيرة.

67. عبد الله خبابة. (2014). *تطور نظريات ة استراتيجيات التنمية الاقتصادية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة: دار الجامعة الجديدة.

68. فاطمة قادم. (2023). الشمول المالي ودوره في تعزيز استقرار المالي (دراسة حالة الدول العربية). *مجلة (المدبر)*، 141-160.

69. فتيحة بناني. (2009-2008). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية*. علوم اقتصادية، الجزائر: جامعة بومرداس.

70. قسوم وليد ميساوي. (10 ماي, 2018). اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه,جامعة محمد خيضر بسكرة,الجزائر*. بسكرة، علوم اقتصادية.

71. قندوسي طاوش. (2014/ 2013). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970_ 2012. *أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير*. تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايدكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

72. كروش مورالدين، دقيش جمال، و أولاد ابراهيم ليلى. (2022). واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*، 517-532.

73. ليلى أسمهان بقبق. (03 06, 2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية(2004-2020). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18*(29)، 161-182.

74. ليلى بعوني. (2017). النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر(1970-2010). *مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة والمالية، 06*(02)، (755-800).

75. النقد العربي صندوق. (2011). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011*.

76. مدحت القريشي. (2007). *موضوعات, التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات*. جامعة البلقاء–الاردن: دار وائل للنشر.

77. مليكة موهوني. (2014\2015). اثر التعليم على النمو الاقتصادي. *اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. علوم اقتصادية جامعة جزائر 3.

78. ميشيل تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية*. (حسن ا.د.محمود حسني، و حامد د.محمود محمود، المترجمون) الرياض ,المملكة العربية سعودية: دار المريخ للنشر.

79. ميلود وعيل. (2013–2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها.حالة: الجزائر، مصر ، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990– 2010. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.

80. نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأدات لتحقيق استقرار الاقتصادي واجتماعي ومتطلبات تحقيقه . *مجلة الاقتصاد الجديد* ، 160 –180.

81. نجيم د.بن منصور. (03 03, 2022). 2019– أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18*(28)، 257–274.

82. نريمان حلايلي، نادية مدروس، و فاطمة الزهراء بن بوزيان. (26 01, 2023). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 04*(01)، 80–95.

83. يحيى عبد الله قوري. (30 11, 2018). أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995 –2016. *مجلة الباحث، 01*(18)، 189–201.

الملاحق

ملحق1: رسم البياني للمتغير ATM

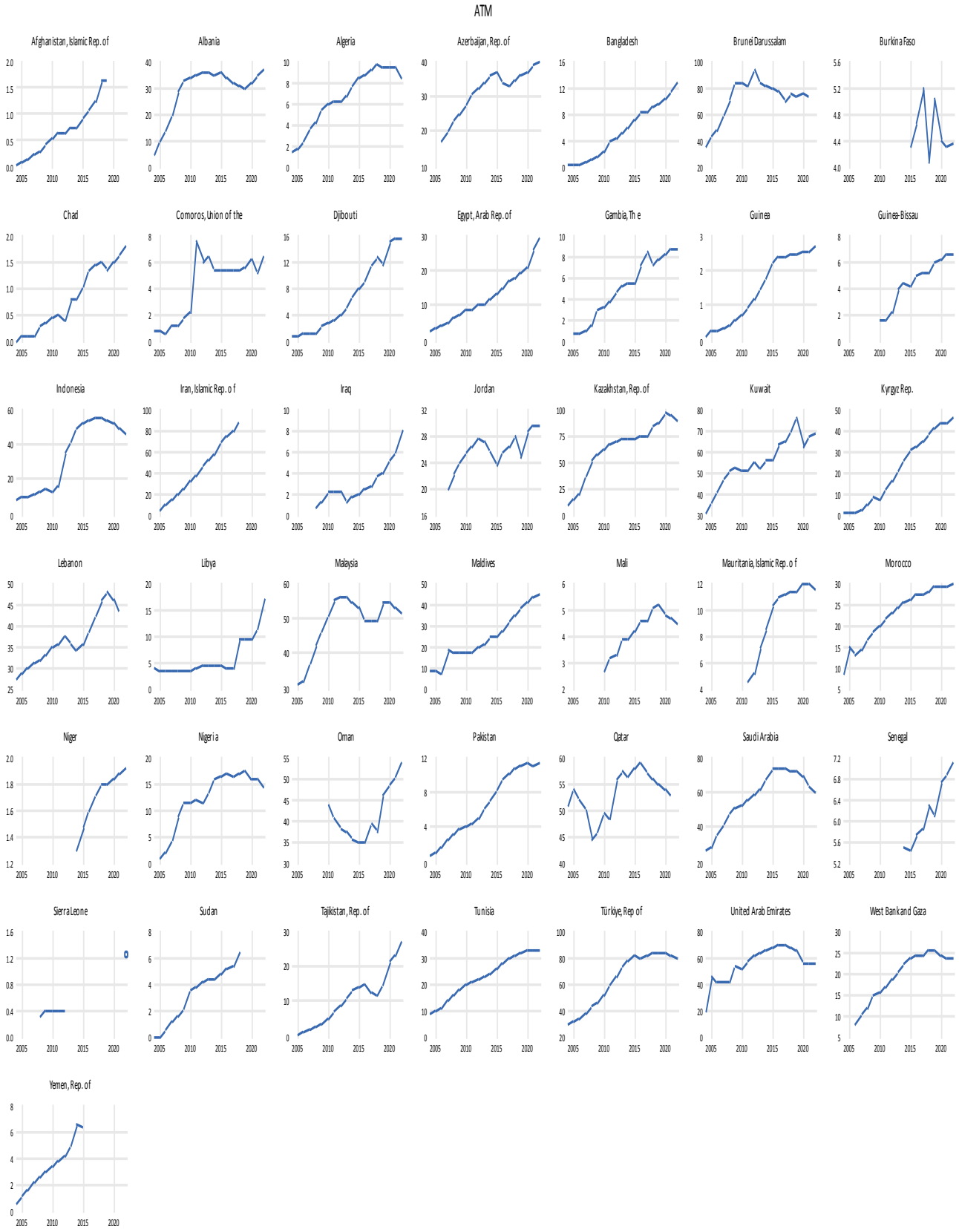

♦

♦للحصول على المزيد من مخرجات و ملاحق ايفيوز يرجى الاتصال بالطلبة على العنوان التالي: abdessamedguendouzi@gmail.com